جامعـــــــة اليـرمـــــــوك

كـــلـيـــــــــــــة الآداب

قـــسم العلـــوم الـــسياسية

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر حوار الشمال والجنوب من خلال منتدى (دافوس) على التنافسية العالمية

The Impact of the North-South dialogue through the Davos Forum on Global Compovitiveness

إعداد الطالب

علاء محمد الخوالدة

الرقم الجامعي

(2015740001)

إشراف الأستاذ الدكتور

نظام بركات

الفصل الدراسي الأول 2017

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

أثر حوار الشمال والجنوب من خلال منتدى (دافوس) على التنافسية العالمية

إعداد الطالب

علاء محمد الخوالدة

بكالوريوس علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة الهاشمية، 2015م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص اقتصاد سياسي دولي، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2017م.

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور نظام بركات ..... مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور خالد الدباس ..... عضواً

الدكتور خالد شنيكات ..... عضواً

تاريخ المناقشة : 21/ 12 / 2017م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الإهداء

إلى من وقفا إلى جانبي وقدما لي كل الدعم لأصل

إلى ما وصلت إليه اليوم

إلى **والداي** أطال الله في عمرهما وألبسهما ثوب الصحة والعافية

و إلى **إخوتي وزملائي**

و كل من ساندني في إنجاز هذه الرسالة المتواضعة

الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم القائل "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

لا يسعني وقد أنهيت إعداد هذه الرسالة إلا أن اعترف لكل ذي فضل علي بفضله، فإن أهل الفضل والعطاء هم أهل للشكر والثناء.

أتقدم بالشكر الجزيل **للدكتور/ نظام بركات** الذي منحني شرفاً عظيماً بالإشراف على هذه الرسالة، وأغنى رسالتي هذه بخبرته العلمية، فله مني كل الشكر والثناء والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة **الأستاذ الدكتور خالد الدباس والدكتور خالد شنيكات** الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحملوا عناء قراءتها وتقويمها، وإبدائهم ملحوظات قيمة ساهمت في إثراء هذه الرسالة.

الباحث

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفّحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الملاحق	ي
قائمة الأشكال	ي
الملخص باللغة العربية	ك
المقدمة	1
الأهمية	2
المشكلة وتساؤلاتها	2
الفرضية	3
الهدف	3
حدود الدراسة	3
المفاهيم	3
منهجية الدراسة	4
الدراسات السابقة	5
الفصل الأول: حوار الشمال والجنوب	
المبحث الأول: مفهوم الحوار وأنواعه	9
المطلب الأول: مفهوم الحوار لغة واصطلاحا	9
المطلب الثاني– أنواع الحوار	11
المبحث الثاني: حوار الشمال والجنوب	12
المطلب الأول– خصائص دول الشمال والجنوب	13
المطلب الثاني– منطلقات الحوار	14
المطلب الثالث: المنظمات التي تدافع عن الشمال والجنوب	17
المطلب الرابع:جولات حوار الشمال والجنوب	21
المبحث الثالث:المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)	27

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفّحة
المطلب الأول: نشأة المنتدى الاقتصادي العالمي	27
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمنتدى	31
المطلب الثالث: أهداف المنتدى.....	34
المطلب الرابع: التمويل وشروط العضوية.....	35
المطلب الخامس: التقارير	36
الفصل الثاني التنافسية	
المبحث الأول: الإطار النظري التنافسية.....	38
المطلب الأول: النشأة.....	38
المطلب الثاني: مفهوم التنافسية	39
المطلب الثالث: أنواع التنافسية	41
المطلب الرابع: مراحل تطور التنافسية الدولية	42
المطلب الخامس: المزايا التنافسية الداخلية والخارجية للدولة.....	44
المطلب السادس: العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدولة	45
المطلب السابع: نماذج محددات القدرة التنافسية	46
المطلب الثامن: النظريات المرتبطة بالتنافسية	49
المبحث الثاني: مؤشرات التنافسية.....	51
المطلب الأول: المؤشرات	52
المطلب الثاني: العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية.....	82
الفصل الثالث: العلاقة بين الترتيب التنافسي وحجم المشاركة عالميا لدول العينة حسب الاجتماعات السنوية لمنتدى دافوس	
المبحث الأول: الاجتماعات السنوية 2011-2016	86
المبحث الثاني: ترتيب التنافسية والمشاركة العالمية	90
المطلب الأول :التنافسية العالمية	90
المطلب الثاني :الترتيب العالمي للمشاركه.....	94
المطلب الثالث: ترتيب التنافسية لعينة الدراسة	97
المطلب الرابع:الترتيب في حجم المشاركه لدول العينة	100
المبحث الثالث: معاملات الارتباط.....	104

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفّحة
المطلب الأول: معاملات الارتباط للدول المشاركه في المنتدى الاقتصادي العالمي للأعوام (2011-2016)	104
المطلب الثاني: معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية حسب الدول	107
المطلب الثالث:معاملات الارتباط لدول العينة المشاركه في المنتدى الاقتصادي العالمي للأعوام (2011-2016)	109
الخاتمة	116
النتائج	117
المصادر والمراجع	121
الملاحق	129
الملخص باللغة الإنجليزية	144

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول الجنوب والشمال	13
2	الترتيب حسب المؤسسه في دول العينة من 2011-2016.	54
3	الترتيب والدرجة للدول حسب مؤشر البنية التحتية من عام 2011-2016 وفقا لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية.	57
4	الترتيب والدرجة للدول حسب مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي من عام2011-2016.	59
5	الترتيب والدرجة للدول لمؤشر تنافسية التعليم والصحة وفقا لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي.	62
6	الترتيب والدرجة للدول لمؤشر التعليم العالي والتدريب وفقا لتقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي من 2011- 2016.	64
7	الترتيب والدرجة للدول لمؤشر كفاءة سوق السلع وفقا لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية 2011- 2016.	66
8	الترتيب والدرجة للدول لمؤشر كفاءة سوق العمل وفقا لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي 2011- 2016	69
9	الترتيب والدرجة للدول لمؤشر تطوير السوق المالية وفقا لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي 2011- 2016	71
10	الترتيب والدرجة لمؤشر الاستعداد التكنولوجي وفقا لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية 2011- 2016	74
11	الترتيب والدرجة للدول لمؤشر حجم السوق وفقا لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي المتعلقة بالتنافسية 2011 – 2016	76
12	الترتيب والدرجة لمؤشر تطور الأعمال وفقا لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية 2011- 2016.	78
13	الترتيب والدرجة للدول لمؤشر الابتكار التكنولوجي وفقا لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية العالمية 2011- 2016	80
14	ترتيب الدول في التنافسية العالمية من الأعوام 2011-2016	90
15	ترتيب الدول في المشاركة العالمية من الأعوام 2011-2016	94

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16	الجدول(16) ترتيب دول العينة في التنافسية العالمية مقارنة بدول العينة نفسها من الأعوام 2011-2016	97
17	ترتيب الدول في حجم المشاركة العالمية من الأعوام 2011-2016	100
18	معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية ن=90 حيث ن عدد الدول بجميع السنوات	104
19	معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية حسب الدول ن=15	104
20	معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية حسب السنوات ن=15	105
21	معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية حسب الدول ن=15	107
22	معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية حسب السنوات ن=15	108
23	معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية لدول العينة وترتيب المشاركة لدول العينة ن=15	109
24	معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية وترتيب المشاركه لدول العينة حسب الدول ن=15	109
25	معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية وترتيب المشاركه بالنسبة لعينة الدراسة حسب السنوات ن=15	110
26	معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة لدول العينة حسب دول العينة نفسها ن=15	112
27	معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة بالنسبة لعينة الدراسة حسب السنوات ن=15	113

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية	129

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدولة	45
2	محددات القدرة التنافسية وفق نموذج	48

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

الخوالدة، علاء محمد، أثر حوار الشمال والجنوب من خلال منتدى (دافوس) على التنافسية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2018/2017، المشرف، (أ.د. نظام بركات).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في زيادة التنافسية العالميه والتوصل إلى نتائج وحلول لجعل الحوار أكثر فاعليه بين الطرفين. وهل المنتدى الاقتصادي العالمي حقق الطموح الذي سعى لأجله لتعزيز الحوار بين دول الشمال والجنوب داخل المنتدى من خلال الموضوعات التي يتناولها، وهل الدول استطاعت الاستفادة من المنتدى خلال المشاركه بشركاتها ورجال أعمالها وغيرهم، واستطاعت الدول التقدم في التنافسية العالميه، وهل كان الحوار فعالا بين الدول المتقدمة (الشمال) والدول النامية (الجنوب)؟

وقد استخدم المنهج الوصفي ومنهج التحليل الاحصائي والمنهج التاريخي ومنهج المقارنة، وذلك لوصف ظاهرة التنافسية العالمية التى بدا الاهتمام بها منذ عام 1979في المنتدى الاقتصادي العالمي بين دول الشمال والجنوب وكما استعان الباحث بالمنهج التاريخي لدراسة بعض جولات الحوار بين دول الشمال والجنوب، خلال فترات زمنية مختلفة، وأيضا المنهج التحليلي لتحليل مشاركه الدول في الاجتماعات السنوية والترتيب في التنافسية العالمية والعلاقة فيما بينهم وتحليل المؤشرات لكل دولة لمعرفة أي من الدول تتقدم في أي من المؤشرات.

حيث إن المنتدى الاقتصادي العالمي كان في البداية عبارة عن منتدى أوروبي للنهوض بالاقتصاد الأروبي، وتحول فيما بعد إلى منتدى عالمي لجميع الدول من الشمال والجنوب لتعزيز الحوار وتقديم تقارير للتنافسيه العالمية ونصائح على الدول اتباعها لتحسين التنافسية العالمية لكل دولة من حيث المؤشرات الاثني عشرة للتنافسية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وتناولت الدراسة الاجتماعات السنوية لمنتدى دافوس من عام 2011–2016 وتم اختيار عينة من 15 دولة كالتالي 3 دول من قارة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وأيضا 3 دول من الدول العربية لمعرفة أي من الدول حققت معدلاً أعلى في التنافسية في كل مؤشر، وأي الدول تواجه تراجعا في مؤشر معين على حساب مؤشر آخر.

وقد توصلت الدراسه إلى إن المنتدى الاقتصادي العالمي نجح في جعل الحوار أكثر فاعليه من خلال مشاركه العديد من الدول في الاجتماعات الخاصة بالمنتدى ووجود علاقه ارتباط واضحه بين ترتيب الدول بالمشاركه وترتيب التنافسية العالميه للأعوام من 2011–2016وأيضا عدم وجود علاقة داخل دول العينة، وهذا يدل على أن الحوار ليس مرتبطا بدرجة كبيرة بحجم المشاركة العالمية.

الكلمات المفتاحيه: منتدى دافوس، دول الشمال، دول الجنوب، الحوار، التنافسية العالمية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

بدأت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تسعى للتخلص من التبعية الاستعمارية والوقوف على أقدامها، وبدأت تنظر للحوار مع دول الشمال لتحقيق مصالح للطرفين.

حيث بدء الحوار بين دول الشمال والجنوب خلال فترة الخمسينيات ، وظهر ذلك بوضوح في المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز عام 1955 من أجل الانتقال من التبعية إلى نظام آخر يقوم على المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية، وهذه هي المرة الأولى التي تتحد فيها دول الجنوب ضد الشمال، وتطور الحوار في فترة منتصف الستينات والسبعينيات من خلال ظهور مجموعة (77) في مؤتمر يونكتاد في جنيف 1964 الذي كان بمثابة نصر للدول النامية في تحقيق مطالبها، وأيضا ميثاق الجزائر عام 1967. وبالتالي زادت مشاركة دول الشمال في الحوار وقد قدمت تنازلات في المسائل الثانوية في ذلك الحوار.

وكانت ذروة الحوار بين الشمال والجنوب في عام 1973 اثناء الصدمة النفطية عندما أرادت دول الجنوب توحيد أسعارها لمواجهة الشركات النفطية، إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية أدى إلى تراجع الحوار بين الشمال والجنوب لأن الاتحاد السوفيتي السابق كان الداعم الأكبر لدول الجنوب ضد الشمال.

ويعتبر منتدى دافوس الاقتصادي من المنتديات التي تعبر عن الحوار بين الشمال والجنوب من خلال الدول الحضور في المنتدى والموضوعات المختارة التي يناقشها المنتدى التي تكون تحسيناً لمصلحة دول الشمال أو دول الجنوب، ومن ضمنها تقارير التنافسية العالمية التي تصدر بشكل سنوي التي سوف تتحدث عنها هذه الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية:

تكمن أهمية الدراسة في قياس درجة التنافسية العالمية بين دول الشمال ودول الجنوب من خلال منتدى دافوس الاقتصادي الذي يعتبر من المنظمات التي تدير الحوار بين الشمال والجنوب من خلال الموضوعات التي يطرحها، وأيضا الإجابة عن سؤال: هل أدت التنافسية إلى زيادة الحوار أو نقصانه بين دول الشمال والجنوب؟ ومعرفة تصنيف دول الشمال والجنوب حسب تقارير التنافسية العالمية، ومن خلال المؤشرات ومعرفة هل أدت التنافسية إلى نهوض بعض دول الجنوب بالتنافس مع الشمال.

المشكلة وتساؤلاتها:

تدور مشكلة الدراسة حول أثر حوار الشمال والجنوب على التنافسية العالمية من خلال تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، ويمكن التعبير عن المشكلة البحثية بالتساؤل الرئيسي التالي:- هل أدى الحوار الى زيادة التنافسية العالمية أو تراجعها بين دول الشمال والجنوب. ويتفرع منه مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1- ما هو منتدى دافوس؟

2- ما هي أسباب ومنطلقات الحوار بين الشمال والجنوب؟

3- ما هي خصائص دول الشمال ودول الجنوب؟

4- ما هي مؤشرات التنافسية العالمية حسب تقارير منتدى دافوس؟

5- ما هو تصنيف دول الشمال والجنوب حسب منتدى دافوس؟

6- كيف أدت التنافسية إلى جعل الحوار يزداد أو ينقص بين دول الشمال والجنوب؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية:

يؤثر الحوار بين دول الشال والجنوب تأثيراً إيجابياً على التنافسية العالمية من خلال منتدى دافوس.

الهدف:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور منتدى دافوس الاقتصادي في زيادة التنافسية والتوصل إلى نتائج وحلول لجعل الحوار أكثر فاعلية بين الطرفين ومحاولة الإجابة عن التساؤلات الرئيسية الواردة في مشكلة البحث.

حدود الدراسة:

تدور مشكلة البحث حول تأثير التنافسية على الحوار من خلال منتدى دافوس.

الزمانية ← 2011-2016 وتم اختيار عام 2011 بسبب بداية فترة الربيع العربي.

المفاهيم:

1- **مفهوم الحوار:** هو عملية تبادل الكلام بين طرفين أو عدة أطراف تتسع لعدة غايات، أما الرغبة في قهر الطرف المقابل أو الحصول على المنفعة من الطرف الآخر، وتختلف ضوابط ومحددات الحوار تبعا لاختلاف الغايات.[1]

2- **مفهوم دول الشمال:** مجموعة الدول الصناعية التي حققت تقدماً اقتصادياً دولياً وهي (أمريكا، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، كندا، أستراليا،ايطاليا) ومن ورائهم باقي دول

(1) امحمد،جبرون،تجربة الحوار الثقافي مع الغرب (قراءة تقويمية ونموذج مقترح)،بيروت-لبنان،مركز نماء للبحوث والدراسات،ط1,2014،ص12.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوروبا، وبعض الدول الآسيوية المساعدة التي حققت تقدماً ونمواً اقتصادياً مما جعلها في مصاف الدول القادرة على تقديم العون الإنمائي التمويلي للدول النامية[1].

3- **مفهوم دول الجنوب:** هي جميع الدول النامية أو مجموعة دول العالم الثالث، وتتألف من جميع الدول باستثناء الولايات المتحدة والدول الصناعية وجميع دول أوروبا والاتحاد السوفيتي سابقاً وبعض الدول المنتجة للنفط ذات الفائض المالي المانحة للعون الإنمائي[2].

مفهوم التنافسية العالمية[3]: قدرة البلد على توليد القيمة المضافة العالية، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية.. ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

1.المؤسسات 2.البنية التحتية 3.الصحة والتعليم 4.التعليم العالي والتدريب5.بيئة الاقتصاد الكلي 6.كفاءة السوق والسلع 7.العمل 8.تطور السوق المالية 9.الاستعداد التكنولوجي 10.حجم السوق 11.تطور الأعمال 12.الابتكار.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة مجموعة من المناهج على النحو التالي:

*المنهج الوصفي: لوصف ظاهرة التنافسية العالميه بين دول الشمال والجنوب في تقارير التنافسية العالمية لدافوس وتحليلها.

(1) عبد المؤمن، محمد العلبي، إشكالية للحوار بين الشمال والجنوب، حلب – سوريا، صيف 1995، ص193.

(2) إشكالية للحوار بين الشمال والجنوب، المرجع السابق، ص193.

(3) عامر،خربوطلي، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،دمشق-سوريا،مجلد30،العدد الأول،2014،ص674.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*المنهج التاريخي: لدراسة الفترة الزمنية لنشأت منتدى دافوس وجولات الحوار بين الشمال والجنوب خلال فترات زمنية مختلفة.

*منهج التحليل الإحصائي: من خلال التعامل مع الأرقام في معالجة وتحليل البيانات في تقارير التنافسية العالمية للوصول إلى النتائج في كل سنة ومقارنتها ببعضها.

*منهج المقارنة: من خلال مقارنة دول الشمال والجنوب من خلال تقارير التنافسية العالمية لمعرفة هل كان الحوار يزداد او ينقص بين الطرفين .

الدراسات السابقة:

اولا:باللغة العربية

1- دراسة لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين، 2014:

تناولت الدراسة مفهوم التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها والتطبيق على مملكة البحرين نتيجة الاهتمام المتزايد في الدوائر السياسية في العالم بمقارنة الأداء التنافسي عبر الدول للحصول على المبادئ التوجيهية، ولمعرفة السياسات والمؤسسات التي تعمل على نحو أفضل من غيرها والشروط اللازمة للنجاح، وتحدثت الدراسة عن أربعة عوامل أساسية تؤثر في تنافسية الدول 1- الموارد الطبيعية والبنية التحتية والإدارية للدولة. 2- طبيعة الطلب الداخلي على منتجات القطاع الصناعي وخدماته. 3- وجود صناعات وخدمات مكملة ومدى تنافسيتهم محلياً وعالمياً. 4- الظروف المحيطة بإنشاء وتنظيم الشركات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دراسة مصطفى محمد علي: الشمال والجنوب، الدلالة الجغرافية والاستخدام المعاصر، 2011.

هدفت هذه الدراسة في حقيقة تقسيم العالم إلى شمال وجنوب، وذلك باستقصاء الدلالة الجغرافية بالخصائص الطبيعية التي توجد لها شواهد بالبيئة تأجلت على أن تكون ذات أبعاد شمالية جنوبية على سطح الأرض، واستقصى كذلك الواقع الجغرافي البشري الذي قد تجاري خصائصه الظروف الجغرافية الطبيعية والتأقلم معها، مثل واقع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية ورغم أن تصنيف العالم شمال وجنوب ثم من قبل الاستعمارية لأهداف استراتيجية، إلا أن الدراسة وجدت بعض الظواهر الطبيعية والبشرية التي جلبت على نحوها ذات أبعاد شمالية وجنوبية، أما من حيث طبيعتها وتأثيرها والتقييم فهوا استثمار لواقع تلك الظواهر لعالم القوى الإمبريالية.

وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. استخدام اتجاهي شمال وجنوب هي من قبل القوى الاستعمارية الغربية وذلك استثماراً لبعض تلك السمات الطبيعية للأرض من أجل أهداف جيوبوليتيكية للتفريق بين ما يسمى العالم المتقدم والمتخلف.
2. الاستخدام الاستراتيجي لمصطلحي الشمال والجنوب، حيث يوجد دول في الشمال ضمن مجموعة الدول المتخلفة، ويوجد دول في الجنوب الجغرافي من الدول المتقدمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- دراسة المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، 2011:

تناولت الدراسة مفهوم التنافسية حسب أكثر من منظمة من ضمنها المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس، وأسباب الاهتمام بالتنافسية وأنواع التنافسية والتمييز بين المنافسة والتنافسية وأساليب قياس التنافسية، ومن هي الجهات المعنية بقياس التنافسية.

4- دراسة عبد المؤمن محمد العلبي "إشكالية الحوار بين دول الشمال والجنوب، 1995.

تناولت الدراسة الحديث عن اختلاف المفاهيم بين دول الشمال والجنوب، وممّ تتكون مجموعة دول الشمال وأيضا مجموعة دول الجنوب، وتحدثت عن الجهود الدولية للحوار بين الشمال والجنوب.

وتوصلت الدراسة إلى أن جدوى الحوار بين دول الشمال والجنوب ماضياً وحاضراً ومستقبلاً قائماً على أسس وعلاقات غير متكافئة من جراء غياب المداخلات التفاوضية على مستوى المؤسسات الوطنية الارتكازية لقواعد النمو والتنمية والتقدم، وأن الحوار من المستحيل أن يكون إيجابياً لعالم الطرف الأقل قدرة، وأن الحوار كان فيه نوع من التفاعل عندما كانت الحرب الباردة، ولكن مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ضعف الحوار بسبب سقوط الطرف الداعم لدول الجنوب.

5- دراسة خزعل مهدي الجاسم، حوار الشمال والجنوب وأزمة الديون في دول العالم الثالث، 1990:

تحدثت هذه الدراسة عن خلفية الحوار بين دول الشمال والجنوب، وجولات الحوار بين الطرفين وأزمة الديون في الثمانينيات التي أثرت بشكل كبير على الدول الصناعية المتقدمة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيضا طريقة السيطرة على النظام الاقتصادي من خلال إنشاء المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ثانيا:باللغة الأنجليزية

1-دراسة Peter Rosseel and others ، "Approaches to North-South, South-South and North-South-South Collaboration"، 2009.

تناولت الدراسه تعريف التعاون بين الشمال والجنوب على إن الشمال هي الأكثر ثراءا ودول الجنوب تمثل الدول الفقيره والتعاون فيما بينهم هو تعاون انمائي وان هذا التعاون غير متكافئ نظرا للفارق بين الشمال والجنوب حيث اشارت الدراسه النتائج التالية:

1. الاشكاليه في التعاون بين الشمال والجنوب لان الشمال يمتلك القوه عكس الجنوب.
2. ضعف التعاون البحثي بين الشمال والجنوب.
3. دول الجنوب تعتمد على الدعم المالي من الشمال وهذا يشكل تهديد لها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة تناولت موضوع الشمال والجنوب أو التنافسية بشكل خاص ولكن هذه الدراسة تناولت موضوع الشمال والجنوب مع التنافسية داخل منتدى دافوس وايضا الدراسات السابقة كانت دراستها على دول معينة ولكن هذه الدراسة اخذت 15 دولة كعينة للدراسة ومعرفة حجم المشاركة والترتيب التنافسي لكل دولة والعلاقة فيما بينهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

حوار الشمال والجنوب

هذا الفصل سيتناول ثلاثة مباحث، الأول: موضوع الحوار من حيث مفهومة وأنواعه وركائز الحوار بشكل عام، ويعتبر هذا المبحث مقدمة للمباحث الأخرى حيث يتناول المبحث الثاني حوار الشمال والجنوب من حيث منطلقات الحوار بين الشمال والجنوب، وخصائص دول الشمال والجنوب، والمنظمات التي تدافع عن دول الشمال والجنوب وجولات الحوار بين الشمال والجنوب حيث يتناول المبحث الثالث المنتدى الاقتصادي العالمي بأعتبارة حوار من نوع اخر.

المبحث الأول: مفهوم الحوار وأنواعه

المطلب الأول: مفهوم الحوار لغة واصطلاحا:

* الحوار لغة:حِوار: والمحُاورةً جمع حوارات مصدر حاورً وهو حديث يجري بين طرفين أو أكثر(حوار مفتوح).[1]

* الحوار اصطلاحا: للحوار عدة تعريفات في الاصطلاح نذكر منها الآتية:

أ. الحوار: يكون بين طرفين، وقد يكون الطرفان مختلفين في العرق والانتماء والجنس والثقافة والرأي والموقف، وربما يصل الاختلاف إلى درجة الصراع والعداء ويكون الحوار في شأن أو رأي ما لتعزيزه وتصويبه وتطويره والوصول إلى قواسم مشتركة بين الطرفين.[2]

(1)عمر،احمد، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة – مصر، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط1، 1429هـ-2008م، ص579.

(2) جمعة،حسين،ثقافة الحوار مع الآخر،مجلة جامعة دمشق،دمشق،مجلد24،العدد الثاث+الرابع،2008،ص11.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. ويعرف أيضا: بأنه نشاط عقلي ولفظي يقدم المتحاورون فيه الأدلة والحجج والبراهين التي تبرر وجهات نظرهم بحرية تامة من أجل الوصول إلى حل لمشكلة أو توضيح لقضية ما، والهدف من الحوار إيجاد أرضية لضمان استمرار العملية الإنتاجية والاقتصادية وحل الإشكاليات بين أطرافها التي غالباً ما تتسم مصالحهم بالتضارب بأسلوب يسمح لجميع الأطراف بتبادل واستعراض وجهات نظرها بشأن القضايا موضع الخلاف، بدلاً من الاتجاه إلى التصلب في الموقف الذي قد ينشأ عنه تزايد حدة الخلاف وتأثر العملية الإنتاجية بالتوقف أو التباطؤ.[1]

ج. ويعرف أيضا: "هو أن يتبادل المتحاورون الأفكار والحقائق والمعلومات والخبرات التي تزيد من معرفة كل فريق بالآخر بطريقة موضوعية تبين ما قد يكون بينهم من تلاقٍ أو اختلاف مع احتفاظ كل طرف بمعتقداته في جو من الاحترام المتبادل والمعاملة بالتي هي أحسن بعيدا عن نوازع التشكيك ومقاصد التجريم وكل ما يرجى منه هو إشاعة المودة وروح المسالمة والتفاهم والوئام والتعاون فيما يقع التوافق فيه من أعمال تعود بالنفع العام للبشرية.[2]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1)بوهزاع،خليل،متطلبات الحوار الاجتماعي في دول مجلس التعاون،المؤتمر السابع للجمعية الاقتصادية العمانية-التنمية المستدامة وسوق العمل،مسقط،9-10مارس2014م،ص2-3، على الرابط التالي -http://www.oea oman.org/11-oea-14.pdf

(2) الحسن، يوسف، الحوار الإسلامي المسيحي الفرص والتحديات، أبو ظبي، المجتمع الثقافي، ط1، 1997م، ص 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أنواع الحوار[1]:

للحوار أنواع متعددة تبعا لمعناه العام، وتقسم أنواع الحوار حسب الأطراف المتعاملة من جانب ثم المضمون من جانب آخر وأخيرا الهدف.

1- من حيث الأطراف المتعاملة: هي ثلاثة نماذج حوار بين القوى الكبرى، وحوار بين إحدى القوى الكبرى والقوى الأخرى، وحوار بين القوى التابعة أي القوى غير الكبرى.

2- من حيث المضمون: نميز من خلال ثلاثة نماذج أيضا حوار حضاري وحوار أيديولوجي وحوار مصلحي أي أن الحوار يجمع على الأقل حقيقتين من هذه الصفات الثلاث: مثلا الحوار الإسلامي الكاثوليكي نموذج للحوار الأيديولوجي، وأيضا الحوار العربي الأوروبي نموذج للحوار المصلحي والحضاري، لأنه يجمع بين الصفتين، ومدة الحوار تقاس باتساع المضمون.

3- من حيث الهدف من الحوار: فأي حوار يهدف لغايات ثلاث: وهي حوار بقصد جمع معلومات وحوار بقصد التسوية على الحركة الحقيقية وحوار كمقدمة للتفاوض أي لجس النبض والإقناع والعمل للوصول إلى أهداف مشتركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) ربيع، حامد عبد الله: الحوار العربي الأوروبي وتطور التعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، د.ت، ص 35 – 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: حوار الشمال والجنوب:

تبلورت فكرة التعاون بين بلدان الجنوب البلدان النامية، وبين بلدان الشمال البلدان المتقدمة في مؤتمر باندونج عام 1955 ودعمتها حركة عدم الانحياز التي تأسست من مؤتمر باندونج عام 1961 واعتبرت حركة عدم الانحياز أن المؤسسات التي أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (والجات) التي تطورت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995م) أن هذه المؤسسات أخفقت في تحقيق وعدها بتنمية الجنوب وتقوية علاقاتها مع الجنوب[1].

ولكن بدأ الحوار الفعلي منذ عام 1975 عندما انعقد مؤتمر باريس لوضع أجهزة تنظيمية تتولى تحديد إطار الحوار وتهيئة الموضوعات المقترحة للمناقشة، وبعد ذلك تعددت جولات الحوار مثل الشراكة الأورومتوسطية واجتماعات منتدى دافوس وغيرها من الجولات[2] التي ستدرس لاحقا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) عبد الناصر، وليد: التعاون بين دول الجنوب [دراسة حالة لمجموعة الخمس عشرة]، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، 1998م، ص8-9.

(2) عبد الملك، منيب أسعد: ما انتهى إليه الحوار بين الشمال والجنوب، آفاق اقتصادية، مجلد 8، عدد2، 1981م، ص92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: خصائص دول الشمال والجنوب:

الجدول رقم(1) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول الجنوب والشمال

الخصائص	دول الجنوب	دول الشمال
الخصائص الاجتماعية	1-هجرة العقول من دول الجنوب إلى دول الشمال (المتقدمة). 2-معدلات أمية وبطالة مرتفعة. 3-الكثافة السكانية المرتفعة	-تمسك دول الشمال بالكفاءات الموجوده لديها. -معدلات أمية وبطالة منخفضه. -انخفاض نسبة السكان
الخصائص الاقتصادية	1-انخفاض الناتج القومي 2-تكنولوجيا قديمة 4-تعتمد في الاقتصاد على الإنتاج الزراعي واستخراج المواد الخام	-ارتفاع الناتج القومي -تكنولوجيا حديثة -تعتمد في الاقتصاد على الصناعة الحديثة والآلات والتكنولوجيا
الخصائص السياسية	1-الأنظمة السياسية تميل الى الدكتاتورية بأغلب دول الجنوب 2-التنمية والمشاركة السياسية ضعيفة	-الأنظمة السياسية تمتاز بالديمقراطية -التنمية والمشاركة السياسية قوية

1-الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر التالية:

ا-علي، مصطفى، الشمال والجنوب، الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر، مجلة جامعة دمشق، دمشق- سوريا، المجلد 27، العدد 1 + 2، 2011.

ب- مخادمه، محمد علي، القانون الدولي للتنمية والنظام العالمي الجديد، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 2004.

ج- علبي، عاطف، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا ، بيروت – لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1409هـ- 1989م.

د- عبد الله، عبد الخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ط1، 1989م.

-Goran Hyden, others, political society governance16, developing countries, Odi, UK, 2003.

هـ- منتصر، جمال، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، جامعة باجي مختار، الدفاتر السياسية والقانون، الجزائر، عدد خاص،2011.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: منطلقات الحوار:

لقد لعبت عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية على مستوى الدول وعلى مستوى العالم في الدفع نحو حوار الشمال والجنوب نوجزها فيما يلي:

1- عدم التكافؤ في المبادلات بأنواعها بين الدول المتقدمة والدول النامية (العالم الثالث) من حيث أن الدول المتقدمة التي تمتلك التكنولوجيا وشركات التأمين وقنوات التوزيع على المستوى العالمي والدول النامية التي تمتلك المواد الخام التي تسيطر عليه الدول المتقدمة بحكم امتلاكها للتكنولوجيا في استخراج المواد الخام وإعادة تصنيعها، وهي بالتالي تحقق معدلات نمو سريعة على حساب البلدان النامية التي تبقى على تخلفها بدون أي تقدم[1].

2- انفجار أزمة الطاقة عام 1973 في حرب أكتوبر وقرار منظمة الأوبك برفع أسعار النفط من طرف واحد وفرضه على الدول المستهلكة (الدول المتقدمة) فهي بمثابة ضربة للدول المتقدمة التي تحتاج النفط بشكل كبير لاعتمادها على التكنولوجيا والطاقة بشكل كبير، فكانت تلجأ للحوار مع دول الجنوب لإعادة تصدير النفط[2].

3- برزت في القانون الدولي نماذج جديدة من العلوم الاجتماعية والسياسية التي ترى بأن عدم المساواة هي السبب في عدم تطور نمو المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، وأن بعض الدول ترى تقدمها صناعيا وتكنولوجيا مرهوناً بالدول النامية ومحاولة الدول المتقدمة على عدم تقليص الفجوة فيما بينهم لتبقى هي المسيطرة، وتحتفظ بمصادرها من المواد الخام وغيرها

(1) المرجع السابق، ص91 – 92.

(2) المرجع السابق، ص 91.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الدول النامية[1].وبالتالي وجدت الدول النامية أنها مقحمة في مجتمع دولي منظم العلاقات، وأن المؤسسات تعمل لتطوير هذا المجتمع المائل مع الشمال أدت لوجود الدعوات ليكون صوت الدول النامية مسموعاً في المؤسسات الدولية، وهذا من خلال تعديل النظام الدولي الاقتصادي ليتلاءم مع أوضاع وخطط وتوجيهات الدول النامية في التطور[2].

4- كانت المجتمعات تتشابه في المعيشة وأدوات الإنتاج والفوارق محدودة، ولكن في العصر الحديث أصبحت الفوارق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية واضحة إلى درجة كبيرة من حيث المعيشة والفن الإنتاجي وطبيعة العلاقات، مثلا في العام 1870م كانت نسبة الدخل الفردي في الدول الغنية إلى الدول الفقيرة تساوي 7,8 أضعاف وعام 1960 ما يعادل 38.1 ضعفا ومع تزايد الوقت تزداد الفجوة سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا[3]. حيث ذكرت منظمة أوكسفام في العام 2016 أن ثمانية رجال يملكون ثروة تعادل ما يملكه النصف[4] الأفقر من سكان العالم، فالحوار هو الحل لتقليص الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية.

5- تحرر دول الشمال من التزاماتها تجاه دول الجنوب وتطالب بأن تعمل جاهدة لتصل إلى التنمية المطلوبة ويكون جهد الدول المتقدمة فقط بإعطاء الإرشادات والترتيبات، وهذا تمارسه المؤسستان الدوليتان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكن الدول النامية لا تملك ما تملكه دول الشمال للعمل بهذه الإرشادات[5].

---

(1) مخادمة، محمد علي، القانون الدولي للتنمية والنظام العالمي الجديد، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 2004م، ص4-5.

(2) المرجع السابق، ص 4-5.

(3) البيلاوي، حازم: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة) سلسلة عالم المعرفة رقم 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2000م، ص31-32.

(4) رويترز، ثروة أغنى 8 أشخاص في العالم تعادل ما تملكه نصف البشرية، 2017، على الرابط التالي: www.ara.reuters.com/article/entertainmentNews/idARKBN.

(5) القانون الدولي للتنمية والنظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص18.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- التحديات التي واجهت العالم النامي، مثل التخلف الاقتصادي، والمشكلة السكانية، والتبعية الاقتصادية، والضغوط الخارجية، والبطالة بكل أنواعها، وتأخر الإنتاج، وعدم الأخذ بالأساليب الحديثة في الصناعة والتجارة، كل هذا كان عقبات في تقدم العالم النامي، فكان اللجوء للحوار مع العالم المتقدم للاستفادة من التقدم الموجود في العالم المتقدم[1].

7- دول الشمال ترى بأن الزيادة السكانية في العالم النامي عند ارتباطها بتنمية اقتصادية تصبح أكثر عدوانية واستعداداً للقتال وحروب توسعية ونجاحها يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع الدولي[2].

8- دول الشمال تسيطر على ما نسبته 90% من الصناعات التحويلية في العالم وتمتلك 85% من المشاريع الصناعية بالجنوب، وتملك أيضا 95% من براءات الاختراع في العالم والتكنولوجيا الحديثة، وأيضا مستقرة سياسيا ويشير تقرير برنت أن 95% من شعوب الشمال لديهم ما يكفي من الغذاء لإطعامهم وتعليم ومأوى مريح، عكس دول الجنوب التي تتحمل أعباء مصانع دول الشمال وتؤدي إلى أزمة بيئية في الجنوب[3].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(1) سريه، عصام، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص35.

(2) القانون الدولي للتنمية والنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق، ص 28 - 29.

(3) andy, afinotan, north- south dialogue revisited: problems and prospects for a new international economic or dev, joseph ayo babalola university, Nigeria, 2014, p65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: المنظمات التي تدافع عن الشمال والجنوب:

بعد الحرب العالمية الثانية أنشئت المنظمات التي تدافع عن دول الشمال والجنوب، ونوجزها كالتالي:

أولا- المنظمات التي تدافع عن دول الشمال:

1- صندوق النقد الدولي:

تأسس صندوق النقد الدولي في عام 1945 ومقره في واشنطن، للعمل على تطبيق سياسات تعمل على تخفيض عجز موازنة الدولة وتخفيض عجز ميزان المدفوعات. [1] ويحق لأي دولة الانضمام لعضوية صندوق النقد الدولي،ولكن بحصة اشتراك لان حصة الاشتراك مهمة في تحديد مساهمة العضو في رأس مال الصندوق والاستفادة من موارد الصندوق وتحديد القوة التصويتية[2].ومن أهداف الصندوق تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدول الأعضاء، تدعيم الثقة بين البلدان الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفهم. [3]

2- البنك الدولي:

تأسس البنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مؤتمر دولي عقد في مدينة بريتون وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية في تموز 1944 بمشاركة 44 دولة، والآن عددها 188

---

(1) صالحاني، عز الدين، صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، بيروت- لبنان، معهد الإنماء العربي، ط1، 1983م، ص11 - 13.

(2) ليريتو، ماري فرانس، صندوق النقد الدولي، وبلدان العالم الثالث، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة، ط1، 1993، ص43-44.

(3) ذهبية، لطرش، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، أيام 20 - 21 أكتوبر 2009، ص3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة [1]. حيث يتولى البنك الدولي قضايا القروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي وتشجيع الإمكانات والموارد الإنتاجية في البلاد النامية وتحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية[2].ينبغي لأي بلد يرغب بالانضمام إلى البنك الدولي أن تكون الدولة ذات سيادة: وأن يصبح عضوا في صندوق النقد الدولي[3].

3- منظمة التجارة العالمية:

تأسست منظمة التجارة العالمية بعد عدد من المفاوضات تحت رعاية اتفاقية الجات إلى أن وصلت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية من خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات جولة الأورجواي في الفترة من 1986 – 1994. وفي عام 1995 تم الإنشاء بشكل رسمي[4]، وتضم في عضويتها حوالي 140 دولة و 30 دولة يتفاوضون للانضمام للمنظمة حاليا[5]. والعضوية ليست مقصورة على الدول ولكن يحق لأي منطقة جمركية الانضمام والتصويت يكون بالإجماع أو في حالات معينة بالأغلبية[6].

ملاحظات عامة عن المنظمات التي تدافع عن دول الشمال:

1- هذه المنظمات تم إنشاؤها بدول الشمال، ومقراتها تقع في الشمال حيث صندوق النقد مقره في واشنطن والبنك كذلك ومنظمة التجارة العالمية في جنيف.

---

(1) قبلان، بشار، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، عمان- الأردن، دار عمار الدين للنشر والتوزيع، ط1، 1430هـ-2009م ، ص13-14.

(2) مرجع سابق، ص 13-14.

(3) مرجع سابق، ص 21.

(4)الفتلاوي، سهيل، منظمة التجارة العالمية، عمان- الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2006،ص27-33.

(5) منظمة التجارة العالمية، عن المنظمة، على الرابط التالي: www.wtoarab.org.

(6) الأمم المتحدة، تسوية المنازعات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، جنيف، 2003، ص19-20.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- تسيطر عليها وتديرها دول الشمال لأنها تملك أكبر حصص الاشتراك فيها بناء على حجمها الاقتصادي وبالتالي هي التي تتحكم بالقرارات التي تراها مناسبة لمصالحها لأن نظام التصويت يقوم على مقدار الحجم الاقتصادي، ودول الشمال هي من تتفوق لأن دول الجنوب الحجم الاقتصادي لا يقارن مع دول الشمال.

3- هي بمثابة أداة للاستعمار من دول الشمال للجنوب لأنه في حال سحب عضو قرض أكبر من حصة الاشتراك يتم فرض شروط التعديل الهيكلي المجحفة التي تجعل الدولة المستقرضة تعاني تبعية دائمة للمؤسسات التابعة لبريتون وودز.

4- الشروط التي تفرضها هذه المنظمات لا تتناسب مع البنية الاقتصادية والسياسية لدول الجنوب.

5- هذه المنظمات ذات نظام مؤسسي، ويوجد مقر للمنظمة دائم وهيكل تنظيمي يضاعف من قوتها.

ثانيا- المنظمات التي تدافع عن دول الجنوب:

وفي مقابل مؤسسات بريتون وودز التي أنشئت غداة الحرب العالمية الثانية لتكرس سيطرة دول الشمال في إدارة العلاقات الاقتصادية نشأت تدريجيا منذ الستينات بعض المنظمات التي تدافع عن مصالح البلدان النامية نوجزها كالتالي:

1- منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك):

تأسست عام 1960 بهدف مواجهة احتكار الشركات البترولية الكبرى ولتحقيق وضع تفاوضي أفضل بالنسبة للدول المنتجة سواء فيما يتعلق بتحديد الإنتاج أو الأسعار وكان عدد الدول المؤسسة لهذه المنظمة خمس دول ويبلغ عدد الأعضاء الآن 14دولة، وبهذا تحولت

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوبك إلى منظمة تضم دولا من القارات الثلاث وبمثابة طوق النجاة بالنسبة للعالم الثالث[1]وتوجد دول الامارات ونيجيريا اعضاء في المنظمة وجزء من عينة الدراسة.

2- مجموعة السبعة والسبعين (77):

تأسست مجموعة السبعة والسبعين في 15 حزيران 1964 على يد سبعة وسبعين بلداً نامياً وقعت على الإعلان المشترك للبلدان النامية وعددها الان 134 بلدا من ضمنهم الارجنتين،مصر،البرازيل،اثيوبيا،الهند،نيجيريا التي تم اختيارهم ضمن عينة الدراسة [2].ومن اهدافها توفير التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب وتوسيع التجارة والتكافل بين البلدان النامية، مطالبة الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية للتطور. [3]

3- مجموعة الخمس عشرة (15):

تأسست مجموعة الخمس عشرة بعد اجتماع القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز في عام 1989 في بلغراد وحدد خمس عشرة دولة نامية لعضوية هذه المجموعة هي: مصر، الجزائر، السنغال، نيجيريا، زيمبابوي، الهند، أندونيسيا، يوغسلافيا، ولكن نتيجة الظروف الدولية التي مرت بها تم استبدالها بتشيلي، ماليزيا، جامايكا، فنزويلا، الأرجنتين، والآن عدد الدول للمجموعة سبعة عشرة دولة (17) عضو وتم الإبقاء على الاسم الأصلي للمجموعة[4].حيث إن مصر،نيجيريا،الهند جزء من عينة الدراسة.

---

(1) نافعة، حسن، العالم الثالث في التنظيم الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 80، 1985، ص169 - 170.

(2) الموقع الرسمي لمجموعة السبعة والسبعين، معلومات عن المجموعة، 2017/10/3 على الرابط التالي: www.g77.org/doc/.

(3) الناصر، وليد، التعاون بين دول الجنوب (دراسة حالة مجموعة الخمس عشرة) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 131، 1998، ص10.

(4) السياسة الدولية، العدد 131، مرجع سابق، ص13.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملاحظات عامة عن المنظمات التي تدافع عن دول الجنوب:

1- هذه المنظمات ليس لديها مقرات دائمة، فهي تجتمع كل سنة أو سنتين بالتناوب على رئاستها، وهي تفتقر إلى الهيكلية الواضحة لمؤسساتها، وليس لديها سكرتارية دائمة، وهذا يضعف من القوه المؤسسية لهذه المنظمات.

2- إنشاء كل منظمة في ظروف مختلفة وعدم الترابط بعمل هذه المنظمات.

3- معظم هذه المنظمات لا تضم في عضويتها كل دول الجنوب.

4- هناك تنافس وتضارب بين مصالح كثير من هذه المنظمات ولا يوجد تنسيق بينها.

5- وجود انقسامات أيديولوجية بين أعضائها وتأثرت كثيراً من دولها بأجواء الحرب الباردة والولاء للمعسكر الشرقي أو الغربي مما يصعب من عملية الوصول لأهداف مشتركة لهذه المنظمات.

المطلب الرابع: جولات حوار الشمال والجنوب

ظهرت عبر التاريخ عدة محاور لإجراء جولات حوار بين دول الشمال والجنوب بصورة شمولية أو على مستوى مجموعات متقابلة ومجموعات فرعية وفيما يلي استعراض لأهم جولات الحوار المتعلقة بعلاقات الشمال والجنوب:

1- مؤتمر عدم الانحياز في باندونغ: عقد مؤتمر باندونج بتاريخ 25-28 أبريل 1955 في مدينة باندونج بأندونيسيا[1]. ولكن هذا المؤتمر شهد قبله عدة مؤتمرات للوصول لهذا المؤتمر من حيث عدد الحضور والتمثيل الجغرافي بسبب أن معظم دول العالم الثالث كانت مستعمرة، كما

(1) الفيشاوي، خالد، باندونج 55-1985 ثلاثون عاما من التغيرات العالمية، مجلة التضامن المصرية، 1985، ص110.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت المؤتمرات تتناول غالبا قضية واحدة، مثل قضية أندونيسيا أو الحرب في الهند الصينية مع عدم التطرق للقضايا العالمية[1].

2- جولات الحوار من خلال مجموعة السبعة والسبعين: هذه الجولات خاصة بدول الجنوب فقط، وكان لها مطالب نحو دول الشمال، وقامت المجموعة بعدد من جولات الحوار عددها 25جولة بدأ من عام 1964 إلى عام 2017 [2].وهذه الجولات كانت للتعاون فيما بين دول الجنوب ومطالبة دول الشمال بالدعم المادي والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتفادي المشاكل التي تعاني منها دول الجنوب ولتعزيز موقفها ضد دول الجنوب في التعاون مع دول الشمال.

3- جولات الحوار من خلال مجموعة الخمس عشرة: عقدت مجموعة الخمس عشرة 14 اجتماعا بداية من عام 1990 في ماليزيا إلى عام 2010 في إيران وتوقفت بعد ذلك وكانت للمطالبة بعدد من القضايا التي تهم دول الجنوب ومطالبة دول الشمال بتقديم الدعم المالي للجنوب لتحديث الهياكل الاقتصادية للجنوب لأن دول الشمال تشغل النظام الاقتصادي الدولي الجديد لصالحها[3].

4- الحوار من خلال اجتماعات الأمم المتحدة: تم تأسيس الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية في عام 1945 بانضمام 51 بلدا ملتزمين بصون السلم والأمن الدولي، والعمل على تنمية

---

(1) منصور، سامي، مؤتمر باندونج ومولد عدم الانحياز، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 80، 1985، ص103 - 105.

(2) انظر الموقع الرسمي للمجموعة على العنوان التالي:
Major documents, 5/10/2017 على الرابط التالي: www.g77.org.

(3) انظر الموقع الرسمي لمجموعة الخمس عشرة على الرابط التالي: summit,5/10/2016، www.g15.org.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الودية بين الأمم،وهي حاليا تضم 193 بلدا في سنة 2017[1].حيث أن الجمعية العامة هي الجهاز الأمثل للحوار بين دول الشمال والجنوب؛ نظرا للمواضيع التي يطرحها، وأيضا نظام التصويت في الجمعية العامة التي تضم جميع الدول الأعضاء تعطي صوتا واحدا لكل دولة [2].

5- **إطار التعاون غرب المتوسط:** دعا الرئيس الفرنسي فرانسو متران ووزير خارجيته كلود ثيسون عام 1983 من أجل عقد مؤتمر حول دول غرب المتوسط، حيث كان في البداية يضم إسبانيا وفرنسا والبرتغال من الجانب الأوروبي، ومن الجانب المغاربي كان يضم الجزائر والمغرب وتونس وكان هدف الحوار في البداية اقتصادي ومرحب فيه من جميع الأطراف، وبعد ذلك تم عقد أربعة مؤتمرات لإعلان التجمع، ولكن تم الإعلان رسمياً عام1991 [3].ثم تطور إطار التعاون ليشمل خمس دول عربية من شمال أفريقيا، هي الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس، ومن الجانب الأوروبي خمس دول هي إسبانيا، والبرتغال، وفرنسا، وإيطاليا، ومالطا[4].حيث كان التجمع في البداية ذا أهداف اقتصادية، وبعد ذلك أصبح ذا أهداف أمنية واقتصادية.

6- المنتدى المتوسطي للأمن والتعاون: لقد طرح هذا المشروع من قبل الرئيس المصري حسني مبارك عام 1991 في خطابه أمام البرلمانيين في مدينة ستارسبورج مشروعه الذي سماه منتدى دول البحر المتوسط، ولقد عقد اجتماعه الأول بالإسكندرية في عام 1994 وشاركت فيه عشر

---

(1) العرجا، زياد، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وحتى عام 2012، عمان- الأردن، أمواج للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص11.

(2) الخلايلة، سلامة، مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص13-22.

(3) فيصل، سمارة، 2013، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995 – 2008)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر، ص40-41.

(4) المرجع السابق 40-42.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول متوسطية هي الجزائر، المغرب، تونس، مصر، تركيا، اليونان، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، والبرتغال وكان يهدف إلى تعزيز التعاون بين دول المتوسط في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية [1].

7- **الشراكة الأورومتوسطية:** تم الإعلان عن مشروع الشراكة الأورومتوسطية خلال ندوة برشلونة في تاريخ (27-28 نوفمبر 1995) بإنشاء مجموعة تضم 27 دولة تمثل حوالي 800 مليون نسمة، وهذه المجموعة تضم دول الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية[2].وتهدف هذه الشراكة إلى أهداف متعددة، منها الهدف السياسي والأمني والهدف الاقتصادي والمالي والهدف الاجتماعي والثقافي والإنساني[3].

وهذه الشراكة ستجعل المنطقة ليست مجرد تكامل شمال وجنوب، وإنما أيضا تكامل جنوب وجنوب[4]. حيث أن هذه الشراكة تركز على بنية رباعية الأبعاد أولا متعددة الأطراف، وثانيا إقليمية وثالثا تحت إقليمية ورابعا ثنائية[5].

8- **الحوار من خلال منتدى دافوس:** تم تأسيس هذا المنتدى سنة 1971 على يد الأستاذ في علم الاقتصاد كلاوس شواب في مدينة دافوس السويسرية، ويناقش هذا المؤتمر القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعتبر مرجعا نتيجة نشره العديد من التقارير مثل التنافسية والمخاطر

---

(1) نادية، قاسم، ندوة برشلونة: هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص52-53.

(2) بخوش، مصطفى، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، دار الفجر للتوزيع والنشر، ط1، 2006، ص60.

(3) بيبرس، سامية، الشراكة الأوروبية المتوسطية وحوار الثقافات، مجلة السياسة الدولية، مجلد 39، عدد155، 2004، ص158.

(4) حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 60.

(5) منظمة العمل الدولية، اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة- الأورومتوسطية مقاربة عالمية، 2014 على الرابط التالي: www.arabcradunion.org.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالمية وغيرها من التقارير (ويوجد شرح مفصل عن المنتدى وأهدافه في الفصل الأول). ويعتبر المنتدى من جولات الحوار لأنه يجمع في نقاشاته أكثر من حوالي 2500 شخصية من دول العالم، سواء من الجنوب أو الشمال للمناقشة في القضايا الشائكة.

9- اتفاقية لومي: هي اتفاقية للتعاون بين المجموعة الأوروبية وبعض دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ACP حيث وقعت الاتفاقية في لومي عاصمة توغو في 28 شباط 1975، وكان الاتفاق يعرف باسم لومي وكان عدد البلدان التي وقعت على الاتفاق 46 دولة في عام 1975 ووصل في نهاية عام 2000 إلى 77[1].

ملاحظات عامة عن جولات الحوار:

1. جولات الحوار السالف الذكر كانت تتم بين أطراف غير متساوية وذات أهداف متناقضة.
2. دول الشمال نجحت في وضع أسس مؤسسية لمؤسساتها تبنى من خلالها القرار مثل صندوق والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تستولي عليها دول الشمال، بينما دول الجنوب ذات أنظمة مؤسسية ضعيفة لا يوجد مدير محدد لمؤسساتها، فهي تجتمع في كل دولة والدولة التي تجتمع فيه تكون صاحبة المسؤولية في الاجتماع.
3. جولات الحوار شهدت تبايناً في الأهداف بين الأطراف، فدول الجنوب مثلا كانت بالحوار العربي الأوروبي أهدافها سياسية بحتة ودول أوروبا كانت أهدافها اقتصادية، وكذلك الشراكة الأورومتوسطية كانت أهداف الاتحاد الأوروبي أمنية اقتصادية اجتماعية، بينما أهداف دول جنوب المتوسط كانت تطالب بالعدالة والإنصاف وأن تدعم دول الاتحاد الأوروبي دول الجنوب.

(1) Tony, talburt, the north-south dialog ueinan of exaggerated development ambitions, university of cape cost, New York, 2014, P.272

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. دول الشمال لديها أهداف ذات أبعاد مستقبلية، فمثلا كانت فكرة الاتحاد من أجل المتوسط في البداية تقوم على 10 عشر دول، وبعد ذلك تم الانتقال إلى الشراكة للوصول إلى الاتحاد من أجل المتوسط الذي يعتبر بمثابة ضربة للدول العربية ودول الجنوب التي فشلت كل مبادراتها لإقامة وحدة عربية مشتركة.

5. ارتبطت علاقات دول الشمال بدول الجنوب بمجموعة من الأحداث العالمية المألوفة كالحروب ومعاهدات السلام، تجري كلها ضمن إطار بنية النظام العالمي وأيضا بعد الحرب العالمية الثانية أخذ مسار العلاقات الاقتصادية يتحدد من خلال المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل الصندوق البنك الدوليين وغيرهما من المؤسسات وبالتالي بدأت تتضح الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية حيث التفاوت العالمي من حيث أن الأفراد في الدول الغنية يتمتعون بمستويات معيشة أعلى بكثير من الدول النامية، ويظهر ذلك من خلال مقاربة الناتج القومي للبلدان، وأيضا ظهر التفاوت خلال فترة السبعينات والتي شهدت صدمات نفطية وركود اقتصادي أدى إلى فجوة بين الشرق والغرب[1].

حيث أن تقسيم النظام العالمي بين مركز وأطراف وشبه أطراف على أساس التقييم الجغرافي للعمالة، حيث يمثل المركز الدول المتقدمة والمهيمنة والتي تجتمع فيها المهارة ورأس المال، بينما الأطراف تمثل الدول النامية ويجتمع فيها المواد الخام فقط وشبه الطرف بين المركز والأطراف حيث يملك صفات من المركز ومن الأطراف حيث تنتقل الثروة من الأطراف إلى

(1) زهرة، عطا محمد، النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية دراسة تحليلية للنظريات الكلية، عمان–الأردن، دائرة المكتبة الوطنية، ط1، 2013، ص191–193.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المركز لأن الأطراف يصدر مواد خاصة بأسعار منخفضة والمركز يعيدها مصنعة للأطراف وشبه الأطراف بأسعار مرتفعة. فالغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا[1].

المبحث الثالث: المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)

يتناول هذا المبحث حوارات من خلال منتدى دافوس باعتبارة يمثل نموذجا يختلف عن الحوارات الرسمية السابقة حيث إن المنتدى شكل نموذجا للحوار على مستوى المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية وبين رجال الأعمال والشركات لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة في العالم والتي تتطلب حلا.

وفي هذا المبحث يتم التعريف بالمنتدى الاقتصادي العالمي باعتباره حوار يختلف عن الحوارات الرسمية السابقة من خلال خمسة مباحث، وهي نشأة المنتدى والهيكل التنظيمي ومجالات العمل والتمويل واللقاءات والتقارير.

المطلب الأول: نشأة المنتدى الاقتصادي العالمي:

في عام 1971 دعا الأستاذ في علم الاقتصاد كلاوس شواب[2] أربعة وأربعين مديرا تنفيذيا من شركات أوروبا الغربية لعقد ندوة أوروبية في مدينة دافوس[3] السويسرية تحت رعاية المفوضية الأوروبية والاتحادات الصناعية الأوروبية لمناقشة تطبيقات إدارة الأعمال العالمية، واطلع من خلالها المجتمعون على ممارسات الإدارة الأمريكية في مجال الاقتصاد والتطور الذي

(1) المرجع السابق، ص 202-203.

(2) كلاوس شواب: بروفيسور في علم الاقتصاد ورجل أعمال سويسري وهو المؤسس للمنتدى الاقتصادي العالمي كواحدة من أعرق المؤسسات الدولية للتعاون بين القطاعين العام والخاص.

(3) دافوس: مدينة صغيرة تقع على نهر لاندويسر في مقاطعة براتيفو في كانتون (غراو بوندن) بسويسرا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصل إليه الاقتصاد الأمريكي في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعاني من تداعيات الدمار الكبير الذي تعرض له في الحرب العالمية الثانية[1].

حيث تقرر في هذه الندوة تأسيس منتدى دافوس كمنتدى أوروبي مقره في جنيف هدفه غير ربحي ووضع رؤية أوروبية للنهوض بالاقتصاد الأوروبي ليصل مستوى الاقتصاد الأمريكي من خلال عقد المؤتمرات الاقتصادية من شهر كانون الثاني من كل عام، وتم في هذا العام إنشاء المنتدى الإداري الأوروبي.[2]

وبعد تأسيس المنتدى الإداري الأوروبي بعامين أي في عام 1973 انهارت أسعار الصرف الثابتة في برتيون ودز نتيجة حرب 6 أكتوبر 1973 وارتفعت أسعار النفط بشكل كبير نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية وما تلاها من تهديد دول الخليج بتخفيض الصادرات من النفط إلى الدول الأوروبية الداعمة لإسرائيل، فكان للأحداث السياسية تأثير كبير على الاقتصاد العالمي[3].

وتم من خلال الأحداث التي حدثت في عام 1973 دعوة القادة السياسيين للمرة الأولى لعقد الاجتماع السنوي في كانون الثاني 1974 في مدينة دافوس لتوسيع الاهتمامات من الإدارة إلى مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأدخل المنتدى نظام الشراكة لـ 100 شركة رائدة في العالم وبالتالي أصبح المنتدى الأوروبي أول مؤسسة غير حكومية تشرع في إقامة

(1) دمشق: منارة، المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس)، 2016/10/27، على الرابط التالي: html:item المنتدى الاقتصادي العالمي– منتدى دافوس، www.babonej.com/21269

(2) .المنتدى الاقتصادي العالمي(دافوس)،مرجع سابق.

(3) WEF, history, 2017,على الرابط التالي http://www.weforum.org .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شراكة مع لجان التنمية الاقتصادية وأضيفت الاجتماعات الإقليمية حول العالم إلى أنشطة نفس العام[1].

وبدأ اهتمام المنتدى بقضايا القدرة التنافسية في عام 1979 من خلال تطوير المؤشر الخاص لقياس تنافسية الاقتصادات، وعن طريق نشر التقرير السنوي حول التنافسية العالمية وأصبح مرجعا في هذا المجال: من خلال ترتيب الدول في القدرة التنافسية ومعدل التقدم والتراجع لكل دولة من خلال مؤشرات للدول على تقدمها وتراجعها[2].

وفي عام 1987 عدل القائمون على المنتدى اسمه ليصبح المنتدى الاقتصادي العالمي بدلا من المنتدى الإداري الأوروبي انسجاما مع دوره واهتماماته الجديدة ليصبح منبرا للحوار. وفي عام 2015 تم الاعتراف رسميا بالمنتدى كمنظمة دولية[3]، وحصلت على حصة عضو مراقب لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في عام 2012. وأصبح المنتدى تحت إشراف المجلس الاتحادي السويسري[4].

حيث يمثل المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) نوعا اخر من من الحوار يختلف عن الحوارات الرسمية السابقة بهدف اجراء المناقشات وطرح الافكار في مجالات مختلفة لا تقتصر على القضايا الاقتصادية فحسب فقط وانما تشمل قضايا أخرى مثل السياسه والجغرافيا والتجارة والعلوم والتنافسية وحتى قضايا غريبة الأطوار يتم تناولها في الحوار حيث تظهر اهمية المؤتمر وبخاصة السنوية في تحقيق اكبر قدر من التواصل بين رجال الأعمال والقادة والسياسيين ومدراء

---

(1) WEF,Ibid.

(2) حلاوة،هاني سمير، الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، عمان–الأردن ، دار أمجد للنشر والتوزيع ،ط1، 2014،ص144.

(3) المنتدى الاقتصادي العالمي،قسم التاريخ،مرجع سابق.

(4) wef, Regulations statutes, cologny, 2006, pp 4 – 6 على الرابط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات على مستوى العالم وهذا بدوره يمنحهم فرصة للحوار والتواصل من خلال اللقاءات الجانبية على هامش المؤتمر[1].

على الرغم إن منتدى دافوس منظمة غير ربحية تهدف الى خلق التوازن وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاستدامة من خلال اجتماع القادة والساسة والاقتصاديين لحل الاشكالات والخلافات والى بناء تصور جديد عن الاوضاع الحالية، حيث يرى البعض انه مجرد ضجة اعلامية واصبح منبرا للحوار بين الاغنياء لان هذا المنتدى لا يحضرة الا الشخصيات الكبيرة التي تملك الاموال والشركات الغنية من دول الشمال وبعض دول الجنوب نظرا للحجم المالي الكبير للاشتراك في المؤتمرات السنوية والاقليمية للتحشيد الاعلامي وتحقيق اهداف اخرى غير معلنة، وأنه شأنه شأن العديد من المؤتمرات والمنتديات الاخرى التي هدفها الانتشار والشهرة وبالتالي بات منتدى دافوس مجرد لقاءات ودية في الاجتماعات السنوية والاقليمية لتبادل وجهات النظر التي لاتفضي الى اية حلول للواقع الاقتصادي والمتغيرات الحاصلة على مستوى العالم، وانما هو مجرد دعاية لتلك الشركات التجارية والصناعية الكبيرة التي تملكها دول الشمال على حساب دول الجنوب والتي تسعى الى تعظيم أرباحها، عبر بوابة منتدى دافوس ومن خلال اللقاء بالقادة والسياسيين، ومانراه من شعارات وأهداف هي في الحقيقة مجرد دعاية وكلام مستهلك وماخلف الكواليس هو مغاير وبشكل كبير لما هو معلن امام الاعلام[2].

(1) السياسة الدولية،منتدى دافوس..معايير مشتركة للواقع الأقتصادي الجديد،2011/7/16 ،على الرابط التالي http://www.siyassa.org.eg/News/1536.aspx

(2) النواب،أيهاب،منتدى دافوس الأقتصادي:صناعة توازن أم خلل في الأقتصاد العالمي،2017/1/19 ،على الرابط التالي http://annabaa.org/arabic/economicreports/9530

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الانتقادات الموجهه للمنتدى"هو نقطة الانطلاق السنوية لوضع مسودات الخطط والمشاريع الاقتصادية العملاقة، من قبل أساطين المال حول العالم، إلى جانب دوره التعبيرى فى دعم السياسات النيوليبرالية للبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وجميعها لها محددات ومعايير ومنطلقات لا تعبأ كثيرا للفقراء والمهمشين، إنما تستهدف بالدرجة الأولى قضايا مثل تحرير السوق وخلق مناخات استثمار تتفق والتوجهات الكومبرادورية، لا وضع الخطط التنموية، أو مد يد المساعدات الاقتصادية الحقيقية"[1] حيث إن الفقر والمشاكل الانسانية والاقتصادية والسياسية الحساسة لم يوجد لها حل من قبل المنتدى.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمنتدى:

المنتدى هو منظمة دولية من خلال الاعتراف بها رسميا بالأمم المتحدة، ولكن وفقا للمادة 80 من القانون المدني السويسري تعتبر مؤسسة سويسرية غير حكوميه. ويتكون المنتدى من الهيئات التالية:

1- **مجلس المؤسسة**[2]: يتكون مجلس المؤسسة من 12 شخصية على الأقل من الأعمال التجارية والسياسية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، ويساهمون بشكل خاص لتحقيق أهداف المؤسسة، ويتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس من أعضاء مجلس المؤسسة.

(1) أمين،أميل، منتدى تهميش فقراء الكون،جريدة الاهرام ،العدد 46808 ،2015/2/1 ،على الرابط التالي
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/357535.aspx

(2) WEF,regulations statutes,cologny,2006,p5-8 على الرابط التالي
www.weforum.org/docs/wef-foundation statutes,pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا- مهام مجلس المؤسسة:

أ- يشرف مجلس المؤسسة على أنشطة المؤسسة وهيئاتها.

ب- يضع ويعدل ويلغي الأنشطة المتعلقة بالمؤسسة حسب الحالة والتشريعات القانونية التي ترتبط على أنشطة المؤسسة.

ج- يحدد مجلس المؤسسة حقوق والتزامات وسلطات مختلف الهيئات التأسيسية.

د- يضع قواعد محددة بعمليات صنع القرار حسب المنصوص عليها في لوائح المؤسسة.

هـ- يعمل مجلس المؤسسة على إجراء التعديلات والإضافات أو وضع الأحكام القانونية والتنظيمية ويخضع دخولها حيز النفاذ لموافقة مسبقة من السلطة الإشرافية.

ثانيا- الصلاحيات غير القابلة للتحويل لدى مجلس المؤسسة: الموافقة على التوجه الاستراتيجي للمؤسسة، ترشيح أعضاء اللجان ورؤسائها، تعيين أعضاء مجلس الإدارة ورئيسهم وإقالتهم، تحديد حق التوقيع وتمثيل المؤسسة، ترشيح مراجعي الحسابات، الموافقة على التقرير السنوي للمؤسسة والحسابات السنوية، الموافقة على ميزانية المؤسسة وتتخذ القرارات بأغلبية من الأعضاء الحاضرين في الاجتماع وفي حال تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس حاسما.

ثالثا- السلطة الإشرافية: وهي تابعة لمجلس المؤسسة وهناك تنسيق بينها وبين اللجنة التنفيذية عن أنشطة المؤسسة، ويجوز لمجلس المؤسسة أن يقترح على السلطة الإشرافية تعديل النظام الأساسي بموافقة ثلاثة أرباع أعضائها من أجل تحسين عمل المؤسسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.لجان مجلس المؤسسة[1]:

وهي نوعان الأولى اللجنة التنفيذية والثانية اللجان الأخرى.

أولا- اللجنة التنفيذية: وتتألف اللجنة التنفيذية لمجلس المؤسسة من ثلاثة إلى تسعة أعضاء مختارة من أعضاء المجلس ويجب أن يتمثل على الأقل رئيس مجلس المؤسسة ونائب الرئيس والرئيس من مجلس الإدارة.

مهام اللجنة التنفيذية:

وضع اللوائح التي تحدد الحقوق والالتزامات للسلطات ومختلف الهيئات التأسيسية وتقديمها لمجلس المؤسسة للموافقة عليها، اقتراح المرشحين لعضوية مجلسي المؤسسة وعضوية لجان مجلس المؤسسة، تجديد التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة وتقديمها إلى مجلس المؤسسة للموافقة عليها، التوجيه بمرشحي المجلس الإداري، اقتراح التقرير السنوي والحسابات السنوية والميزانية لمجلس المؤسسة، الموافقة على اتفاقات الانتماء، التصرف في العقارات وتقوم اللجنة التنفيذية بإبلاغ الأعضاء حول أنشطتها وقراراتها.

ثانيا- اللجان الأخرى: يجوز لمجلس المؤسسة إنشاء لجان أخرى وإعطاؤها الوظائف التي يراها مناسبة.

3- مجلس الإدارة: يتولى المسؤوليات التنفيذية العامة لإدارة المؤسسة ويعين مجلس المؤسسة رئيس مجلس الإدارة والأعضاء ويحدد وظيفة كل منهم.

ويجوز لمجلس المؤسسة أن يقترح على السلطة الإشرافية تعديل النظام الأساسي بموافقة ثلاثة أرباع أعضائها من أجل تحسين عمل المؤسسة.

---

(1) WEF,Ibid,p6 -8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: أهداف المنتدى:[1]

تتمركز أهداف المنتدى حول تحسين الأوضاع الأقتصادية في العالم من خلال العمل على اشراك الشركات ورجال الأعمال والسياسة ورجال الفكر في وضع الخطط العالمية للمستقبل ويمكن تلخيص هذه الأهداف بما يلي:

1. التعاون الدولي والحوار الجاد بين الثقافات للنهوض بالابتكارات.
2. العمل بمصداقيه بين الأطراف وخصوصا مع عالم متعدد الأطراف لتحسين حالة العالم.
3. يعتبر المنتدى منبرا عالميا لا مثيل له في إشراك القادة والحكومات والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني عبر الأعمال التجارية.
4. العمل لسد الفجوات بين الأجيال عن طريق ممارسة الإدارة المشتركة للنظم التي تسهم بأهمية حاسمة للازدهار.
5. الحوار بين الأطراف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم.
6. إعطاء نظرة للمستقبل للمشاريع التالية مستقبل الاستهلاك، الاقتصاد الرقمي والمجتمع، التعليم ونوع الجنس والعمل، الطاقة، البيئه وأمن الموارد الطبيعية، النظم المالية والنقدية، الأمن الغذائي والزراعة، الصحة والرعاية الصحية، المعلومات والترفيه، التجارة والاستثمار الدوليين، الاستثمار الطويل الأجل والبنية التحتية والتنمية، التنقل، الإنتاج.

(1).Wef, responsive and responsible leadership,17-20-2017,p1-2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: التمويل وشروط العضوية:

أولا- التمويل:[1]

يمول المنتدى من قبل الكيانات التجارية والمؤسسات العالمية ورجال الأعمال الذين ينضمون إلى المنتدى كأعضاء وشركات من أجل المشاركة في أنشطة المنتدى وبالتالي يتم تمويله عن طريق التبرعات من قبل الأعضاء والشركاء ورسوم العضوية حيث تساهم حوالي 1000 مؤسسة عالمية بتبرعاتها بتمويل المنتدى الذي تبلغ تكلفته حوالي 200 مليون دولار.

ثانيا- شروط العضوية:

على الرغم من أن المنتدى غير ربحي إلا أن شروط عضويته تحتم أن لا يقل دخل الشركة عن مليار دولار في السنة، بالإضافة إلى اشتراك عضوية سنوى 15.500 دولار أما الاشتراك في المؤتمر السنوي فيكلف 6.250 دولاراً وإذا أرادت الشركة الاشتراك في وضع أجندة المؤتمر قبل انعقاده فتدفع 250 ألف دولار، وإذا أرادت أن تكون شريكا دائما فتدفع 78 ألف دولار.[2]

وأيضا يوجد أنواع للمشاركة في المؤتمر من خلال الترقيه للعضوية:

1- مشارك في الصناعة: جلستان الصناعة الخاصة 137.000 سنويا

2- شريك الصناعة: الفرد وزميله تكلف 1263.000 دولار

---

(1) المنتدى الاقتصادي العالمي، 2016 على الرابط التالي:www.marefa.org

(2) عامر العمران، منتدى دافوس، مركز الروابط للدراسات على الرابط التالي:
www.rawabetcenter.com/archives/7283

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الشريك الاستراتيجي: 5 أفراد لكل شركة 622 ألف دولار، وحتى تكون شريكاً استراتيجياً يجب أن تكون من ضمن أكبر 250 شركة في العالم.

أنواع المشاركة تكون بالنسبة للشركة التي تريد المشاركة في المنتدى وبالمقابل هي من شروط العضوية والتمويل للمنتدى.[1]

المطلب الخامس: التقارير

التقارير: يصدر عن المنتدى عدة تقارير، حيث أصبح يمثل مركزاً للمعلومات والخدمات من خلال التقارير التي ينشرها، وهي [2]:

1- تقارير التنافسية التي بدأت منذ عام 1979 لقياس القدرة التنافسية لاقتصادات الدول، ونشر بشكل سنوي، والتي ستعطى أهمية أكبر في هذه الدراسة في الفصول اللاحقة.

2- التقرير العالمي للسياحة والسفر: أصدره المنتدى عام 2007 لمعرفة تنافسية الدول في السياحة والسفر.

3- التقرير العالمي لتمكين التجارة: يصدر عن المنتدى الاقتصادي مرتين في العام لتمكين التجارة بشكل عالمي، ويقيس مدى تقدم الاقتصادات والسياسات والمؤسسات والخدمات، ومدى سهولة التدفق الحر للسلع عبر الحدود، ويصنف الدول بمقياس مؤشر تمكين التجارة الذي يقيس العوامل والسياسات لتدفق السلع عبر الحدود.

---

(1) Henry blodget, the truth about davos, 2011, 8:46 على الرابط التالي
www.businessinsider.com/costs-of-davos-2011-1

(2) المجلس الاقتصادي الاجتماعي الاردني،تنافسية الأردن،التقرير الاقتصادي والاجتماعي ،عمان ،2015،ص 28-30.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- تقرير تكنولوجيا المعلومات: يصدر بالشراكة بين المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد انسياد وجامعة كورنيل لرصد وتصنيف مدى تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستدامتها.

5- تقرير تقنية المعلومات العالمي.[1]

6- تقرير المخاطر العالمية: يعدّه وينشره المنتدى الاقتصادي العالمي بدعم من مجموعة زيورخ للتأمين بمدينة زيورخ ومجموعة شركات مارش آند ماكلينان، ويتناول تقرير المخاطر عوامل التفاوت الاقتصادي والاستقطاب الاجتماعي وتفاقم الأخطار البيئية العالمية.[2]

7- تقرير التنمية المالية.[3]

أرى بأن المنتدى الاقتصادي العالمي يلعب دورا في حوار الشمال والجنوب، وذلك انطلاقا من نشأته حيث كان في البداية منتدى إداري للنهوض بالاقتصاد الاوروبي وفي عام 1974 توسع المنتدى من الإدارة إلى مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشائكة على مستوى العالم، وأصبح يشارك في المنتدى دول من الشمال والجنوب بمختلف هيئاتها من أجل تحقيق الحوار الفعال بين الأطراف لمحاولة حل المسائل الشائكه.

(1) مكتب دبي للتنافسية،تقارير التنافسية العالمية،2015، على الرابط التالي:
http://www.dco.gov.ae/Arabic/pages/internationalcompetitivenessreports.aspx
(2) مجلة الاعمال العربية، تقرير المخاطر العالمية ،2017،على الرابط التالي:
http://al-business.net/index.php/news/studies-reports/4274-2017-13
(3) تقارير التنافسية العالمية،مرجع سابق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التنافسية

أصبح موضوع التنافسية ذات أهمية كبيرة وبالأخص منذ عام 1981 عندما بدأ اهتمام المنتدى الاقتصادي العالمي بقضايا التنافسية ونشر تقريره السنوي حول التنافسية لمعرفة القدرة التنافسية للدول ومحاولة تطويرها.

وفي هذا الفصل يتم التعريف بالتنافسية من خلال مبحثين: الأول بعنوان الإطار النظري للتنافسية، ويتناول النشأة والتعريف ومراحل تطور التنافسية، والثاني بعنوان مؤشرات التنافسية الاثنتا عشرة المعتمدة من المنتدى الاقتصادي العالمي.

المبحث الأول: الإطار النظري التنافسية

المطلب الأول: النشأة

كان أول ظهور للتنافسية خلال الفترة من 1981 – 1987 التي عرفت عجزًا كبيرًا في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (خاصة في تبادلاتها مع اليابان وتضخم حجم الديون الخارجية، حيث إن مفهوم التنافسية لا يخضع لنظرية اقتصادية عامه، حيث ظهر الاهتمام مجددًا بمفهوم التنافسية مع نهاية الثمانينيات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبروز ظاهرة العولمة والتوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق، حيث يتداخل مفهوم التنافسية مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول[1].

(1) الطيب، دوسي محمد، التنافسية ومؤشرات قياسها، ص 2–3 على الرابط التالي:
www.dois.Free.fr.maglstere

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوفر النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية تحديًا كبيرًا لدول العالم ولشركاته، وبخاصة الموجودة بالبلدان النامية ويشير تقرير التنافسية العالمية لعام 1999 إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية العالمية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية للشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق العالمي، وبالتالي أصبح مفهوم التنافسية يتناول القدر الأكبر من الأهمية، وصارت بعض الدول تعتبر هبوط التنافسية أحد عناصر هبوط الأمن القومي للبلاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية[1].

المطلب الثاني: مفهوم التنافسية:

للتنافسية عدة تعاريف منها:

أ- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي: هي مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية لبلد ما ومستوى الإنتاجية يحدد مستوى الرخاء الذي يمكن أن يصل إليه الاقتصاد، وأيضا معدلات العائد التي تحصل عليها من الاستثمارات في اقتصاد ما، وتعتبر الاستثمارات من المحركات الأساسية لنمو الاقتصاد، وبذلك ينطوي مفهوم التنافسية على عناصر دائمة وديناميكية لنمو الاقتصاد[2].

ب. تعريف Landau: قدرة الحفاظ على نمو مقبول في المستوى الحقيقي لمعيشة السكان مع توزيع عادل ومقبول وتوفير العمالة بكفاءة لجميع من يستطيعون ويرغبون بالعمل مع الأخذ بعين

(1) هيبة الله، أوريسي، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2011- 2012، ص 9-10.

(2) Xavier sala-martin and others,2013, the Global competitiveness report 2014-2015 accelerating arobust Recovery to create productive Jobs and support in clusive Growth, WEF, Reports, Switzerland, p4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتبار الحد من إمكانات النمو في مستوى معيشة الأجيال المقبلة، في ظل الاقتصاد العالمي الجديد[1].

ج. تعريف Aldington: قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العالمية من خلال إيجاد منتجات قابلة للتعريف جديدة وعالية الجودة وسرعة إيصال المنتج إلى السوق[2].

ويختلف مفهوم التنافسية حسب اختلاف محل الحديث فيما إذا كان مؤسسة أو قطاعاً أو دولة.

أ. تعريف التنافسية حسب المؤسسة: هي قدرة الشركة على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة من خلال توفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية والتنافسية على مستوى المؤسسة، وتحقق درجة عالية من الكفاية والتطور ونمطاً مفيداً من الأرباح[3].

ب. على مستوى القطاع: هي قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تلك الصناعة تميز تلك الدولة، وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الأرباح العالية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي

(1) Philip Abbott and Maury Bredahl, competitiveness: Definitions useful concepts and issues, symposiumoh competitiveness in international food markets, No aria, 2- 8 – 1992, p4.

(2) التنافسية ومؤشرات قياسها، مرجع، ص 6.

(3) المرجع سابق، ص 4.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المباشر في الداخل والخارج، إضافة إلى معايير الكلفة والجودة للمنتجات على مستوى القطاع[1].

ج. على مستوى الدولة:هي الدرجة التي يمكن من خلالها وفي ظل سوق حرة وعادلة إنتاج سلع وخدمات تواجه أذواق الأسواق الدولية مع زيادة الدخل الحقيقي للشعب على المدى الطويل في نفس الوقت، وأيضا تعريف آخر هي قدرة الدولة على زيادة حصتها في الأسواق المحلية والدولية[2].

حيث تبين من خلال التعاريف السابقة أن العلاقة بين المؤسسة والقطاع والدولة هي علاقة تكاملية، فكلاهما مكمل للآخر للوصول إلى مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، حيث إن الشركات بحاجة إلى حماية من قبل دولها.

المطلب الثالث: أنواع التنافسية

للتنافسية عدة أنواع وذلك حسب مجال الاهتمام حيث يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر وحسب التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية وذلك كما يلي:

أ. التنافسية حسب معيار السعر[3].

حيث تنقسم التنافسية حسب معيار السعر إلى تنافسية سعرية وتنافسية غير سعرية، كالتالي:

(1) أبراهيم،قدري،أثر ممارسة الحكومة المؤسسية على تنافسية الشركة، دراسة حالة الشركات المساهمة العامة الأردنية،رسالة ماجستير،كلية الأقتصاد والعلوم الادارية،جامعة اليرموك،الاردن،2009، ص 42.

(2) المرجع السابق، ص 40.

(3) المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، تموز، 2011، ص8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التنافسية السعرية: هي مقدرة الدولة ذات التكاليف الأقل من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من الدول الأخرى، حيث إن سعر صرف العملة الوطنية له تأثير كبير على قدرتها التنافسية.
- التنافسية غير السعرية: حيث تنقسم إلى تنافسية نوعية وتقانية ومن حيث إن:

1-التنافسية النوعية: تعتمد على إنتاج منتجات ذات جودة عالية وبالتالي تمكن الدولة من تصدير منتجات مبتكرة ذات نوعية جيدة بأسعار مرتفعة.

2-التنافسية التقانية: حيث تعتمد على الصناعات عالية التقانه ذات القيمة المضافة المرتفعة.

ب. التنافسية الجارية والمستدامة[1]:

1-التنافسية الجارية: حيث تركز على مناخ الأعمال من عمليات الشركات وإستراتيجياتها وتحتوي عناصر مثل التزويد والتكلفة والنوعية والحصة من السوق.

2-التنافسية المستدامة: حيث تركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري وتحتوي عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري، والإنتاجية ومؤسسات البحث والتطوير والطاقة الإبتكارية والوضع المؤسسي وقوى السوق.

المطلب الرابع: مراحل تطور التنافسية الدولية [2]:

يمر تطور التنافسية للدولة بعدد من المراحل، وتعبر كل مرحلة عن وضع الدولة.

أ. مرحلة قيادة عوامل الإنتاج: حيث يسود في هذه المرحلة مجموعة من التجمعات الصناعية الناجحة والقادرة على المنافسة عالميًا والتي تستمد ميزتها من توافر

(1) الغزالي، عيسى محمد، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، 2003، ص7.

(2) تنافسية القطاع الصناعي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية، مرجع سابق، ص 16- 17.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عوامل الإنتاج الأساسية وتعتمد المنافسة في هذه الحالة على المنافسة السعرية، واستخدام مستويات متوسطة من التكنولوجيا التي يتم استخدامها من دول أخرى، وأيضا يكون الاقتصاد في هذه الحالة شديد الحساسية لتقلبات الاقتصاد العالمي وأسعار الصرف الأجنبية، وتمر حاليًا معظم الدول النامية بهذه المرحلة، والدول التي يتم إدارة الاقتصاد بها وفقًا لنظام التخطيط المركزي.

ب. مرحلة قيادة الاستثمار: تقوم على رغبة الدول والشركات على الاستثمار بكثافة شديدة حيث تقوم الشركات بالاستثمار في تشييد بنية أساسية ذات حجم كبير ودرجة عالية من التطور والكفاءة مزودة بأحدث وسائل التكنولوجيا، ويتركز دور الدولة على التدخل المباشر في بعض السياسات التي تحفز التوزيع الأمثل لرؤوس الأموال، وحماية الصناعة المحلية وتشجع المنافسة ودعم الصادرات ومساعدة الشركات في الحصول على التكنولوجيا من الدول المتقدمة، وتطوير الموارد البشرية، حيث مرت بهذه المرحلة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وكوريا الجنوبية وغيرهما.

ج. مرحلة قيادة الابتكار: في هذه المرحلة يتطور الطلب المحلي نتيجة ارتفاع مستوى الدخل، ارتفاع تكاليف التعليم بسبب المنافسة المحلية، وهنا تتعدى الشركات مرحلة نقل التكنولوجيا لعوامل الأنتاج،الاستثمار،الابتكار،من الدول الأخرى إلى خلق وابتكار تكنولوجيا جديدة، ويتصف الاقتصاد بهذه المرحلة بمقاومة تقلبات الاقتصاد الكلي والصدمات الخارجية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. مرحلة قيادة الثروة: حيث تعتمد الدولة على الثروة التي يتم تحقيقها من المراحل السابقة وإعادة توزيع الدخل بدلاً من توليده نتيجة لتحول المستثمرين والمديرين والأفراد عن أهداف الاستثمار السابقة لتطوير أهداف أخرى.

المطلب الخامس: المزايا التنافسية الداخلية والخارجية للدولة[1].

أولاً: المزايا التنافسية الخارجية.

ديناميكية الأسواق الأجنبية، افتتاح الأسواق الوطنية، ارتفاع مستوى اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي، تصدير منتجات عالية الجودة للمنافسة العالمية.

ثانياً: المزايا التنافسية الداخلية:

استقرار النظام السياسي والقانوني، ارتفاع مستوى الطلب على السلع المحلية، التركيز الأمثل والتخصص والتعاون في الاقتصاد، مواءمة وتوحيد المنتجات الوطنية معلومات عالية الجودة وإدارة القاعدة القانونية، الوصول إلى كبار المنتجين والموارد الرخيصة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) Ganna kharlamova , olga vetelieva, The International Competitiveness Of Countries: Economic – Mathematical Approach, Economic – Mathematical Approach, Economic, Sociology,vol6,no2, 2013, p 44.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب السادس: العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدولة[1].الشكل رقم (1)

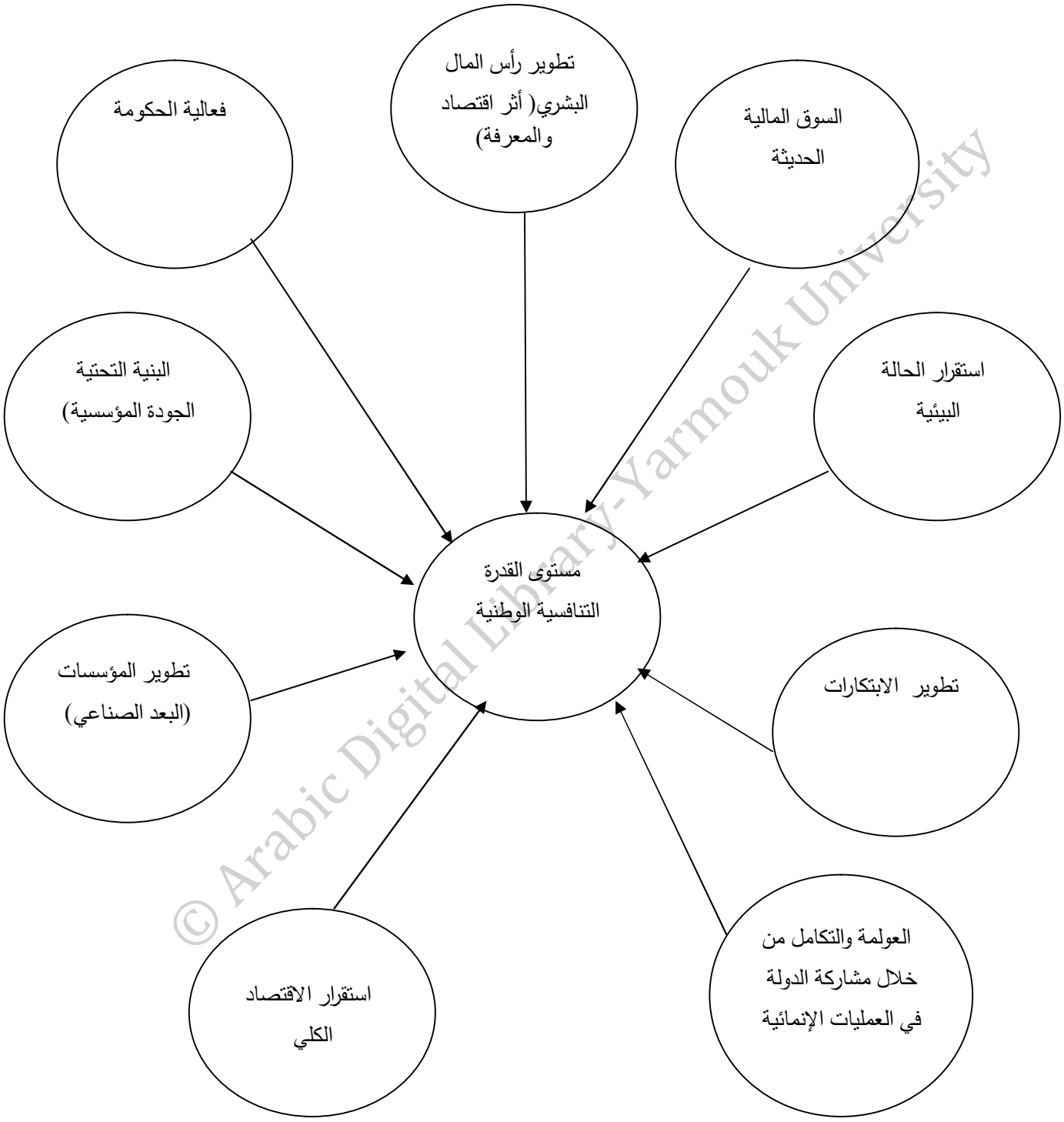

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) Ibid, The International Competitiveness Of Countries: Economic – Mathematical Approach, Economic – Mathematical Approach, Economic, Sociology, p42

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب السابع: نماذج محددات القدرة التنافسية:

أ. نموذج مايكل بورتر (Michael porter): يقوم هذا النموذج بقياس التنافسية بالاستناد إلى الأسس الجزئية Micro على اعتبار أن التنافس يتم بين الشركات وليس بين الدول وتستمد الدولة بعد ذلك تنافسيتها من شركاتها والصناعات المتوطنة في الدولة نفسها، ويصنف بورتر العوامل المحددة للتنافسية في نشاط معين في أربع مجموعات هي:

أ-ظروف عوامل الإنتاج ومدى توفرها، ظروف الطلب من حيث حجمه وأهميته وتأثيراته وأنماطه.

ب- وضع الصناعات المرتبطة والمساندة لذلك النشاط ومدى وجودها.

ج- الوضع الإستراتيجي والتنافسي للمؤسسة من حيث وجود البيئة المعززة للقدرة التنافسية ويحدد القدرة التنافسية من خلال دراسة العوامل المحددة للتنافسية وطبيعة العلاقة فيما بينها، وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف في مقدرة هذا النشاط على المنافسة ومعالجة نقاط القوة والضعف وتعزيزها[1].

ب. نموذج Sanjaya Lall: من خلال تطوير الفعالية النسبيه والتنمية المستدامة، فالقدرة الوطنية لا يعني أن يكون لدينا منتج منخفض التكلفة، ولكن مقدرة المنتج على المنافسة في الأنشطة التي تعزز النمو المستدام للإيرادات (والدليل القدرة الصناعية لأمة هو القدرة التنافسية للشركات على التصنيع في السوق الدولية) وحدد Sanjay lall محددات بناء المقدرة التكنولوجية لتعكس مباشرة القدرة التنافسية وتحدد من خلال تعامل المؤسسة مع

(1) مسعداوي، يوسف، القدرة التنافسية ومؤشراته، المؤشر العلمي الدولي، الجزائر، البليدة، 8- 9 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 128.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثلاثة أسواق أ. سوق العوامل وهي العوامل الأكثر تقدمًا ب- وسوق الحوافز ج- وسوق المؤسسات[1].

ج. نموذج Goergel. Brinkman : يقوم على أن القدرة التنافسية هي نتيجة مجموعة من العوامل الوطنية (المحلية) والدولية معًا، فعلى المستوى الوطني تتمثل في:[2]

* تخصيص الموارد والأخص الموارد الطبيعية ورأس المال البشري.

* التكنولوجيا التي تتمثل بالبحث والتطوير في تقنيات جديدة أكثر ملاءمة لتحسين العملية الإنتاجية.

* خصائص المنتج من حيث جودة المنتج في تحديد مركزه التنافسي.

* وفورات الحجم، وهي الوفورات في التكلفة إثر ارتفاع إنتاجية الموارد.

أما على الصعيد الدولي فإن القدرة التنافسية تتحدد تحت تأثير سعر الصرف، ظروف السوق الدولية، تكلفة النقل الدولي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) بوقرانة، عبد الحفيظ، وآخرون، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4، 2013، ص 48.

(2) . محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري، مرجع سابق، ص 49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يوضح **الشكل رقم (2)** محددات القدرة التنافسية وفق نموذج "Brinkman"

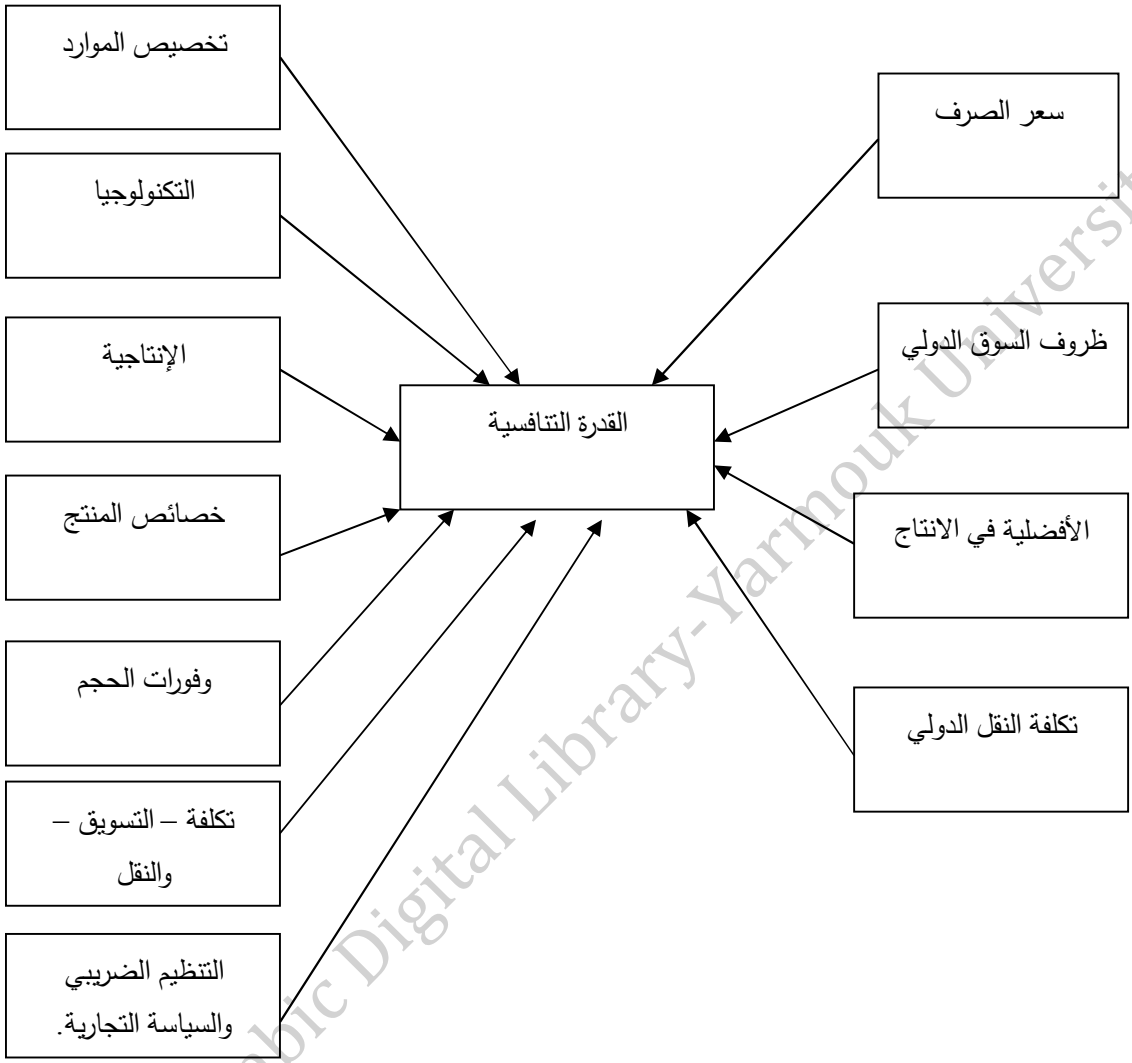

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمت الترجمه من قبل الباحث

Lachaall,La competitivite: conception, definitions applications, canierscl It EaM, P31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثامن: النظريات المرتبطة بالتنافسية:

أ. نظرية الميزة المطلقة (أدم سميث 1723 – 1790):

تفترض أن النمو الاقتصادي هو المفتاح للثروة والقوة الوطنيين، وأن النمو الاقتصادي ينتج من العمل الأقليمي، وهذا بدوره يعتمد على حجم السوق أي كل دولة لديها كمية معينة من الموارد تمكنها من إنتاج أكبر بكلفة أقل حسب الموارد المتاحة لديها وتقوم بمبادلتها بسلع أخرى مع دول أخرى بتكلفة أقل، وبالتالي ترفض هذه النظرية الحواجز في وجه التجارة الدولية لأنه ينبغي أن تكون التجارة حرة لكي تصبح الدول ثرية وقوية[1].

ب. نظرية الميزة النسبيه (ديفيد ريكاردو):

تفترض أن تدفق التجارة بين البلدان تحده التكاليف النسبية وليست المطلقة للبضائع المنتجة، ويستند التقسيم الدولي للعمل إلى التكاليف النسبية والتخصص في إنتاج سلع يكون تكاليفها أقل نسبيًا، أي أن لكل دول ميزة نسبية على إنتاج سلعة معينة على دولة أخرى؛ لأن التخصص في السلع بأقل قدر من التكاليف المقارنة يمكن جميع الدول من جني مكاسب أكثر من التبادل، وتترك الدولة إنتاج سلع أخرى لدول أخرى وبالتالي حسب التجارة الحرة والتخصص في العمل يجني كل بلد المنافع التي تعود على عمله [2].

---

(1) غيبلين، روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص 215 – 216.

(2) المرجع السابق، ص 216.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. الميزة التنافسية (مايكل بورتر): [1]

تعتمد على اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج وبالتالي إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة ومتميزة من خلال الإدارة والمعرفة وقيام التحالفات الإستراتيجية وإنشاء الترابطات الشبكية. وميز مايكل بورتر الميزة التنافسية من خلال نوعين:

- ميزة التكلفة الأقل: من حيث يمكن لمؤسسة ما أن تمتلك ميزة التكلفة الأقل إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة القيمة أقل من نظيرتها لدى المنافسين.
- ميزة التميز: مقدرة الشركة على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية ليست موجودة لدى منافسيها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) التنافسية في الفكر الاقتصادي،مرجع سابق،ص 12-13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مؤشرات التنافسية:

تحدثت الدراسة في الفصل الأول (المبحث الثالث) عن بدء اهتمام المنتدى الاقتصادي العالمي بقضايا القدرة التنافسية في عام 1979 من خلال تطوير المؤشر الخاص لقياس تنافسية الاقتصادات عن طريق نشر التقرير السنوي حول التنافسية العالمية، وأصبح مرجعًا في هذا المجال من خلال ترتيب الدول في القدرة التنافسية، ومعدل التقدم والتراجع لكل دولة من خلال مؤشرات للدول على تقدمها وتراجعها.

ويتحدث هذا المبحث عن مؤشرات التنافسية التي تصدر عن تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية العالمية وهي كالتالي (المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتصليح الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطوير السوق المالية، الاستعداد التكنولوجي، حجم السوق، تطور الأعمال، الابتكار التكنولوجي) من العام 2011 إلى عام 2016 حيث إن عدد الدول التي أجرت التقارير للتنافسية في عام 2011 هي 142 دولة وفي عام 2012 هي 144 دولة وفي عام 2013 عدد الدول 148 وفي عام 2014 عدد الدول 144 أيضا في عام 2015 كان عددها 140 و 138 دولة في عام 2016.[1]

وفي هذا المبحث تم اختيار عينة من 15 دولة كالتالي 3 دول كل من قارة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وأيضا 3 دول من الدول العربية لمعرفة أي من الدول حققت معدلاً أعلى في التنافسية في كل مؤشر، وأي الدول تواجه خفضاً في مؤشر معين على حساب مؤشر آخر.

(1) .انظر تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي بخصوص التنافسية العالمية من 2011-2016

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يتم قياس المؤشر حسب الدرجة من (0 – 7 نقطة) وكلما اقترب تقييم الدولة من النقطة 7 فإن ذلك يعني تقدمها في المؤشر، ويقسم التقرير إلى ثلاث مجموعات تحتوي على 12 مؤشراً للتنافسية، وهذه المؤشرات تقسم أيضا إلى 112 مؤشراً فرعياً مرتبة حسب الاهمية والمجموعات كالتالي: المجموعة الأولى المعنونه بعنوان المتطلبات الأساسية، وتضم المؤسسات والبنية التحتية واستقرار الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم والمجموعة الثانية بعنوان: محفزات الكفاءة وتضم التعليم العالي والتدريب وكفاءة السوق وكفاءة سوق العمل والأسواق المالية والجاهزية التكنولوجية وحجم السوق والمجموعة الثالثة بعنوان الابتكار والتطور وتضم بيئة الأعمال وحجم السوق.[1]

المطلب الأول: المؤشرات

دراسة تطبيقية للمؤشرات على عينة الدراسة وتقدم الدراسة فيما يلي تحليلا للمؤشرات على حالات الدراسة:

المؤشر الأول: المؤسسات:

تعتمد البيئة المؤسسية لدولة ما على كفاءة وسلوك كل من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص[2] وتحدد البيئة المؤسسية الإطار القانوني والإداري الذي يتفاعل فيه الأفراد والشركات والحكومات لتوليد الثروة[3]. حيث إن نوعية المؤسسات العامة لدولة ما لديها تأثير قوي على القدرة التنافسية والنمو بسبب تأثيرها على قرارات الاستثمار الخاصة بالدولة،

(1) . وزارة تطوير القطاع العام،أبرز المؤشرات الدولية وواقع الأردن فيها،التقرير السنوي ،2016،ص28–29.

(2) Klaus Schwab, 2017, methodology and Comphtation Global competitiveness Index 2017 – 2018 the Global competitiveness report 2017 – 2018. World Economic Forum Switzerland, P 317.

(3) Klaus Schwab, 2014 , The Global competitiveness, report 2014 – 2015 world economic Forum, Switzerland, P5– 6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنظيم الإنتاج والسياسات الإنمائية للدولة، وتلعب دورًا في توزيع الفوائد على المجتمعات وللمؤسسات الخاصة دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية[1].

حيث أبرزت ألازمة المالية في عام 2007 – 2008 العديد من فضائح الشركات، وركزت على الاهتمام بجودة البيئة المؤسسية لزيادة تعزيز الانتعاش نظرًا للدور الذي تقوم به الدولة على الصعيد الدولي [2] وعلى سبيل المثال يرفض مالكوا الأراضي أو الشركات في الاستثمار في تحسين وصيانة ممتلكاتهم إذا كانت حقوقهم كمالكين غير محمية[3]".

وأيضا المواقف الحكومية تجاه الأسواق والحريات وكفاءة عملياتها والإفراط في التنظيم والفساد وعدم الأمانة في التعامل مع العقود العامة وانعدام الثقة وعدم القدرة على توفير الخدمات المناسبة لقطاع الأعمال يساهم في إضعاف عملية التنمية الاقتصادية، وأيضا الإدارة المالية العامة السليمة ضرورية لضمان الثقة في بيئة الأعمال التجارية الوطنية وخلق الثروة للدولة[4].

وبالتالي مؤشر المؤسسات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي تم تقسيمه إلى مؤشرين فرعيين يتوجب على الدولة الإلمام بها لزيادة درجة المؤسسية والقدرة التنافسية للدولة

1- المؤشر الأول المؤسسات العامة، ويتفرع من هذا المؤشر مؤشرات فرعية أخرى وهي مدى حماية الملكية الفكرية، ومدى حماية حقوق الملكية، الأخلاق والفساد، ثقة الجمهور في السياسيين والمدفوعات غير النظامية والرشاوي، مدى استقلال القضاء في

(1) The Global competitiveness report 2017 – 2018, Ibid,P 317.

(2) The Global competitiveness report 2014 – 2015 Ibid, p 5,6.

(3) Klaus Schwab, 2013, The Global competitiveness report 2013, World economic forum, Switzerland, p 4,5.

(4) Ibid, p 4,5.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة، أداء القطاع العام، كفاءة الإنفاق الحكومي، عبء التنظيم الحكومي، كفاءة الإطار القانوني لتسوية المنازعات والثقافة والأمن.

2- المؤشر الثاني المعرف بالمؤسسات الخاصة مدى أخلاقيات الشركة وما يتفرع منها، والمساءلة من حيث حماية المستثمرين وحماية حقوق المستثمرين، وتقاس هذه المؤشرات الفرعية التابعة لمؤشر المؤسسات الرئيسي حسب الدرجات من1-7 حيث تمثل الدرجة رقم(1) الأسوء والدرجة رقم(7) الأفضل للمؤسسة.

ولمعرفة ترتيب ودرجة الدولة في مؤشر تنافسية المؤسسة تم اختيار عينة من الدول بناءً على تمثيل جغرافي لكل من قارة آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ولبعض الدول العربية لمعرفة أي من تلك الدول القارات حققت معدلاً أعلى في مؤشر تنافسية المؤسسة بناءً على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي المتعلقة بالتنافسية من عام 2011 إلى عام 2016 موضوع الدراسة.

الجدول رقم (2) الترتيب حسب المؤسسه في دول العينة من 2011-2016.

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
				الترتيب من 142	الدرجة من7	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من148	الدرجة	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من140	الدرجة	الترتيب من138	الدرجة
آسيا	أ	7	الصين	30	5.33	50	4.22	47	2.24	47	4.24	51	4.15	45	4.30
	ب	8	الهند	69	3.84	70	3.91	72	3.86	70	3.84	60	4.06	42	4.36
	ج	3	ماليزيا	30	4.94	29	4.94	29	4.85	20	5.11	23	5.13	26	4.97
أوروبا	أ	1	سويسرا	6	5.78	5	5.75	7	5.63	9	5.6	7	5.77	6	5.89
	ب	4	فرنسا	28	5.00	32	4.83	31	4.79	32	4.7	29	4.78	9	4.90
	ج	11	اليونان	96	3.52	111	3.73	103	3.49	85	3.64	81	3.72	81	3.77
أفريقيا	أ	6	جنوب أفريقيا	46	4.36	43	4.42	41	4.53	36	4.50	38	4.42	40	4.46
	ب	9	أثيوبيا	58	4.00	74	3.83	95	3.58	96	3.43	83	3.69	75	3.28
	ج	14	نيجيريا	111	3.31	117	3.33	129	3.08	129	3.01	124	3.19	118	3.28
أمريكا اللاتينية	أ	12	البرازيل	77	3.72	77	3.78	80	3.78	94	3.5	121	3.23	120	3.24
	ب	15	الأرجنتين	134	2.93	134	2.85	143	2.79	137	2.8	135	2.86	130	3.04
	ج	13	المكسيك	103	3.44	103	3.59	96	3.56	102	3.4	109	3.34	116	3.30
الدول العربية	أ	2	الإمارات	22	5.21	12	5.50	11	5.55	7	5.69	9	5.71	7	5.82
	ب	10	مصر	74	3.88	74	3.56	117	3.23	100	3.41	87	3.65	87	3.65
	ج	5	الأردن	45	4.38	45	4.50	38	4.60	37	4.48	36	4.45	34	3.61

- Klaus Schuap, the Gobal Competitiveness Reports 2011-2016, the Global Competitiveness Index 2011- 2016.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (2) من عام 2011–2016 تصدر دولة سويسرا من قارة أوروبا بالترتيب ودرجة التنافسية للمؤسسات، تلتها دولة الإمارات في الترتيب (2) من الدول العربية ثم ماليزيا بالترتيب(3) من قارة آسيا ثم فرنسا بالترتيب (4) من قارة أوروبا ثم الأردن بالترتيب (5) من الدول العربية، ثم جنوب أفريقيا بالترتيب (6) من قارة أفريقيا وحصلت الدول المتبقية على ترتيب متراجع وبالاخص دول قارة أمريكيا اللاتينية في المراتب الاخيرة بالعينة.

وبالتالي يدل على تركيز دول سويسرا والإمارات وماليزيا وفرنسا التي حصلت على ترتيب متقدم بمؤشر المؤسسات على اهتمامهم بزيادة درجة المؤسسية والقدرة التنافسية من خلال تعزيز حماية القطاعين العام والخاص، وحماية حقوق الملكية الفكرية، ومكافحة الفساد في مؤسساتها والمدفوعات غير النظامية والرشاوي، وأيضا كفاءة الإطار القانوني والإنفاق العام الحكومي والشفافية والأمن.

ويدل أيضا على زيادة القدرة الاستثمارية الأجنبية في دول سويسرا وفرنسا من قارة أوروبا والإمارات من الدول العربية وماليزيا من قارة آسيا من خلال حماية المستثمرين وحماية حقوقهم، ويبين أيضا الجدول مدى محاولة دول قارة آسيا في الوصول إلى أعلى درجات التنافسية من خلال منافسة بعض من دول آسيا مع الدول الأوروبية، حيث تشهد ماليزيا معدلات استثمارية عالية على العكس من دول قارة أفريقيا وأمريكيا اللاتينية وبعض من الدول العربية التي تحمل ترتيباً ودرجة تنافسية منخفضة مقارنة مع دول قارة أوروبا وآسيا المتقدمة، وهذا يدل على البيئة المؤسسية الهشة من خلال زيادة الفساد والإنفاق الحكومي والرشاوي، وعدم حماية المستثمرين الأجانب بالدرجة الكافية، فبالتالي يجب إصلاح القطاعين العام والخاص لزيادة القدرة التنافسية، وضمان التحسن في مؤشر المؤسسات فيما بعد للدول المتراجعة في الترتيب والدرجة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين أيضا الجدول الفارق بين الدول المتقدمة (الشمال) والدول النامية (دول الجنوب) من الأعوام 2011– 2016 وهذا يدل على الفجوة الكبيرة من حيث الاستقرار بين القطاعين العام والخاص لكل من دول الجنوب والشمال.

المؤشر الثاني: البنية التحتية

الهياكل الأساسية الواسعة النطاق والفعالة تتسم بأهمية حاسمة لضمان الأداء الفعال للاقتصاد؛ لأنها عامل هام يحدد موقع النشاط الاقتصادي وأنواع الأنشطة والقطاعات الأخرى التي يمكن أن تتطور. حيث تقلل البنية التحتية المتطورة من أثر المسافة بين المناطق داخل الدولة وتدمج السوق الوطنية وتربطها بالأسواق مع بلدان ومناطق أخرى وبتكلفة منخفضة بالإضافة إلى ذلك الشبكة المتطورة من الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات هي شرط أساسي لوصول المجتمعات المحلية الأقل تطورًا ونموًا إلى الأنشطة الاقتصادية الأساسية والخدمات التي تحتاجها، فوسائط النقل الفعالة بما في ذلك الطرق الجيدة والسكك الحديدية والموانئ والنقل الجوي تمكن منظمي المشاريع من الوصول بسلعهم وخدماتهم إلى الأسواق بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب وتيسير نقل العمال إلى أنسب الوظائف وحتى تعمل الشركات والمصانع بدون عوائق يجب أن تعتمد الاقتصادات على إمدادات الكهرباء الخالية من الانقطاعات والنقص ووجود شبكة من الاتصالات المتينة وواسعة النطاق لتتيح تدفقًا سريعًا للمعلومات لضمان إمكانية اتصال المؤسسات التجارية بالجهات الفاعلة الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة وهذا بدوره يزيد من الكفاءة الاقتصادية للدولة؛ وبالتالي يعتمد مؤشر البنية التحتية على مؤشرات فرعية حسب تقارير التنافسية عام 2011 .[1]

(1) Xavier Sala – I –Martin and others, 2011, the global competitiveness Index 2011– 2016 setting the foundation for stronger productivity, world economy forum, Switzerland, P20.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3) الترتيب والدرجة للدول حسب مؤشر البنية التحتية من عام 2011- 2016

حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية.

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
				الترتيب من 142	الدرجة من7	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من148	الدرجة	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من140	الدرجة	الترتيب من138	الدرجة
آسيا	أ	5	الصين	44	4.63	48	4.46	48	4.51	46	4.66	39	7.73	42	4.76
	ب	10	الهند	89	3.60	84	3.60	85	3.65	87	3.58	81	3.72	68	4.03
	ج	4	ماليزيا	26	5.22	32	5.09	29	5.19	25	5.46	24	5.51	24	5.42
أوروبا	أ	1	سويسرا	5	6.15	5	6.22	6	6.20	5	6.18	6	6.20	6	6.24
	ب	2	فرنسا	4	6.30	4	6.28	4	6.21	8	6.03	8	6.04	7	6.12
	ج	12	اليونان	96	3.52	111	3.37	103	3.49	85	3.64	81	3.72	81	3.77
أفريقيا	أ	8	جنوب أفريقيا	62	4.02	63	4.13	66	4.13	60	4.29	68	4.12	64	4.18
	ب	14	أثيوبيا	120	2.64	119	2.65	124	2.61	125	2.49	121	2.62	115	2.77
	ج	15	نيجيريا	135	2.21	130	2.28	135	2.29	134	2.13	133	2.10	132	2.10
أمريكا اللاتينية	أ	9	البرازيل	64	3.99	70	4.00	71	4.02	76	3.98	74	3.92	75	3.98
	ب	13	الأرجنتين	81	3.70	86	3.58	89	3.52	89	3.54	87	3.58	85	3.66
	ج	7	المكسيك	66	3.98	68	4.03	64	4.14	65	4.19	59	4.22	57	4.26
الدول العربية	أ	3	الإمارات	128	2.49	8	6.12	5	6.20	3	6.30	4	6.30	4	6.31
	ب	11	مصر	75	3.81	83	3.61	98	3.34	100	3.20	91	3.42	96	3.36
	ج	6	الأردن	59	4.13	60	4.17	54	3.23	71	4.11	70	4.05	56	4.28

- the Global Competitiveness Index 2011 – 2016,Ibid.

يبين الجدول رقم (3) تصدر دول سويسرا وفرنسا لقارة أوروبا بالترتيب ودرجة التنافسية لمؤشر البنية التحتية من عام 2011- 2016 حيث جاءت سويسرا بالمرتبة الأولى في الجدول، ثم فرنسا بالترتيب(2) وجاءت دولتا الإمارات من الدول العربية وماليزيا من قارة آسيا في الترتيب(3) و(4) ثم دولة الصين في الترتيب (5)من قارة آسيا، ثم شهدت قارة أمريكا اللاتينية تحسن عن مستوى مؤشر المؤسسات التي كانت تمثل ترتيب منخفضاً جدًا، ثم جاءت دول قارة أفريقيا وبعض الدول العربية في الترتيب الأخير والدرجة في البنية التحتية.

وبالتالي عندما تتصدر دول سويسرا وفرنسا من قارة أوروبا والإمارات من الدول العربية وماليزيا والصين من قارة آسيا بالترتيب العام والدرجة من 7 وتحصل على نقاط عالية في الدرجة، حيث لم تقل أي من الدولتين بالدرجة عن 6 وهذا معدل يدل على بنية تحتية مستقرة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزيادة القدرة التنافسية مع الدول الأخرى، وبنفس الوقت تمتلك تلك الدول بنيبة تحتية جيدة جدًا من ناحية جودة الطرق والبنية التحتية للكهرباء والهاتف، وبالتالي هذا يجعل أنظار المستثمرين الأجانب تتجه لهذه الدول التي تمتلك هذه المزايا في المؤشر الأول والثاني. وأيضا دولتا الصين وماليزيا تشهد معدلات جيدة مقارنة مع باقي الدول والقارات حيث لم يقل ترتيب دول الصين وماليزيا في آسيا عن 50 من أصل أكثر من 135 دولة لكل عام، وهذا معدل جيد مقارنة بالدول الأخرى، ويبين أيضا الجدول البنية التحتية الهشة لبعض من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية ودولة اليونان في أوروبا، حيث تشهد ترتيباً ودرجة منخفضة جدًا لعدم وجود التكنولوجيا الكافية والآلات الحديثة لهذه الدول مقارنة مع الدول المتقدمة في أوروبا وآسيا.

يبين الجدول أيضا وجود دول من قارة أوروربا المتقدمة بمثابة دول متخلفة مثل اليونان التي تحصل على ترتيب ودرجة في مؤشر البنية التحتية موازٍ لأفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية وهذا يبين أن عامل الجغرافيا غير مرتبط بتقدم وتراجع الدول للشمال والجنوب.

المؤشر الثالث: بيئة الاقتصاد الكلي:

استقرار بيئة الاقتصاد الكلي يتسم بالأهمية بالنسبة للأعمال التجارية، حيث يركز هذا المؤشر على ميزانية الموازنة الحكومية، إجمالي المنجزات الوطنية، التضخم والدين الحكومي، فبالتالي استقرار الاقتصاد الكلي مهم للقدرة التنافسية لدولة ما، ولكنه ليس الركيزة الأساسية التي تزيد من إنتاجية الدولة، وأيضا الفوضى الاقتصادية الكلية تضر بالاقتصاد، وبالتالي لا يمكن للحكومة أن تقدم الخدمات بكفاءة إذا كان عليها أن تسدد مبالغ عالية الفائدة على ديونها السابقة وأيضا يحد العجز المالي من قدرة الحكومة في الاستجابة للدورات التجارية، وبالتالي لا يمكن للشركات أن تعمل بكفاءة عندما تكون معدلات التضخم غير متاحة، وعليه فإن الاقتصاد لا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن أن ينمو بطريقة مستدامة ما لم تكن البيئة الاقتصادية مستقرة، مثال ذلك حاجة البلدان الأوروبية لدعم صندوق النقد الدولي عندما بلغت ديونها مستويات لا يمكن تحملها. [1]

الجدول رقم (4) يبين الترتيب والدرجة للدول حسب مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي من عام2011-2016.

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
				الترتيب من 142	الدرجة من7	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من148	الدرجة	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من140	الدرجة	الترتيب من138	الدرجة
آسيا	أ	2	الصين	10	6.22	11	6.22	10	6.29	10	6.41	8	6.45	8	6.15
	ب	11	الهند	105	4.30	99	4.25	110	4.10	101	4.22	91	4.40	75	4.55
	ج	4	ماليزيا	29	5.9	35	4.34	38	5.35	44	5.26	35	5.41	35	5.43
أوروبا	أ	1	سويسرا	7	6.28	8	6.38	11	6.29	12	6.40	6	6.54	4	6.45
	ب	6	فرنسا	83	4.60	68	4.64	73	4.65	82	4.55	77	4.66	67	4.73
	ج	15	اليونان	140	3.29	144	2.42	147	2.82	135	3.31	132	3.26	131	2.90
أفريقيا	أ	8	جنوب أفريقيا	55	4.96	69	4.49	95	4.39	89	4.45	85	4.50	79	4.52
	ب	9	أثيوبيا	47	5.13	114	3.92	123	3.81	95	6.36	76	4.69	78	4.52
	ج	7	نيجيريا	121	3.96	39	5.25	46	5.17	76	4.62	81	4.61	108	4.01
أمريكا اللاتينية	أ	10	البرازيل	115	4.16	62	4.73	75	3.63	85	4.49	117	4.01	126	3.49
	ب	12	الأرجنتين	62	4.88	94	4.33	111	4.07	102	4.22	114	4.07	130	2.95
	ج	5	المكسيك	39	5.25	40	5.21	49	5.11	53	5.04	56	4.85	51	4.98
الدول العربية	أ	3	الإمارات	11	6.14	7	6.41	7	6.42	5	6.63	7	6.53	38	5.28
	ب	14	مصر	132	3.74	138	3.12	140	3.15	141	2.96	137	2.77	134	2.68
	ج	13	الأردن	97	4.43	112	3.94	138	3.31	131	3.45	130	3.45	118	3.75

*Ibid, the Global Competitiveness Index 2011 – 2016.

يبين الجدول رقم (4) تصدر دولة سويسرا في الترتيب(1) من قارة أوروبا ثم الصين بالترتيب (2) تليها الإمارات من الدول العربية بالترتيب (3) ثم ماليزيا من قارة آسيا بالترتيب (4) تليها المكسيك من قارة أمريكا اللاتينية بالترتيب (5) ثم فرنسا من قارة أوروبا بالترتيب(6) ثم حصلت بقية الدول من القارات على ترتيب منخفض للأعوام من 2011 إلى 2016 لمؤشر بيئة الاقتصاد الكلي لترتيب ودرجات تنافسية منخفضة.

وهذا يدل على أن دول الصين وسويسرا والإمارات وماليزيا من قارة آسيا واوروبا والدول العربية تعتمد بشكل كبير على منجزاتها الوطنية في الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة وغيره، وهذا

(1) The Global Competitiveness index 2011- 2012 setting the foundation For strong productivity Ibid,P 5.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقلل الدين الحكومي من الخارج الذي يسبب خللاً في النمو الاقتصادي ويعمل على استقرار الموازنة الحكومية للدولة ويكافح التضخم، ويقلل من البطالة ليظهر الجدول أن بعض الدول تتفوق في مؤشر على حساب المؤشرات الأخرى.

يبين الجدول أيضا مدى تقدم دول أمريكا اللاتينية على بعض الدول الأوروبية، وهذا يؤكد وجود خلل لدى الدول المتقدمة في بعض مؤشراتها، بعدما كانت تحتل الترتيب المتقدم في المؤشرين السابقين، مثل دولة فرنسا، ولا زالت الدول العربية مثل الأردن ومصر والدول الأفريقية تعاني من خلل في بيئة الاقتصاد الكلي نتيجة الديون المتراكمة من الخارج، واعتمادها على الشركات الأجنبية في الإنتاج وعدم الاستقرار في النظام السياسي للدول والفساد المتمكن من كافة أركان الدول العربية والأفريقية وهذا يجعل دول الجنوب عرضة لتحكم الدول الكبرى والمنظمات الكبرى بنظامها السياسي والاقتصادي نتيجة الديون والاعتماد على الشركات وعدم الاستثمار في الموارد المحلية، وهذا التقدم والتراجع مرتبط بالاستقرار الاقتصادي والفوضى الاقتصادية للدول.

المؤشر الرابع: الصحة والتعليم الابتدائي:

القوى العاملة الصحية ونوعية التعليم الأساسي الذي يتلقاه السكان حيوية للقدرة التنافسية للبلد وإنتاجيته، فالعمال المرضى لا يستطيعون العمل بإمكاناتهم، فبالتالي يكون أقل إنتاجية، ويؤدي سوء الصحة إلى تكاليف كبيرة بالنسبة للأعمال التجارية، حيث إن العمال المرضى غالبًا ما يتغيبون ويعملون بكفاءة أقل من المعتاد، فبالتالي الدولة التي تعتمد على استثمار واضح من قبل الدول المتقدمة في الصحة سيؤدي إلى تحسين الاقتصاد للدولة. أيضا نوعية التعليم الأساسي الذي يتسم بأهمية كبيرة في الاقتصاد، حيث يزيد التعليم الأساسي من كفاءة كل عامل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على حدة، وعلاوة على ذلك فإن العمال الذين يتلقون تعليمًا أساسيا منخفضًا لا يمكنهم القيام إلا بمهام يدوية بسيطة ويجدون صعوبة أكبر بكثير في التكيف مع عمليات وتقنيات الإنتاج الأكثر تقدمًا، فبالتالي إن الانخفاض في التعليم الأساسي سيكون عائقاً أمام الدولة في تنمية الأعمال التجارية بسبب عدم معرفة العمال بالأساليب الحديثة للشركة للإنتاج، على المدى الطويل سوف تقوم الحكومات بتخفيض الميزانيات للحد من العبء المالي الذي تراكم على مدى السنوات الماضية.

حيث يعتمد مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي على مؤشرات فرعية للصحة وهي حالات الإصابة بالملاريا، التأثير التجاري للملاريا، حالات الإصابة بالسل، تأثير عمل السل، انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، التأثير التجاري لفيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز، وفيات الرضع، العمر المتوقع، وثلاث مؤشرات فرعية للتعليم وهي جودة التعليم الابتدائي ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي[1].

(1) Ibid, p 23.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (5) يبين الترتيب والدرجة للدول حسب مؤشر تنافسية التعليم والصحة حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي.

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015.		سنة 2016	
				الترتيب من 142	الدرجة من7	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من148	الدرجة	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من140	الدرجة	الترتيب من 138	الدرجة
آسيا	أ	4	الصين	32	6.16	35	6.11	40	6.06	46	6.09	44	6.09	41	6.72
	ب	10	الهند	101	5.25	101	5.27	102	5.30	98	5.35	84	5.48	85	5.54
	ج	3	ماليزيا	33	6.14	33	6.16	33	6.10	33	6.28	24	6.33	44	6.15
أوروبا	أ	1	سويسرا	8	6.53	8	6.54	12	6.48	11	6.52	11	6.53	8	6.58
	ب	2	فرنسا	16	6.37	21	6.31	24	6.33	18	6.44	16	6.43	19	6.43
	ج	5	اليونان	37	6.09	41	6.04	35	6.10	41	6.15	41	6.13	46	6.10
أفريقيا	أ	13	جنوب أفريقيا	131	3.96	132	3.93	135	3.89	132	3.96	126	4.22	123	4.30
	ب	12	أثيوبيا	117	4.50	116	4.56	113	4.67	110	4.82	108	4.80	111	4.72
	ج	14	نيجيريا	140	3.28	142	3.20	146	3.04	143	2.97	140	2.86	138	2.85
أمريكا اللاتينية	أ	9	البرازيل	87	5.45	88	5.43	89	5.43	77	5.65	103	5.13	99	5.30
	ب	7	الأرجنتين	56	5.80	59	5.83	61	5.84	67	5.78	68	5.75	63	5.91
	ج	8	المكسيك	69	5.69	68	5.71	73	5.69	71	5.73	71	5.71	74	5.68
الدول العربية	أ	6	الإمارات	41	6.06	37	6.08	49	5.97	38	6.17	38	6.15	40	6.17
	ب	11	مصر	96	5.36	94	5.35	100	5.35	97	5.37	96	5.34	89	5.45
	ج	7	الأردن	72	5.67	56	5.84	65	5.80	47	6.07	54	5.97	80	5.59

*Ibid, the Global Competitiveness Index 2011 – 2016.

يبين الجدول رقم (5) تصدر دول سويسرا بالترتيب (1) ثم فرنسا بالترتيب(2) من قارة أوروبا ثم ماليزيا بالترتيب(3) تليها الصين بالترتيب (4) من قارة آسيا ثم اليونان بالترتيب(5) لمؤشر التعلم والصحة حيث تحافظ سويسرا وفرنسا وماليزيا والصين على ترتيب ودرجة متساوية منذ العام 2011– 2016 2016 ثم دول أمريكا اللاتينية والدول العربية، وأخيرًا دول أفريقيا تسجل أرقاماً منخفضة جدًا في الترتيب والدرجة والهند من آسيا.

وهذا يشير إلى أن دول أوروبا تركز بشكل أساسي على التعليم باعتباره اللبنة الأساسية في نجاح الدولة وتقدمها في المجال الاقتصادي والقدرة التنافسية، حيث يبين الجدول أن اليونان التي سجلت أرقاماً منخفضة جدًا في المؤشرات السابقة، ولكنها تركز على التعليم والصحة، وتسجل أرقاماً جيدة في هذا المؤشر، ويدل على امتلاكها لتعليم وصحة ذات جودة جيدة، وتوضح الدرجة لدولة اليونان التي لم تقل عن 6 درجات عن رضى السكان بجودة الصحة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتعليم، ويبين الجدول تساوي كل من الصين وماليزيا بترتيب ودرجة التنافسية، ويدل على الإصلاحات التي تقوم بها كل من الصين وماليزيا المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكارات وتطوير مراكز الأبحاث ومؤسسات التعليم والمستشفيات.

ولكن دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وبعض الدول العربية التي تحتل مراتب منخفضة ودرجة منخفضة تشير إلى عدم قبول السكان لجودة التعليم والصحة، ويجب إجراء الإصلاحات لمواكبة التطور وتفادي الأمراض التي تعود بالضرر على خزينة الدولة.

المؤشر الخامس: التعليم العالي والتدريب:

التعليم العالي والتدريب الجيد يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للاقتصادات التي ترغب في الارتقاء بسلسلة القيمة إلى ما بعد عمليات الإنتاج والمنتجات البسيطة، فإن الاقتصاد المعولم اليوم يتطلب من البلدان أن ترعى العمال المتعلمين جيدًا والقادرين على أداء مهام معقدة، والتكيف بسرعة مع بيئتهم المتغيرة والاحتياجات المنظورة لنظام الإنتاج ويقيس مؤشر التعليم العالي معدلات التحاق بالتعليم الثانوي والعالي، فضلاً عن نوعية التربية التي يقيمها قادة الأعمال التجارية ومدى تدريب الموظفين بسبب أهمية التدريب المهني والمستمر أثناء العمل الذي يهمل في العديد من الاقتصادات لضمان الارتقاء المستمر بمهارات العمل[1].

(1) Xavier sala –1– martin and others, 2016, competitiveness agenda Reignite Growth: Findings from them Global competitiveness index, world economy forum, P35, 36.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (6) الترتيب والدرجة للدول حسب مؤشر التعليم العالي والتدريب حسب تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي من 2011- 2016.

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
				الترتيب من 142	الدرجة من7	الترتيب من 144	الدرجة	الترتيب من 148	الدرجة	الترتيب من 144	الدرجة	الترتيب من140	الدرجة	الترتيب من138	الدرجة
آسيا	أ	8	الصين	58	4.34	62	4.32	70	4.23	65	4.42	68	4.33	57	4.64
	ب	12	الهند	87	3.88	86	3.97	91	3.88	93	4.86	90	3.87	81	4.12
	ج	4	ماليزيا	38	4.76	39	4.83	46	4.68	46	4.80	36	4.97	41	4.96
أوروبا	أ	1	سويسرا	3	5.80	3	5.90	4	5.88	4	5.98	4	6.00	4	6.03
	ب	2	فرنسا	28	5.00	27	5.14	24	5.21	28	5.26	25	5.30	21	5.46
	ج	5	اليونان	46	4.66	43	4.74	41	4.81	44	4.84	43	4.84	45	4.87
أفريقيا	أ	11	جنوب أفريقيا	73	4.03	84	3.98	89	3.94	86	4.04	83	4.07	77	4.22
	ب	15	أثيوبيا	132	2.68	134	2.67	137	2.55	131	2.63	129	2.74	127	2.79
	ج	14	نيجيريا	114	3.18	113	3.31	120	3.03	124	2.88	128	2.75	125	2.86
أمريكا اللاتينية	أ	9	البرازيل	57	4.35	66	4.27	82	4.22	41	4.92	93	3.85	84	4.11
	ب	6	الأرجنتين	54	4.48	53	4.59	49	4.62	45	4.83	39	4.89	40	4.96
	ج	10	المكسيك	72	4.07	77	4.11	85	4.03	87	3.99	86	4.00	82	4.12
الدول العربية	أ	3	الإمارات	33	4.84	37	4.90	35	4.93	6	5.90	37	4.97	34	5.07
	ب	13	مصر	107	3.44	109	3.32	118	3.08	111	3.27	111	3.25	112	3.27
	ج	7	الأردن	59	4.33	55	4.49	56	4.50	48	4.78	50	4.70	51	4.69

- Ibid, the Global Competitiveness Index 2011 – 2016.

يبين الجدول رقم (6) تصدر دولة سويسرا في الترتيب (1) وفرنسا بالترتيب(2) ثم الإمارات بالترتيب (3) ثم ماليزيا بالترتيب (4) تليها اليونان بالترتيب (5) ثم الأرجنتين من قارة أمريكا اللاتينية التي تتقدم في هذا المؤشر على خلاف المؤشرات السابقة، حيث إن هذه الدول لا زالت محافظة على ترتيبها مقارنه بالمؤشرات السابقة باستثناء اليونان والأرجنتين التي لاتحافظ على ترتيبها بمستويات متساوية من عام 2011 إلى 2016 وهذا يدل على اهتمام تلك الدول بتحقيق جودة تعليم عالية، ومعدل مرتفع بالالتحاق بالثانوية والالتحاق بالتعليم العالي، والاهتمام بمراكز الدراسات والبحث العلمي، وجودة التعليم في المدارس والجامعات، ويدل أيضا على تقدم تلك الدول في التدريب من خلال الاعتماد على التدريب الخاص وتدريب الموظفين للوصول إلى أعلى المستويات للحصول على إنتاج مرتفع، وبالتالي القدرة على المنافسة محليًا ودوليًا. ولكن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول الرضى المتوسط للسكان عن جودة التعليم في أغلب الدول من عام 2011 – 2016 حيث الدرجة المسيطرة هي 4 من 7 درجات.

ولكن بقية الدول من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية تشهد معدلات منخفضة في الترتيب مقارنة مع الدول المتقدمة، وبالتالي الفجوة في المؤشرات السابقة، وفي هذا المؤشر تجعل تلك الدول بحاجة إلى الوقوف على أقدامها من أجل التقدم في مؤشرات التنافسية ومنافسة الدول المتقدمة.

المؤشر السادس: كفاءة سوق السلع:

البلدان التي تتمتع بأسواق فعالة في وضع جيد يمكنها إنتاج المزيج الصحيح من المنتجات والخدمات بالنظر إلى العرض والطلب الخاصين بالدولة نفسها، أيضا تداول السلع بأقصى قدر من الفعالية في السوق. والمنافسة في السوق المحلية والأجنبية على حد سواء مهمة جدًا في دفع كفاءة السوق وإنتاجية الأعمال التجارية، وذلك بضمان أن تملك الدولة أفضل الشركات المنتجة للسلع التي يطلبها السوق، ووجود بيئة ممكنة لتبادل السلع والحد الأدنى من التدخل الحكومي الذي يعرقل النشاط التجاري، فعلى سبيل المثال تعوق التقدم في القدرة التنافسية للدولة الضرائب المشوهة أو المرهقة، والقواعد التقيدية والتميزية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي تحد من الملكية الأجنبية والتجارة الدولية وتدابير الحماية تؤدي إلى نتائج عكسية لأنها تعيق النشاط الاقتصادي الإجمالي، وتتوقف كفاءة السوق أيضا على شروط الطلب، مثلاً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتجاه العملاء وتطور المشترين وأسباب ثقافية وتاريخية، وقد يكون الزبائن أكثر طلبًا في أحد الدول عن غيرها وهذا يجبر الشركات على أن تكون أكثر ابتكارًا للسلع التي يحتاجها السوق[1].

ويعتمد مؤشر كفاءة سوق السلع على مؤشرين هامين 1-المنافسة المحلية، ويتفرع منها المؤشرات التالية: كثافة المنافسة المحلية، مدى هيمنة السوق، فعالية مكافحة الاحتكار، تأثير الضرائب على الاستثمار، إجمالي نسبة الضريبة وتكاليف السياسة الزراعية 2-المنافسة الأجنبية ويتفرع منها: انتشار الحواجز غير الجمركية، الرسوم الجمركية على البضائع، عبء الإجراءات الحكومية، عبء الإجراءات الجمركية، جودة شروط الطلب، تطور المشتري يجب تحقيقها وليس العمل ضدها لرفع كفاءة السوق[2].

الجدول رقم (7) الترتيب والدرجة للدول حسب مؤشر كفاءة سوق السلع حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية 2011- 2016.

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
				الترتيب من 142	الدرجة من7	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من148	الدرجة	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من140	الدرجة	الترتيب من138	الدرجة
آسيا	أ	7	الصين	45	4.42	59	4.31	61	4.32	56	4.42	58	4.37	56	4.43
	ب	8	الهند	70	4.21	75	5.16	85	4.18	95	4.13	91	4.17	60	4.39
	ج	3	ماليزيا	15	5.06	11	5.26	10	5.23	7	5.42	6	5.42	12	5.25
أوروبا	أ	2	سويسرا	5	5.24	7	4.47	6	5.26	8	5.39	9	5.38	6	5.42
	ب	5	فرنسا	38	4.56	46	3.92	45	4.43	46	4.57	35	4.64	31	4.71
	ج	11	اليونان	107	3.88	108	4.53	108	3.93	85	4.20	89	4.18	89	4.19
أفريقيا	أ	4	جنوب أفريقيا	32	4.66	32	4.68	28	4.75	32	4.71	38	4.63	28	4.77
	ب	12	أثيوبيا	100	3.94	120	3.79	136	3.56	124	3.84	102	4.07	105	4.01
	ج	10	نيجيريا	73	4.18	88	4.16	93	4.09	87	4.19	100	4.07	98	4.07
أمريكا اللاتينية	أ	14	البرازيل	113	3.81	104	3.18	123	3.82	123	3.28	128	3.72	128	3.70
	ب	15	الأرجنتين	137	3.23	140	4.20	145	3.06	141	3.14	138	3.12	135	3.26
	ج	9	المكسيك	84	4.08	79	2.99	83	4.19	86	4.13	82	4.23	70	4.33
الدول العربية	أ	1	الإمارات	10	5.17	5	5.31	4	5.39	3	5.58	3	5.59	3	5.61
	ب	13	مصر	118	3.75	125	2.50	119	3.88	118	3.95	115	3.95	112	3.95
	ج	6	الأردن	54	4.33	44	4.50	39	4.55	40	4.63	39	4.63	43	4.62

*ibid, the Global Competitiveness Index 2011 – 2016.

(1) Xavier sala -1- martin and others, 2013, Global competitiveness index 2013 – 2014 sustaining Growth Building Resilience, world economy Forum, Switzerland , P6.

(2) Klaus schwab, 2017 – 2018 The Global competitiveness Report, World economy forum, switzerland, P 17.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (7) تصدر دولة الإمارات في الترتيب (1) من الدول العربية وسويسرا في الترتيب (2) من قارة أوروبا تليها، دولة ماليزيا في الترتيب (3) ثم دولة جنوب أفريقيا من قارة أفريقيا في الترتيب (4) تليها فرنسا في الترتيب (5) لمؤشر كفاءة سوق السلع والتنافس الواضح فيما بين كل من الإمارات وماليزيا وسويسرا من الأعوام 2011 – 2016 ويبين الجدول أيضا تقدم دولة جنوب أفريقيا من قارة أفريقيا التي تعد من دول الجنوب على دولة فرنسا المتقدمة في كفاءة السلع، وأيضا دولة الأردن تشهد تقدماً في مؤشر كفاءة سوق السلع من الدول العربية، بينما يوجد تراجع واضح في كفاءة السلع لكل من اليونان والبرازيل والأرجنتين ومصر والمكسيك.

وهذا يدل على أن الدول التي تقدمت في ترتيب ودرجة مؤشر كفاءة سوق السلع اعتمادهم على الصناعات والموارد المحلية، وأيضا فإن الرقابة على السوق المحلية من احتكار بعض السلع التي تعرقل عمل السوق والضرائب المناسبة على السلع والشركات في تلك الدول تنتج سلعاً تراعي مطالب السوق والزبائن وكثرة الشركات الأجنبية في تلك الدول وهذا يؤدي إلى تنوع وجودة السلع.

وعلى العكس من الدول التي حلت في أواخر الترتيب فهي دول ذات أسعار ضريبية مرتفعة، والكثافة المحلية منخفضة، وأيضا الأجنبية، والاحتكار موجود بكثرة في الأسواق، وهذا يضعف فعالية السوق والإجراءات الحكومية الصعبة تعيق عمل الشركات داخل الدولة[1].

(1) Xavier sala–1– Martin, 2012, the Global Competitiveness 2012 – 2013 Strengthening Recovery by raising productivity ,World economy forum, Switzerland, P6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما تحدثنا في الفصل السابق عن خصائص دول الشمال والجنوب فإن دول الجنوب تعتمد فقط على المواد الخام، ولا تمتلك التكنولوجيا الحديثة لإنتاج سلع بجودة عالية تمكنها من المنافسة العالمية، والجدول السابق يوضح ذلك أيضا.

المؤشر السابع: كفاءة سوق العمل:

كفاءة سوق العمل ومرونتها تتسم بأهمية حاسمة لضمان تخصيص العمال لاستخدامهم بأقصى قدر من الفعالية في الاقتصاد، وتوفير الحوافز لهم لبذل قصارى جهدهم في أعمالهم ولذلك يجب أن تتمتع أسواق العمل بالمرونة اللازمة لنقل العمال من نشاط اقتصادي إلى آخر بسرعة، وبتكلفة منخفضة والسماح بتقلبات الأجور دون حدوث اختلال اجتماعي كبير، وقد أبرزت أحداث العام 2011 في البلدان العربية نتيجة أسواق العمل الجامدة سببًا هامًا لارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، مما آثار اضطرابات اجتماعية في تونس انتشرت بعد ذلك في جميع أنحاء المنطقة، والبطالة مرتفعة أيضا في عدد من البلدان الأوروبية التي لا تزال توجد فيها حواجز هامه تحول دون دخول سوق العمل، وبالتالي يجب أن تكفل أسواق العمل الفعالة وجود علاقة واضحة بين حوافز العمال وجهودهم الرامية إلى تعزيز الجدارة في مكان العمل، وأيضا توفير الإنصاف في بيئة الأعمال التجارية بين المرأة والرجل، ولهذه العوامل مجتمعة أثر إيجابي على أداء العمال وجاذبية البلد بالنسبة للمواهب التي تعاني نقصاً في بعض الدول.[1] ويعتمد مؤشر كفاءة سوق العمل على عشرة مؤشرات فرعية وهي التعاون في العلاقات بين العمال وأصحاب العمل ومرونة تحديد الأجور والتوظيف، وتأثير الضرائب على الحوافز للعمل،

(1)Xavier Sala-i-Martin,2012,The Global Compititiveness 2012-2013 Strengthening Recovery By Raising Productivity, world economy forum ,Switzerland ,p6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستخدام الفعال للمواهب، وهذا بدوره يؤدي إلى الدفع والإنتاجية والاعتماد على الإدارة المهنية وقدرة البلد على الاحتفاظ بالمواهب وجذب المواهب ومشاركة المرأة في العمل[1]

الجدول رقم (8) الترتيب والدرجة للدول حسب مؤشر كفاءة سوق العمل حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي 2011- 2016

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
				الترتيب من 142	الدرجة من7	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من148	الدرجة	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من140	الدرجة	الترتيب من138	الدرجة
آسيا	أ	4	الصين	36	4.68	41	4.60	34	4.63	37	4.55	37	4.50	39	4.53
	ب	7	الهند	81	4.20	82	4.24	99	4.08	112	3.81	103	3.86	84	4.10
	ج	3	ماليزيا	20	4.87	24	4.82	25	4.79	19	4.80	19	4.86	24	4.77
أوروبا	أ	1	سويسرا	1	5.95	1	5.90	2	5.76	1	5.75	1	5.80	1	5.95
	ب	5	فرنسا	68	4.38	66	4.41	71	4.31	61	4.27	51	4.39	51	4.42
	ج	14	اليونان	126	3.63	133	3.56	127	3.77	118	3.74	116	3.74	114	3.75
أفريقيا	أ	11	جنوب أفريقيا	95	4.06	113	3.94	116	3.93	113	3.80	107	3.82	97	3.94
	ب	6	أثيوبيا	69	4.36	87	4.18	108	3.99	78	4.15	62	4.29	70	4.24
	ج	10	نيجيريا	70	4.36	55	4.50	52	4.48	40	4.53	35	4.55	37	4.54
أمريكا اللاتينية	أ	9	البرازيل	83	4.19	69	4.39	92	4.13	109	3.83	122	3.68	117	3.67
	ب	12	الأرجنتين	131	3.52	140	3.29	144	3.15	143	2.97	139	3.10	130	3.30
	ج	13	المكسيك	114	3.92	102	4.01	131	3.93	121	3.71	114	3.15	105	3.85
الدول العربية	أ	2	الإمارات	28	4.79	7	5.24	9	5.20	8	5.14	11	5.10	11	5.17
	ب	15	مصر	141	3.19	142	3.06	146	3.00	140	3.08	137	3.15	135	3.15
	ج	8	الأردن	107	3.97	101	4.02	101	4.07	94	4.02	93	4.03	87	4.04

*Ibid, the Global Competitiveness Index 2011 – 2016.

يبين الجدول رقم (8) تصدر سويسرا من قارة أوروبا ثم تليها دولة الإمارات بالترتيب(2) من الدول العربية ثم دولة ماليزيا بالترتيب(3) ثم الصين بالترتيب (4) من قارة آسيا تليها فرنسا بالترتيب (5) وثم أثيوبيا بالترتيب (6) وهذه الدول تحافظ على ترتيبها ودرجاتها منذ العام 2011- 2016 وهذا يدل على أن هذه الدول تهتم بالعمال ويوجد تعاون بين العمال، وأصحاب العمل وتعتمد أيضا استخدام المواهب الاستخدام الفعال للحصول على النمو والإنتاجية، وأيضا تحفيز العمل من خلال الدعم المالي والمعنوي.

(1) Global competitiveness Report 2017-2018,Ibid.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول تراجعاً لافتاً في جميع السنوات لدول أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتراجع الكبير لبعض الدول العربية وهذا التراجع بسبب الأحداث التي حدثت في كل من دول أفريقيا والدول العربية عام 2011 وأحداث اليونان الأخيرة بالنسبة لدولة اليونان، وبالتالي يتوجب على تلك الدول النظر مجددًا بكفاءة سوق العمل من خلال العمل على التعاون بين العمال وتحفيزهم لبذل قصارى جهدهم في العمل للوصول للنتيجة المطلوبة.

المؤشر الثامن: تطوير السوق المالية:

الأسواق المالية تعتبر أداة مهمة في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في مجالات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من رفاهية المواطنين، فانحصار الملكية العامة وزيادة توسع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات، وتحرير النظم الاقتصادية بالعديد من الدول شكلت في مجموعها عاملاً مؤثرًا على ظهور ونمو الأسواق المالية بالعديد من دول العالم، حيث إن السوق المالية هي سوق، ولكنها تختلف عن غيرها من الأسواق، فهي لا تقرض ولا تملك في معظم الأموال والبضائع والسلع، ولكن البضاعة التي تداوها بها ليست أصولاً حقيقة بل أوراق مالية وأصول مالية، وغالبًا ما تكون هذه البضائع أسهماً وسندات، وبالإضافة إلى أنها حلقة اتصال بين القطاعات التي تقوم بالادخار ولديها طاقة تحويلية فائضة بين القطاعات التي تفتقد إلى السيولة لتحويل الاستثمارات، والتي بدورها تخدم أهداف التنمية في أي دولة، وهناك علاقة وطيدة تربط تطور أسواق رأس المال بمعدلات النمو الاقتصادي، حيث إن أسواق المال تقوم بدفع التنمية الاقتصادية والنمو

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي من خلال قيامها بعدد من الوظائف، كتعبئة المدخرات وتمويل النشاط الإنتاجي وزيادة كفاءة تخصيص الموارد ورفع معدل إنتاجية الاستثمار وزيادة حجمه وغيرها[1].

وأيضا الاقتصادات تتطلب أسواقاً مالية متطورة يمكن أن تجعل رأس المال متاحًا لاستثمارات القطاع الخاص من مصادر مثل القروض المقدمة من قطاع مصرفي سليم، والبورصات الجيدة ورأس المال الاستثماري[2].

ويعتمد مؤشر تطوير السوق المالية حسب تقرير التنافسية 2017 على مؤشرين هامين: الكفاءة والثقة.

الجدول رقم (9) الترتيب والدرجة للدول حسب مؤشر تطوير السوق المالية حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي 2011- 2016

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
				الترتيب من 142	الدرجة من7	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من148	الدرجة	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من140	الدرجة	الترتيب من138	الدرجة
آسيا	أ	7	الصين	48	4.42	54	4.31	54	4.32	54	4.30	54	4.08	56	4.16
	ب	6	الهند	21	4.93	21	4.90	19	4.83	51	4.43	53	4.08	38	4.41
	ج	2	ماليزيا	3	5.53	6	5.44	6	5.45	4	5.60	9	5.16	13	4.98
أوروبا	أ	3	سويسرا	7	5.35	9	5.30	11	5.23	11	5.29	10	5.10	8	5.26
	ب	5	فرنسا	18	5.00	27	4.73	33	4.61	23	4.79	29	4.53	31	4.60
	ج	14	اليونان	110	3.52	132	3.13	138	2.86	130	2.97	131	2.81	136	2.52
أفريقيا	أ	1	جنوب أفريقيا	4	5.48	3	5.72	3	5.80	7	5.37	12	5.030	11	5.19
	ب	13	أثيوبيا	125	3.27	129	3.24	126	3.32	120	3.33	116	3.27	102	3.51
	ج	11	نيجيريا	86	3.89	68	4.07	66	4.04	67	4.06	79	3.75	89	3.69
أمريكا اللاتينية	أ	8	البرازيل	43	4.47	46	4.45	50	4.40	53	4.30	58	3.99	93	3.63
	ب	15	الأرجنتين	126	3.26	131	3.18	133	3.05	129	3.04	132	2.81	127	2.98
	ج	9	المكسيك	83	3.92	61	4.15	59	4.19	63	4.14	46	4.24	35	4.54
الدول العربية	أ	4	الإمارات	33	4.61	25	4.74	24	4.79	17	4.94	20	4.70	28	4.72
	ب	12	مصر	92	3.98	102	3.62	119	3.41	125	3.19	119	3.23	111	3.39
	ج	10	الأردن	65	4.12	65	4.11	79	3.89	66	4.06	71	3.84	68	3.99

Ibid, the Global Competitiveness Index 2011 – 2016.

(1) شندي، أديب قاسم، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة، مجلة كلية بغداد للعامة الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص156.

(2) Global competitiveness index 2012–2013 strengthening recovery by raising productivity, Ibid,p6.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (9) تصدر دولة جنوب أفريقيا من قارة أفريقيا ترتيب ودرجة تنافسية مؤشر تطوير السوق المالية ثم تليها دولة ماليزيا في الترتيب (2) من قارة آسيا، تليها سويسرا من قارة أوروبا بالترتيب(3) ثم الإمارات بالترتيب(4) من الدول العربية للأعوام من 2011 – 2016 ويبين الجدول أيضا أن دولة جنوب أفريقيا التي كانت تحتل ترتيباً منخفضاً في المؤشرات السابقة، تصدرها على الدول المتصدرة للمؤشرات السابقة وهذا يدل على أن تلك الدول تحشد مدخراتها الوطنية وتوجيهًا للاستثمار في مجالات متعددة لدعم الاقتصاد القومي وزيادة رفاهية مواطنيها، وهذا أيضا يؤدي إلى زيادة التكنولوجيا (ثورة تكنولوجية) من خلال تقليص الملكية العامة لصالح الشركات الأجنبية لسد الفجوة الموجودة في الدول في مجالات متعددة تعاني منها.

ويبين الجدول أيضا ضعف السوق المالية في كل من بعض الدول العربية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذا يدل على أن الأسواق لتلك الدول تعاني من محدودية الأدوات المالية المتداولة، حيث تركز تلك الدول على القروض الخارجية التي تصبح فيما بعد تحت امتلاك صاحب القرض، ويتحكم في سياسات الدولة وتكون نتائجها سلبية على الدول.

المؤشر التاسع: الاستعداد التكنولوجي:

الحديث عن العولمة لم يعد مرتبطًا بمدى تقبلها أو رفضها بقدر ما أصبح مرتبطًا بكيفية مواجهة التحديات التي تفرضها على المجتمعات، ويعتبر التحدي التكنولوجي من أهم التحديات، حيث تغيرت معالم الحياة الإنسانية في مختلف جوانبها بفعل التطورات والإنجازات التكنولوجية والعلمية المتلاحقة وأصبح تطور الأمم يقاس بمدى تمكنها للتكنولوجيا في مختلف المجالات[1].

(1) زمام، نور الدين، سليماني، صباح، تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية، مجلة العلوم الإنسانية الاجتماعية، العدد الحادي عشر، 2013، ص 163.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عالم اليوم تزداد التكنولوجيا أهمية بالنسبة للشركات لكي تتنافس وتزدهر، ويقيس مؤشر الاستعداد التكنولوجي خفة الحركة التي يعتمد بها الاقتصاد التكنولوجي القائم لتعزيز إنتاجية صناعته، ويعتمد المؤشر أيضا على سبعة مؤشرات فرعية هي توافر أحدث التقنيات التكنولوجية، امتصاص التكنولوجيا على مستوى الشركة، نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يتفرع منها والتركيز على المؤشر الفرعي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستفادة الكاملة منه في الأنشطة اليومية وعمليات الإنتاج من أجل زيادة الكفاءة والتمكين من الابتكار من أجل القدرة التنافسية، والنقطة الرئيسية هي أن الشركات العاملة في الدولة بحاجة إلى الحصول على المنتجات والمخططات المتقدمة والقدرة على استيعابها واستخدامها، وبالنسبة للبلدان التي في مرحلة أقل تقدمًا في التطور التكنولوجي الاستثمار الأجنبي يؤدي دورًا رئيسياً فيها، والأهم قدرة البلد على تطوير التكنولوجيا لديها إلى تكنولوجيا الابتكار التي تتحدث عنها الدراسة في المؤشر الثاني عشر [1].

(1) Xavier-I-Martina and others,2014,Global Competitiveness index 2014,world economy forum, switzerland, p 7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (10) الترتيب والدرجة لمؤشر الاستعداد التكنولوجي حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية 2011- 2016

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
				الترتيب من 142	الدرجة من7	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من148	الدرجة	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من140	الدرجة	الترتيب من138	الدرجة
آسيا	أ	11	الصين	77	3.57	88	3.50	85	3.43	83	3.53	74	3.70	74	3.96
	ب	13	الهند	93	3.63	96	3.36	98	3.22	121	2.75	120	2.73	110	2.99
	ج	5	ماليزيا	44	4.29	51	4.31	51	4.17	60	4.18	47	3.63	43	4.81
أوروبا	أ	1	سويسرا	1	5.63	6	6.02	9	5.93	10	5.97	2	6.31	1	6.41
	ب	2	فرنسا	13	4.21	14	5.72	17	5.69	17	5.77	16	5.88	17	5.96
	ج	4	اليونان	47	2.96	43	4.54	39	4.62	39	4.79	36	4.92	42	4.98
أفريقيا	أ	7	جنوب أفريقيا	76	3.60	62	4.01	62	3.92	66	3.86	50	4.56	49	4.70
	ب	15	أثيوبيا	138	2.43	140	2.48	139	2.47	133	2.46	132	2.46	131	2.43
	ج	14	نيجيريا	106	3.08	112	3.08	108	3.08	104	3.02	106	3.03	105	3.15
أمريكا اللاتينية	أ	6	البرازيل	54	3.71	48	4.43	55	4.14	53	4.21	54	3.49	59	4.37
	ب	10	الأرجنتين	64	3.75	67	3.85	88	3.38	82	3.54	69	3.86	69	4.08
	ج	8	المكسيك	63	3.75	72	3.80	74	3.66	79	3.55	13	3.77	73	3.97
الدول العربية	أ	3	الإمارات	30	4.88	32	5.05	28	5.22	24	5.48	30	5.43	18	5.82
	ب	12	مصر	95	3.31	91	3.43	100	3.21	95	3.21	98	3.19	99	3.26
	ج	9	الأردن	59	3.81	69	3.82	70	3.78	73	3.71	76	3.65	75	3.90

*the Global Competitiveness Index 2011–2016,Ibid.

يبين الجدول رقم (10) تصدر دول سويسرا وفرنسا لقارة أوروبا بالترتيب (1) و(2) ثم الإمارات من الدول العربية في الترتيب (3) للأعوام من 2011-2016 ثم اليونان تسجل الترتيب (4) عكس المؤشرات السابقة التي كانت اليونان تحتل ترتيب منخفض جدا، وهذا بدوره يبين أن هذه الدول هي المتقدمة التي تمتلك التكنولوجيا بدرجة كبيرة، وتمتلك الآلات الحديثة والشركات التي تنتج منتجات بأنواع مختلفة وجودة مرتفعة، وهذا بدوره يزيد القدرة التنافسية للدولة والنمو الاقتصادي انظر ترتيب سويسرا في الجدول تحتل الترتيب من 1 إلى 10 في السنوات من 2011 – 2016 وهذا مؤشر قوي على تقدم تلك الدولة بالتكنولوجيا، وتمتلك الشركات الأم في دولتها والفرعية في الدول الأخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما يوضح الجدول حاجة دول القارات الأخرى إلى التكنولوجيا الحديثة، وهذا لن يحصل إلا من خلال الاستثمار مع الدول المتقدمة مثل سويسرا وفرنسا لنقل التكنولوجيا لهذه الدول عبر شركاتها المتعددة الجنسيات.

حيث نقل التكنولوجيا للدول النامية يؤدي إلى نوع من التبعية لتلك الدول المتقدمة، ولكن بنفس الوقت يؤدي إلى التحسن في المجالات الأخرى مثل محو الأمية، القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة ومكافحة الأمراض. مثلاً تعزز التكنولوجيا القضاء على الفقر والجوع من خلال توفير المعلومات المتعلقة بأساليب الزراعة ومعالجة التربة ومكافحة الآفات الزراعية والتنبؤ بالظروف الجوية وغيرها من المعلومات التي تعزز التحسن في المجالات الأخرى.

المؤشر العاشر: حجم السوق:

يؤثر حجم السوق على الإنتاجية لأن الأسواق الكبيرة تسمح للشركات باستثمار وفورات الحجم، حيث كانت الأسواق المتاحة للشركة قديمًا مقيدة بالحدود المحلية أي ما تنتجه الشركات يكون داخل الأسواق المحلية، وبالتالي تكون الشركات مفيدة بنسبة إنتاج معينة حسب الطلب، ولكن في عصر العولمة الحالي أصبحت الأسواق الدولية بديلاً عن الأسواق المحلية، ولاسيما بالنسبة للبلدان الصغيرة، وبالتالي أصبحت الصادرات خارج الحدود الوطنية بديلاً للطلب المحلي في تحديد حجم السوق بالنسبة للشركات المحلية (أي أصبح حجم السوق يقاس بحجم الصادرات) وبإدراج الأسواق المحلية والأجنبية على حد سواء في قياس حجم السوق مثلاً الاتحاد الأوروبي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينقسم إلى بلدان كثيرة، ولكن لديها سوق واحدة مشتركة للتصدير وهذا يضاعف الإنتاج للشركات[1].

ويعتمد مؤشر حجم السوق على المؤشرات الفرعية التالية حجم السوق المحلية وحجم السوق الأجنبية، الناتج المحلي الإجمالي والصادرات للدولة[2].

الجدول رقم (11) الترتيب والدرجة للدول حسب مؤشر حجم السوق حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي المتعلقة بالتنافسية 2011 – 2016

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
				الترتيب من 142	الدرجة من7	الترتيب من 144	الدرجة	الترتيب من148	الدرجة	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من 140	الدرجة	الترتيب من 138	الدرجة
آسيا	أ	1	الصين	2	6.17	2	6.82	2	6.85	2	6.86	1	6.98	1	7.00
	ب	2	الهند	3	6.16	3	6.24	3	6.25	3	6.26	3	6.44	3	6.43
	ج	6	ماليزيا	29	4.75	28	4.78	26	4.87	26	4.90	26	5.05	24	5.03
أوروبا	أ	11	سويسرا	39	4151	39	4.52	40	4.56	39	4.57	39	4.69	39	4.63
	ب	3	فرنسا	7	5.74	8	5.76	8	5.76	8	5.74	8	5.76	7	8.74
	ج	12	اليونان	42	4.42	46	4.38	48	4.37	49	4.34	52	4.31	56	4.23
أفريقيا	أ	8	جنـــوب أفريقيا	25	4.81	25	4.85	25	4.89	25	4.91	29	4.94	30	4.89
	ب	13	أثيوبيا	74	3.53	66	3.64	67	3.74	66	3.81	68	3.88	66	3.83
	ج	10	نيجيريا	34	4.59	33	4.63	32	4.66	33	4.70	25	5.07	26	4.99
أمريكـــا اللاتينية	أ	4	البرازيل	10	5.61	9	5.63	9	5.65	9	5.66	7	5.78	8	5.73
	ب	7	الأرجنتين	24	4.88	23	4.94	24	4.95	24	4.97	27	5.00	28	4.98
	ج	5	المكسيك	12	5.55	12	5.58	11	5.61	10	5.61	11	5.65	11	5.64
الـــدول العربية	أ	11	الإمارات	43	4.42	44	4.41	44	4.44	46	4.41	31	4.89	27	4.93
	ب	9	مصر	27	4.77	29	4.77	29	4.82	29	4.78	24	5.17	25	5.03
	ج	14	الأردن	88	3.17	84	3.23	87	3.29	88	3.30	76	3.66	75	3.56

* the Global Competitiveness Index 2011–2016,Ibid.

يبين الجدول رقم (11) تصدر كل من الصين بالترتيب (1) ثم الهند بالترتيب (2) من قارة آسيا ثم فرنسا من أوروبا للأعوام من 2011–2016 ثم تليها البرازيل بالترتيب(4) من قارة أمريكا اللاتينية التي سجلت ترتيباً ودرجة منخفضة في المؤشرات السابقة، ولكن حسب الجدول

(1) Xavier–I– Martina 2016, Global Competitiveness agendas to Reignite 14Growth Finding From the Global. Competitiveness index, world economy forum switzerland, P36

(2) Ibid, P 101

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسجل ترتيباً ودرجات متساوية في جميع السنوات لمؤشر حجم السوق، وأيضا المكسيك من أمريكا اللاتينية ومصر من الدول العربية.

وهذا يدل على أن الصين حسب تقرير التنافسية العالمية 2017 قد نجحت في جلب استثمارات كبيرة ساعدت على الإنتاج وزيادة حجم السوق المحلية والتصدير إلى السوق الأجنبية. أما بالنسبة للهند فهي تحتل مرتبة متقدمة يدل على زيادة عدد الشركات الأجنبية والإنتاج ولكن هذا المؤشر الوحيد الذي تتقدم فيه الهند مع تخلفها في المؤشرات السابقة وبين تقرير التنافسية العالمية لعام 2017 – 2018 أن الإشكالية في الهند التي تحد من النمو الاقتصادي بشكل لافت وبتقدير من 12 درجة حيث يتبين أن نسبة الفساد تساوي 9,2 من 12 وهي نسبة مرتفعة جدًا مقارنة مع التحويل الذي تأخذه بنسبة 8,2من 12 وأيضا عدم كفاية القدرة على الابتكار بنسبة 7,4 بسبب التخلف التكنولوجي، وهذه عوامل تحد من النمو الاقتصادي.

وكذلك بالنسبة لفرنسا والبرازيل التي تمتلك إنتاج وصادرات كبيرة جدًا. أما بقية الدول المتخلفة بالترتيب والدرجة فقد تبين أن معدل استقطاب الاستثمار منخفض جدًا، وتبين الإجراءات الحكومية الصعبة وعدم الاستقرار في تلك الدول والفساد المتغلغل فيها.

المؤشر الحادي عشر: تطور الأعمال:

تؤدي الممارسات التجارية المنظورة إلى زيادة الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات، ويتعلق تطور الأعمال التجارية بعنصرين مترابطين بشكل معقد: هما نوعية الشبكات التجارية العامة للدولة، ونوعية عمليات فرأدى الشركات وإستراتيجياتها، ولهذه العوامل أهمية خاصة بالنسبة للدول التي بلغت مرحلة متقدمة من التنمية، حيث استنفدت إلى حد كبير المصادر الأساسية لتحسين الإنتاجية ونوعية الأعمال التجارية في الدول، وعندما تكون الشركات والموردون من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطاع معين مترابطين في مجموعات متقاربة جغرافياً تزداد الكفاءة، وتزداد فرص الابتكار في العمليات والمنتجات، وأيضا تنخفض الحواجز التي تحول دون دخول الشركات الجديدة والعمليات والإستراتيجيات المتقدمة لفرادى الشركات مثل العلامة التجارية، التسويق، التوزيع، عمليات الإنتاج المتقدمة، إنتاج منتجات فريدة ومتطورة، تؤدي إلى زيادة الاقتصاد وإلى زيادة الأعمال المتطورة والحديثة عبر قطاعات الأعمال في الدول [1]. ومؤشر تطور الأعمال يعتمد على المؤشرات الفرعية التالية: كمية المورد المحلي، جودة المورد المحلي، تطوير المجموعات، طبيعة الميزة التنافسية المسيطرة على التوزيع الدولي، نطاق الشريك[2].

الجدول رقم (12) الترتيب والدرجة حسب مؤشر تطور الأعمال حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية 2011- 2016.

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
				الترتيب من142	الدرجة من7	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من 148	الدرجة	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من140	الدرجة	الترتيب من 138	الدرجة
آسيا	أ	6	الصين	37	4.37	45	4.25	45	4.31	43	4.38	38	4.32	34	4.41
	ب	7	الهند	43	4.27	40	4.31	42	4.38	57	4.18	52	401 5	35	4.39
	ج	3	ماليزيا	20	4.99	20	5.02	20	5.02	15	4.24	13	5.29	22	4.72
أوروبا	أ	1	سويسرا	3	5.82	2	5.796	2	5.75	2	5.79	1	5.79	1	5.80
	ب	4	فرنسا	14	5.14	21	5.00	21	5.00	22	4.98	20	5.06	14	5.22
	ج	13	اليونان	77	3.79	85	3074	83	3.84	74	3.91	74	3.84	69	3.87
أفريقيا	أ	5	جنوب أفريقيا	38	4.32	38	4.34	35	4.49	31	4.49	33	4.42	30	3.52
	ب	15	أثيوبيا	129	3.09	129	3.18	133	3.21	127	3.32	108	3.53	93	3.67
	ج	11	نيجيريا	64	3.96	66	3.96	75	3.89	87	3.78	94	3.65	99	3.61
أمريكا اللاتينية	أ	8	البرازيل	31	4.54	33	4.51	39	4.42	47	4.32	56	4.08	63	4.01
	ب	14	الأرجنتين	79	3.78	89	3.72	95	3.71	96	3.69	101	3.62	88	3.68
	ج	10	المكسيك	56	4.11	44	4.26	55	4.24	58	4.14	50	4.18	45	4.24
الدول العربية	أ	2	الإمارات	23	4.91	15	5.10	16	5.13	14	5.25	15	5.25	13	5.25
	ب	12	مصر	72	3.82	83	3.77	84	3.83	95	3.70	89	3.71	85	3.71
	ج	9	الأردن	68	3.88	55	4.16	47	4.30	42	4.40	40	4.31	36	4.37

* the Global Competitiveness Index 2011–2016,Ibid.

(1) The Global Competitiveness,index,2011,2012:Setting the Foundation Forstroug productivity,Ibid, p8.

(2) Global Competitiveness Report,2017, Select index component,Ibid.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (12) تصدر دول كل من سويسرا بالترتيب(1) تليها الإمارات بالترتيب (2) الدول العربية ثم ماليزيا بالترتيب(3) من قارة آسيا ثم فرنسا من قارة أوروبا بالترتيب (4) لمؤشر تطور الأعمال من الأعوام 2011 – 2016 بينما الدول الأخرى في حالة تقدم وتراجع في الترتيب الدرجة حسب السنوات من 2011– 2016 وهذا يدل على أن الدول المتقدمة بالجدول بسبب القدرة التكنولوجية الكبيرة لديها والاستثمار والشركات متعددة الجنسيات في مجالات متعددة أدت إلى إنتاج موارد بكمية كبيرة تناسب الأسواق، وكذلك الجودة المرتفعة لهذه الموارد وبين التكنولوجيا المتطورة أصبح لديهم القدرة على ابتكار موارد جديدة في أعمال تجارية مختلفة، وهذا يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للدولة والنمو الاقتصادي بينما الدول المتخلفة بالجدول يبين نقص التكنولوجيا لديها، وتفتقر إلى الابتكار لأن الحصول على التكنولوجيا بالمرتبة الأولى يتطلب الوصول إلى ابتكار موارد جديدة.

المؤشر الثاني عشر: الابتكار التكنولوجي:

على الرغم من أنه يمكن تحقيق مكاسب كبيرة عن طريق تحسين المؤسسات وبناء الهياكل الأساسية والحد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي أو تحسين رأس المال البشري فإن جميع هذه العوامل بما فيها أيضا كفاءة أسواق العمل والمال والسلع فهي تبدو في تناقص مستمر، حيث إن معايير المعيشة لا يمكن تعزيزها إلا من خلال الابتكار التكنولوجي، حيث يتم الابتكار بأهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات، حيث إنها تقترب من حدود المعرفة وإمكانية دمج التكنولوجيات الخارجية وتكييفها، ورغم أن البلدان الأقل تقدمًا لا تزال قادرة على تحسين إنتاجيتها من خلال اعتماد التكنولوجيات القائمة لديها أو إجراء تحسينات تدريجية في مجالات أخرى فإن البلدان التي بلغت مرحلة الابتكار في التنمية لم تعد كافية لزيادة الإنتاجية، ويجب على الشركات في هذه البلدان تصميم وتطوير منتجات وعمليات متطورة للمحافظة على الميزة التنافسية،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتطلب هذا بيئة مواتية للنشاط الابتكاري وتدعم القطاعات العام والخاص من حيث أن الاستثمار الكافي في البحث والتطوير من جانب القطاع الخاص وأيضا وجود مؤسسات بحثية علمية عالية الجودة من القطاع العام والتعاون المكثف في البحوث بين الجامعات والصناعة وحماية الملكية الفكرية وبالتالي نتيجة الضغوط المالية التي تواجها البلدان يجب أن تقاوم القطاعات العامة والخاصة الضغوط تلك[1].

الجدول رقم (13) الترتيب والدرجة للدول حسب مؤشر الابتكار التكنولوجي حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية العالمية 2011- 2016

القارة	الترتيب حسب المؤشر		الدولة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
				الترتيب من 142	الدرجة من7	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من148	الدرجة	الترتيب من144	الدرجة	الترتيب من140	الدرجة	الترتيب من138	الدرجة
آسيا	أ	5	الصين	29	3.92	33	3.85	32	3.89	32	3.91	31	3.89	30	4.04
	ب	7	الهند	38	3.58	41	3.56	41	3.62	49	3.53	42	3.65	29	4.05
	ج	3	ماليزيا	24	4.32	25	4.38	25	4.39	21	4.67	20	4.82	22	4.72
أوروبا	أ	1	سويسرا	1	5.77	1	5.78	2	5.70	2	5.70	1	5.76	1	5.80
	ب	2	فرنسا	17	4.72	17	4.91	19	4.68	19	4.74	18	4.88	17	4.92
	ج	11	اليونان	88	2.98	87	3.00	87	3.08	79	3.18	77	3.23	72	3.30
أفريقيا	أ	6	جنوب أفريقيا	41	3.53	42	3.55	39	3.64	43	3.64	38	3.69	35	3.85
	ب	13	أثيوبيا	111	2.76	114	2.73	121	2.76	109	2.87	81	3.21	57	3.40
	ج	14	نيجيريا	82	3.01	78	3.10	100	3.00	114	2.82	117	2.78	113	2.90
أمريكا اللاتينية	أ	10	البرازيل	44	3.50	49	3.42	55	3.42	62	3.31	84	3.16	100	3.10
	ب	12	الأرجنتين	78	3.08	91	2.98	104	2.99	97	3.04	93	4.11	81	3.24
	ج	9	المكسيك	63	3.19	56	3.33	61	3.35	61	3.31	59	3.38	55	3.41
الدول العربية	أ	4	الإمارات	28	3.96	28	4.18	28	4.22	24	4.41	26	4.41	25	4.57
	ب	15	مصر	103	2.84	109	2.84	120	2.79	124	2.65	120	2.75	122	2.75
	ج	8	الأردن	77	3.08	57	3.32	53	3.44	41	3.64	40	3.67	40	3.73

* the Global Competitiveness Index 2011–2016Ibid.

يبين الجدول رقم (13) تصدر دول سويسرا بالترتيب(1) ثم فرنسا بالترتيب(2) من قارة أوروبا ثم دولة ماليزيا بالترتيب (3) من قارة آسيا ثم الإمارات بالترتيب(4) من الدول العربية والصين من قارة آسيا بالترتيب (5) لمؤشر الابتكار التكنولوجي من الأعوام 2011- 2016 وتراجع بقية الدول وتسجيل ترتيب ودرجة منخفضة.

(1) Ibid,p8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا يدل على اهتمام تلك الدول بالقدرة على الابتكار من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص، والإنفاق على البحث العلمي لتطويره وتطوير جودة المؤسسات، وهذا أيضا يدل على تراجع بقية الدول بالبحث العلمي والتعاون بين المؤسسات، ويبين الجدول أيضا تراجع بعض الدول العربية مثل مصر التي تحتل الترتيب الأخير في الجدول ثم دول قارة أمريكا اللاتينية.

ملاحظات عامة بخصوص المؤشرات

- هذه المؤشرات تبين مدى تقدم أو تراجع الدولة في القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي.
- جميع المؤشرات الأثني عشر مترابطة مع بعضها بحيث إن أي تراجع في مؤشر يؤثر على قدرة الدولة في التنافسية الدولية.
- تبين من خلال المؤشرات أن بعض الدول تحتل ترتيباً متقدماً في مؤشر بغض النظر عن المؤشرات الأخرى مثلا في المؤشر الأول حصلت بعض الدول الأوروبية والإمارات من الدول العربية على الترتيب المتقدم، وأيضا في المؤشر الثاني والثالث ولكن في المؤشر الرابع حصلت اليونان المتراجعة في الترتيب على ترتيب جيد في هذا المؤشر، وأيضا في المؤشر السادس تقدمت دول الإمارات وجنوب أفريقيا وماليزيا على الدول الأوروبية التي تصدرت في أغلب المؤشرات وفي المؤشر الثامن تصدرت جنوب أفريقيا على بقية الدول المتقدمة.
- سيطرت الدول مثل سويسرا وفرنسا على معظم المؤشرات والإمارات وماليزيا والصين أيضا في مؤشرات أخرى يدل على أن هذه الدول متقدمة مقارنة بالدول بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تبين المؤشرات أن السبب الأكبر لتراجع الدول هو عامل الفساد الذي يسيطر على دول الجنوب وعدم الاستقرار، السياسي والجريمة والسرقة وغيرها من العوامل التي هي ذات تأثير سلبي على تقدم الدول عكس الدول المتقدمة التي تسجل معدلات فساد تكاد تكون معدومة مثل فرنسا وسويسرا.
- يوضح مؤشر الاستعداد التكنولوجي سيطرة الدول المتقدمة على هذا المؤشر، وبالتالي الدول النامية ستحاول الحصول على التكنولوجيا وتكون تبعية لتلك الدول للحصول عليها.

المطلب الثاني: العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية

يتبين من خلال الجداول الموجوده بالملاحق من (1-15) المتعلقة بالعوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية أن **دولة الصين في الجدول رقم (1)** كان أعلى عامل هو الحصول على التمويل بمجموع (74.6من 162) درجة وأقل عامل هو الجريمة والسرقة بدرجة (8.9 من 162) ثم يليهما عامل الفساد بدرجة (56.4) وبالتالي يتبين أن دولة الصين مع حصولها على تمويل كبير إلا أن عامل الفساد يوثر في تقدمها وحصولها على مراكز متأخرة ببعض مؤشرات التنافسية العالمية.

يبين الجدول رقم(2) أن دولة الهند كان أعلى عامل لديها هو الفساد بدرجة (78.8 من162) وأقل عامل هو سوء الصحة العامة بدرجة (16.7) مع تسجيل درجات مرتفعة نوعا ما في العوامل الأخرى من حيث عدم الاستقرار السياسي والجريمة والسرقة، وهذا الفساد المرتفع أدى إلى الترتيب المتراجع جدا في مؤشرات التنافسية العالمية لدول عينة الدراسة، وأيضا في الترتيب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنافسي، لأن الفساد يحمل الدولة المزيد من الأعباء المالية بدلا من استخدامها في مجالات أخرى.

يبين الجدول رقم (3) أن دولة ماليزيا كان أعلى عامل هو الفساد بدرجة(70.57من 166)وأقل عامل هو سوء الصحة بدرجة (5.6) وهذا بدوره أدى أيضا إلى تراجعها في بعض مؤشرات التنافسية مثل البنية التحتية والاستعداد التكنولوجي وحجم السوق وعدم تقدمها على سويسر والإمارات وغيرها.

يبين الجدول رقم(4) أن دولة سويسرا كان أعلى عامل لديها هو القوى العاملة غير المتعلمة بدرجة (91.6من 166) وأقل عامل هو سوء الصحة(1.8) والفساد(7) والجريمة والسرقة، وهذا يدل على أن معدل الفساد شبه المعدوم أدى إلى التحسن في المؤشرات كافة وتصدر أغلب مؤشرات التنافسية.

يبين الجدول رقم(5) أن دولة فرنسا أعلى عامل كان عامل لديها الانظمة الضريبية بدرجة (93.8من174) وأقل العوامل الجريمة والسرقة، وسوء الصحة (0.8) والفساد، وهذا بدوره أدى إلى التحسن في مؤشرات التنافسية وحصولها على ترتيب جيد.

يبين الجدول رقم(6) أن دولة اليونان أعلى عامل لديها هو عدم الكفاءة البيروقراطية بدرجة (105.4من 170) وأقل عامل هو الجريمة والسرقة بدرجة(0.4) مع نسبة فساد كبيرة وهذه العوامل أدت إلى الترتيب المتراجع جد في التنافسية والمؤشرات لدول العينة.

يبين الجدول رقم(7) أن دولة جنوب أفريقيا أعلى عامل هو عدم الكفاءة البيروقراطية بدرجة (114.4من170) وأقل عامل هو عدم الاستقرار للحكومات جعلها في ترتيب متراجع أيضا.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (8) أن دولة أثيوبيا كان أعلى عامل هو الفساد بدرجة (69.2 من 166) وأقل عامل هو سوء الصحة بدرجة (5.1) وهذا بدورة أدى أيضا إلى تراجعها في مؤشرات التنافسية تراجعا كبيرا وفي الترتيب التنافسي العالمي.

يبين الجدول رقم (9) أن دولة نيجيريا كان أعلى عامل لديها هو الفساد بدرجة (112.3 من 174) وأقل عامل هو سوء الصحة، وهذا بدوره أدى أيضا إلى تراجعها في مؤشرات التنافسية تراجعا كبيرا وفي الترتيب التنافسي العالمي.

يبين الجدول رقم (10) أن دولة البرازيل أعلى عامل لديها هو الضرائب وبدرجة (101.3من166) وأقل عامل هو سوء الأخلاقيات في العمل بدرجة(4.3)

أيضا يبين الجدول رقم (11) أن دولة الأرجنتين أعلى عامل هو الفساد(73.9) والتضخم أيضا وأقل عامل هو عدم الاستقرار الحكومي بدرجة(4.6)

يبين الجدول رقم (12) أن دولة المكسيك أعلى عامل هو الفساد بدرجة (107.9 من 174) وأقل عامل هو عدم الاستقرار السياسي بدرجة(14)

ويتبين أن دول أمريكا اللاتينية تعاني من عوامل الفساد والضرائب المتراكمة بدرجة كبيرة جدا التي مما يؤثر على الترتيب التنافسي والمؤشرات للتنافسية التي تحتل فيها دول أمريكا اللاتينية ترتيبات متراجعة جدا مقارنة مع الدول الأخرى.

يبين الجدول رقم (13) أن دولة الأردن أعلى عامل لديها هو الأنظمة الضريبية بدرجة (96.2من 176) وأقل عامل هو سوء الصحة بدرجة (6)

يبين الجدول رقم (14) أن دولة مصر أعلى عامل لديها هو عدم الاستقرار السياسي بدرجة (107.3من174) وأقل عامل هو سوء الصحة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم(15) أن دولة الإمارات أعلى عامل لديها هو أنظمة العمل التقييدية بدرجة (109.7من 170) وأقل عامل هو الانظمة الضريبية لتنافس الإمارات الدول المتقدمة مثل سويسرا وفرنسا بل وتتقدم عليها في بعض المؤشرات للتنافسية العالمية.

ويتضح مما سبق أن عامل الفساد هو الأكثر سيطرة على الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية والأردن ومصر من الدول العربية واليونان من أوروبا ودول أفريقيا، وهذا يجعل الفجوة تزداد بين دول الشمال والجنوب، ويجعل دول الجنوب في حالة اعتماد دائم على دول الشمال. وأيضا وجود دول مثل الإمارات تسجل معدل فساد متدني جدا يجعلها في مصاف الدول المتقدمة، وبالتالي يتبين أن عامل الجغرافيا ليس له علاقة بتقدم الدول وتراجعها، مثلا الأردن ومصر متراجعة في الترتيب التنافسي ولكن الإمارات متقدمة في الترتيب والمؤشرات مقارنة بالدول الأخرى، أيضا اليونان من أوروبا متراجعة جدا مع وجود دول متقدمة مثل سويسرا.

ومن ناحية الابتكار فإن جميع الدول لم تصل إلى الابتكار الوافي لأن الابتكار أي الوصول إلى المعرفة كما أسلفنا سابقا بمؤشر الابتكار، وهذا يتطلب تكنولوجيا متقدمة جدا. بينما تسجل دول سويسرا وفرنسا واليونان معدلات تكاد أن تكون معدومة في الصحة والجريمة والسرقة.

بينما يوجد دول تشهد استقراراً في الحكومات مثل الإمارات وعدم وجود استقرار سياسي مثل الأرجنتين ومصر وغيرها من الدول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العلاقة بين الترتيب التنافسي وحجم المشاركة عالميا لدول العينة حسب الاجتماعات السنوية لمنتدى دافوس

يتحدث هذا الفصل عن الاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي من عام 2011-2016 وعدد الحضور وابرز الشخصيات لكل اجتماع، ومن ثم معرفة حجم المشاركة لكل دولة من دول عينة الدراسة في كل اجتماع، والترتيب التنافسي لكل دولة حسب تقارير المنتدى عن التنافسية، وبعد ذلك معرفة هل يوجد علاقات ارتباط بين الترتيب التنافسي وحجم المشاركة عالميا، وأيضا يتناول هذا الفصل الترتيب التنافسي وحجم المشاركه لعينة الدراسة من الدول مقارنة بدول العالم، والعلاقة بين الترتيب لدول العينة من مجموع الدول في التنافسية العالمية، ولدول العينة نفسها.

المبحث الأول: الاجتماعات السنوية 2011-2016

1. الاجتماع السنوي لعام 2011 ([1])

عقد هذا الاجتماع في مدينة دافوس السويسرية بتاريخ 26-30-1-2011 وحضر الاجتماع أكثر من2500 شخصية من 77 دولة من قطاعات مختلفة من الشركات والمجلات والوكالات الدولية والجامعات. حيث حضر الاجتماع 12 رئيس وزراء و43 وزيراً و34 سفيراً ومن أهم الشخصيات التي حضرت الاجتماع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الالمانية انجيلا ميركل والرئيس المكسيكي فيلبي كالديرون ورئيس الدومينيكان ernesto cordero والرئيس الروسي ديمتري ميديديف.

(1) . WEF, List of Participants, docs, World Economic Forum Annual Meeting,

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. الاجتماع السنوي لعام 2012[1]

عقد هذا الاجتماع في الصين بتاريخ 11-13-9-2012 وحضر الاجتماع شخصيات مهمة من74دولة من قطاعات مختلفة من الشركات والمجلات والوكالات الدولية والجامعات من دول مختلفة، حيث حضر الاجتماع 44 وزيراً و8 رؤساء وزراء و7سفراء، ومن أهم الشخصيات التي حضرت الاجتماع الرئيس البريطاني والفرنسي والبولندي والصيني ولاتفيا وإيطاليا.

3. الاجتماع السنوي لعام 2013

عقد هذا الاجتماع في مدينة دافوس السويسرية بتاريخ 23-27-1-2013 وحضر الاجتماع أكثر من 2500 شخصية من رجال الأعمال من القطاع العام والخاص وقادة المجتمع من88 دولة من الدول التي شاركت في الاجتماع.وحضر الاجتماع 155 وزيراً و37 رئيس وزراء و41 سفيراً و7من قادة الدول وهم الرئيس الأيسلندي olafar raghar ،الرئيس النيجيري goodluck ebele والرئيس البنمي ricardo martinelli ،والرئيس الأسرائيلي شمعون بيريز، ورئيس غواتيلاما ott perez molina ،الملكة رانيا العبدالله من الأردن، ورئيس جنوب أفريقيا jacop g,zuma.[2]

(1) List of Participants2012,Ibid.

(2) WEF, List of Participants,2013, docs, World Economic Forum Annual Meeting .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. الاجتماع السنوي لعام 2014:[1]

عقد هذا الاجتماع في مدينة دافوس السويسرية بتاريخ 22-24-1-2014 وحضر الاجتماع أكثر من 2500 شخصية من رجال الأعمال من القطاع العام والخاص وقادة المجتمع من 97 دولة التي شاركت في الاجتماع.[2] وحضر الاجتماع 162 وزيراً و32 رئيس وزراء وخمس سفراء و12رئيس دولة، وهم الرئيس الايراني حسن روحاني، الرئيس البرازيلي ديلما روسيف، الرئيس السنغالي mackz sall، الرئيس الاذربيجاني llhamalizev، رئيس إقليم كردستان مسعود برازاني، رئيس غينيا alpha coude ،رئيس منغوليا tsakhiagiin elbegdorj ، رئيس أستونيا thoomas hendrik ،رئيس تنزانياjakay kikwete ،رئيس بنما ريكاردو مارتينيلا وملكة بلجيكيا

5. الاجتماع السنوي لعام 2015[3]

عقد هذا الاجتماع في مدينة دافوس السويسرية بتاريخ21-24-1-2015 وحضر الاجتماع أكثر من 2500 شخصية من رجال الأعمال من القطاع العام والخاص وقادة المجتمع من 107دول شاركت في الاجتماع.[4] وحضر الاجتماع 97وزير و23رئيس وزراء و15 رئيس دولة وهم رئيس أذربيجان llham aliyev ،ملك بلجيكيا philippe ،الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، رئيس أستونيا thoomas hendrik ،رئيس فرنسا فرانسو أولاند، رئيس غانا john

(1) List of Participants2014,Ibid.

(2).CNN, Davos: World Economic Forum in numbers, January 24, 2014,on this linkhttp://edition.cnn.com/2014/01/24/business/davos-in-numbers/index.html

(3) List of Participants2014,Ibid.

(4).Jennifer Rankin, Davos – a complete guide to the World Economic Forum, 21 January 2015,on this linkhttps://www.theguardian.com/business/2015/jan/21/-sp-davos-guide-world-economic-forum.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

dramani ،رئيس غينيا alpha conde ،رئيس إسرائيل شمعون بيريز، الملك عبدالله الثاني بن الحسين، رئيس كينيا uhuru kenzatta ،رئيس ليتوانيا dalia grybauskaite ، رئيس مالي ibrahim boubacar ،رئيس منغوليا tsakhiagiin elbegdorj ،رئيس بنما juan carlos varela ، رئيس البيرو ollanta moises ،الرئيس التنزاني jakaza m,kikwete ،الرئيس الاوكراني petro poroshenko

6. الاجتماع السنوي لعام 2016

عقد هذا الاجتماع في مدينة دافوس السويسرية بتاريخ 20-23-1-2016 وحضر الاجتماع أكثر من 2500 شخصية من رجال الأعمال من القطاع العام والخاص وقادة المجتمع من 83 دولة شاركت في الاجتماع.[1] وحضر الاجتماع 138 وزيراً و33 رئيس وزراء و5سفراء و17 رئيس دولة منهم رئيس مالي ibrahim boubacar ،رئيس نيجيريا goodluck ebele ،رئيس جنوب أفريقيا bambang brodjonegovo ، رئيس منغوليا tsakhiagiin elbegdorj ،رئيس أذربيجان، الملكة رانيا العبدالله ،رئيس الأرجنتين.

1.wef, Who's coming to Davos 2016?, Global Agenda,on this link https://www.weforum.org/agenda/2016/01/who-s-coming-to-davos-2016 /

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: ترتيب التنافسية والمشاركة العالمية

المطلب الأول: التنافسية العالمية

الجدول رقم (14) ترتيب الدول في التنافسية العالمية من الأعوام 2011-2016

الدولة	2011من 142دولة	2012من144 دولة	2013من148 دولة	2014من144 دولة	2015من 140دولة	2016من 138
الصين	26	29	29	28	28	28
الهند	56	59	60	71	55	39
ماليزيا	21	25	24	20	18	25
فرنسا	18	21	23	23	22	21
سويسرا	1	1	1	1	1	1
اليونان	90	96	91	81	81	86
جنوب أفريقيا	50	52	53	56	49	47
نيجيريا	127	115	120	127	124	109
أثيوبيا	106	121	127	118	91	127
البرازيل	53	48	56	57	75	81
المكسيك	58	53	55	61	51	57
الأرجنتين	85	94	104	104	106	104
مصر	94	107	118	119	116	115
الأردن	71	64	68	64	64	63
الإمارات	27	24	19	12	17	16

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى المصادر التالية:

*Xavier sala – I – martin and others, 2011, the global competitiveness Index 2011 setting the foundation for stronger productivity, world economy forum, Switzerland, P15.

*Xavier sala – I – martin and others,2012, , the global competitiveness Index 2012Strengthening Recovery by Raising Productivity, , world economy forum, Switzerland,p13.

*Xavier sala – I – martin and others,2012, , the global competitiveness Index 2013–2014: Sustaining Growth, Building Resilience, world economy forum, Switzerland,P15.

*XAVIER SALA-I-MARTÍN and others, 2015Reaching Beyond the New Normal: Findings from the Global Competitiveness Index 2015–2016, , The Global Competitiveness Index 2015–2016

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*RICHARD SAMANS, 2016Competitiveness Agendas to Reignite Growth: Findings from the Global Competitiveness Index , The Global Competitiveness Index 2015–2016 Rankings,wef, Switzerland,p 7

يظهر الجدول(14)أنه في عام 2011 جاءت دولة سويسرا في المرتبة الأولى من بين (142) دولة من دول العالم من حيث ترتيب التنافسية العالمية، تلتها دولة فرنسا، حيث جاءت في الترتيب (18)، ثم دولة ماليزيا في الترتيب (21)، ثم دولة الصين في الترتيب (26) وتلتها دولة الإمارات في الترتيب(27)، ثم دولة جنوب أفريقيا في الترتيب(50)، ودولة البرازيل في الترتيب(53)، ثم دولة الهند في الترتيب(56)، فيما جاءت دولة المكسيك في الترتيب(58)، ودولة الأردن في الترتيب(71)، تلتها دولة الأرجنتين في الترتيب (85)، ثم دولة اليونان في الترتيب(90) تلتها دولة مصر في الترتيب(94) ودولة أثيوبيا في الترتيب(106) وأخيرا دولة نيجيريا في الترتيب (127).

وأما في عام 2012 جاءت دولة سويسرا في المرتبة الأولى من بين (144) دولة من دول العالم من حيث ترتيب التنافسية العالمية، تلتها دولة فرنسا حيث جاءت في الترتيب (21)، ثم دولة الإمارات في الترتيب (24)، ثم دولة ماليزيا في الترتيب (25) وتلتها دولة الصين في الترتيب(29)، ثم دولة البرازيل في الترتيب(48)، ودولة جنوب أفريقيا في الترتيب(52)، ثم دولة المكسيك في الترتيب(53)، فيما جاءت دولة الهند في الترتيب(59)، ودولة الأردن في الترتيب(64)، تلتها دولة الأرجنتين في الترتيب (94)، ثم دولة اليونان في الترتيب(96) تلتها دولة مصر في الترتيب(107) ، ثم دولة نيجيريا في الترتيب(115) وأخيرا دولة أثيوبيا في الترتيب(121).

وفي عام 2013 حافظت دولة سويسرا على المرتبة الأولى من بين (148) دولة من دول العالم من حيث ترتيب التنافسية العالمية، تلتها دولة الإمارات حيث جاءت في الترتيب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(19)، ثم دولة فرنسا في الترتيب (23)، ثم دولة ماليزيا في الترتيب (24) وتلتها دولة الصين في الترتيب(29)، ثم دولة جنوب أفريقيا في الترتيب(53)، ودولة المكسيك في الترتيب(55)، ثم دولة البرازيل في الترتيب(56)، فيما جاءت دولة الهند في الترتيب(60)، ودولة الأردن في الترتيب(68)، تلتها دولة اليونان في الترتيب (91)، ثم دولة الأرجنتين في الترتيب(104) تلتها دولة مصر في الترتيب(118) ، ثم دولة نيجيريا في الترتيب(120) وأخيرا دولة أثيوبيا في الترتيب(127).

وفي عام 2014 حافظت دولة سويسرا على المرتبة الأولى من بين (140) دولة من دول العالم من حيث ترتيب التنافسية العالمية، تلتها دولة الإمارات حيث جاءت في الترتيب (12)، ثم دولة ماليزيا في الترتيب (20)، ثم دولة فرنسا في الترتيب (23) وتلتها دولة الصين في الترتيب(28)، ثم دولة جنوب أفريقيا في الترتيب(56)، ودولة البرازيل في الترتيب(57)، ثم دولة المكسيك في الترتيب(61)، فيما جاءت دولة الأردن في الترتيب(64)، ودولة الهند في الترتيب(71)، تلتها دولة اليونان في الترتيب (81)، ثم دولة الأرجنتين في الترتيب(104) تلتها دولة أثيوبيا في الترتيب(118)، ثم دولة مصر في الترتيب(119) وأخيرا دولة نيجيريا في الترتيب(127).

وأما في عام 2015 حافظت دولة سويسرا على المرتبة الأولى من بين (144) دولة من دول العالم من حيث ترتيب التنافسية العالمية، تلتها دولة الإمارات حيث جاءت في الترتيب (17)، ثم دولة ماليزيا في الترتيب (18)، ثم دولة فرنسا في الترتيب (22) وتلتها دولة الصين في الترتيب(28)، ثم دولة جنوب أفريقيا في الترتيب(49)، ودولة المكسيك في الترتيب(51)، ثم دولة الهند في الترتيب(55)، فيما جاءت دولة الأردن في الترتيب(64)، ودولة البرازيل في الترتيب(75)، تلتها دولة اليونان في الترتيب (81)، ثم دولة أثيوبيا في الترتيب (91) ثم دولة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرجنتين في الترتيب(106) تلتها دولة مصر في الترتيب(116)، وأخيرا دولة نيجيريا في الترتيب (124).

وأما في عام 2016 حافظت دولة سويسرا على المرتبة الأولى من بين (138) دولة من دول العالم من حيث ترتيب التنافسية العالمية، تلتها دولة الإمارات حيث جاءت في الترتيب (16)، ثم دولة فرنسا في الترتيب (21)، ثم دولة ماليزيا في الترتيب (25) وتلتها دولة الصين في الترتيب(28)، ثم دولة الهند في الترتيب(39)، ثم دولة جنوب أفريقيا في الترتيب(47)، ودولة المكسيك في الترتيب(57)، ثم دولة الأردن في الترتيب(63)، ودولة البرازيل في الترتيب(81)فيما جاءت دولة اليونان في الترتيب (86)، تلتها دولة الأرجنتين في الترتيب (104)، ثم دولة نيجيريا في الترتيب(109) ثم دولة مصر في الترتيب(115)، وأخيرا دولة أثيوبيا في الترتيب(127).

ومن خلال ذلك نلاحظ أن هناك دولاً حافظت على ترتيبها بالتنافسية العالمية وهي دولة سويسرا، ودول تراجعت في ترتيبها بالتنافسية العالمية وهي (الصين، فرنسا، ماليزيا، أثيوبيا، البرازيل، الأرجنتين، مصر) ودولاً تقدمت في ترتيبها بالتنافسية العالمية وهي (الهند، اليونان، جنوب أفريقيا، نيجيريا، المكسيك، الأردن، الإمارات).

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الترتيب العالمي للمشاركه:

الجدول رقم (15) ترتيب الدول في المشاركة العالمية من الأعوام 2011-2016

الدولة	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الصين	9	1	10	10	10	9
الهند	6	5	4	4	5	5
ماليزيا	39	22	33	42	30	35
فرنسا	7	11	6	6	6	8
سويسرا	3	8	3	3	3	3
اليونان	44	71	55	66	81	64
جنوب أفريقيا	11	7	9	9	11	11
نيجيريا	52	15	29	17	28	29
أثيوبيا	57	70	60	78	80	76
البرازيل	30	47	21	14	17	18
المكسيك	23	31	19	15	13	17
الأرجنتين	45	72	44	48	37	38
مصر	41	16	36	35	31	53
الأردن	40	32	45	43	56	65
الإمارات	15	59	11	11	9	12

الجدول استنادا إلى المصادر التالية

*WEF, List of Participants, docs, World Economic Forum Annual Meeting,2011—2016.

يظهر الجدول(15) أنه في عام 2011 جاءت دولة سويسرا في المرتبة الثالثة من حيث ترتيب المشاركه العالمية، تلتها دولة الهند، حيث جاءت في الترتيب (6)، ثم دولة فرنسا في الترتيب (7)، ثم دولة الصين في الترتيب (9) وتلتها دولة جنوب أفريقيا في الترتيب(11)، ثم دولة الإمارات في الترتيب(15)، ودولة المكسيك في الترتيب(23)، ثم دولة البرازيل في الترتيب(30)، فيما جاءت دولة ماليزيا في الترتيب(39)، ودولة الأردن في الترتيب(40)، تلتها دولة مصر في الترتيب (41)، ثم دولة اليونان في الترتيب(44) تلتها دولة الأرجنتين في الترتيب(45) ودولة نيجيريا في الترتيب(52) وأخيرا دولة أثيوبيا في الترتيب (57).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما في عام 2012 جاءت دولة الصين في المرتبة (1) من حيث ترتيب المشاركه العالمية ، تلتها دولة الهند حيث جاءت في الترتيب (5)، ثم دولة جنوب أفريقيا في الترتيب (7)، ثم دولة سويسرا في الترتيب (8) وتلتها دولة فرنسا في الترتيب(11)، ثم دولة نيجيريا في الترتيب(15)، ودولة مصر في الترتيب(16)، ثم دولة ماليزيا في الترتيب(22)، فيما جاءت دولة المكسيك في الترتيب(31)، ودولة الأردن في الترتيب(32)، تلتها دولة البرازيل في الترتيب (47)، ثم دولة الإمارات في الترتيب(59) تلتها دولة أثيوبيا في الترتيب(70) ، ثم دولة اليونان في الترتيب(71) وأخيرا دولة الأرجنتين في الترتيب(72).

وفي عام 2013 جاءت دولة سويسرا في المرتبة (3) من حيث ترتيب المشاركة العالمية، تلتها دولة الهند حيث جاءت في الترتيب (4)، ثم دولة فرنسا في الترتيب (6)، ثم دولة جنوب أفريقيا في الترتيب (9) وتلتها دولة الصين في الترتيب(10)، ثم دولة الإمارات في الترتيب(11)، فيما جاءت دولة المكسيك في الترتيب(19)، ودولة البرازيل في الترتيب(21)، ثم دولة نيجيريا في الترتيب(29)، فيما جاءت دولة ماليزيا في الترتيب(33)، ودولة مصر في الترتيب(36)، تلتها دولة الأرجنتين في الترتيب (44)، ثم دولة الأردن في الترتيب(45) تلتها دولة اليونان في الترتيب(55)، وأخيرا دولة أثيوبيا في الترتيب(60).

وفي عام 2014 جاءت دولة سويسرا في المرتبة (3) من حيث ترتيب المشاركة العالمية، تلتها دولة الهند حيث جاءت في الترتيب (4)، ثم دولة فرنسا في الترتيب (6)، ثم دولة جنوب أفريقيا في الترتيب (9) وتلتها دولة الصين في الترتيب(10)، ثم دولة الإمارات في الترتيب(11)، ودولة البرازيل في الترتيب(14)، ثم دولة المكسيك في الترتيب(15)، فيما جاءت دولة نيجيريا في الترتيب(17)، ودولة مصر في الترتيب(35)، تلتها دولة ماليزيا في الترتيب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(42)، ثم دولة الأردن في الترتيب(43) تلتها دولة الأرجنتين في الترتيب(48)، ثم دولة اليونان في الترتيب(66) وأخيرا دولة أثيوبيا في الترتيب(78).

وأما في عام 2015 فقد حافظت دولة سويسرا على المرتبة (3) من حيث ترتيب المشاركة العالمية، تلتها دولة الهند حيث جاءت في الترتيب (5)، ثم دولة فرنسا قي الترتيب (6)، ثم دولة الإمارات في الترتيب (9) وتلتها دولة الصين في الترتيب(10)، ثم دولة جنوب أفريقيا في الترتيب(11)، ودولة المكسيك في الترتيب(13)، ثم دولة البرازيل في الترتيب(17)، فيما جاءت دولة نيجيريا في الترتيب(28)، ودولة ماليزيا في الترتيب(30)، تلتها دولة مصر في الترتيب (31)، ثم دولة الأرجنتين في الترتيب(37) ثم دولة الأردن في الترتيب(56) تلتها دولة أثيوبيا في الترتيب(80)، واخيرا دولة اليونان في الترتيب(81).

وفي عام 2016 حافظت دولة سويسرا أيضا على المرتبة (3) من حيث ترتيب المشاركه العالمية، تلتها دولة الهند حيث جاءت في الترتيب (5)، ثم دولة فرنسا حيث جاءت في الترتيب (8)، ثم دولة الصين في الترتيب (9)، ثم دولة جنوب أفريقيا في الترتيب (11) وتلتها دولة الإمارات في الترتيب(12)، ثم دولة المكسيك في الترتيب(17)، ثم دولة البرازيل في الترتيب(18)، ودولة نيجيريا في الترتيب(29)، ثم دولة ماليزيا في الترتيب(35)، ودولة الأرجنتين في الترتيب(38)فيما جاءت دولة مصر في الترتيب(53)، تلتها دولة اليونان في الترتيب (64)، ثم دولة الأردن في الترتيب(65)، وأخيرا دولة أثيوبيا في الترتيب(76).

ومن خلال ذلك نلاحظ أن هناك دولاً حافظت على ترتيبها بالمشاركه العالمية وهي دولة سويسرا. باستثناء عام 2012، ودولاً تراجعت في ترتيبها بالمشاركه العالمية وهي ،(فرنسا، اليونان، أثيوبيا مصر، الأردن) ودولاً تقدمت في ترتيبها بالمشاركة العالمية وهي(الهند، نيجيريا،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ماليزيا، البرازيل، الإمارات، المكسيك، الأرجنتين). ودولاً شهدت تقدما تارة وتراجعا تارة أخرى (الصين، جنوب أفريقيا).

المطلب الثالث: ترتيب التنافسية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (16) ترتيب دول العينة في التنافسية العالمية مقارنة بدول العينة نفسها من الأعوام 2011-2016

الدولة	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الصين	4	4	5	5	5	4
الهند	2	2	2	2	2	2
ماليزيا	9	8	10	11	10	10
فرنسا	3	5	3	3	3	3
سويسرا	1	1	1	1	1	1
اليونان	12	14	14	14	15	13
جنوب أفريقيا	5	3	4	4	6	5
نيجيريا	14	6	9	9	9	9
أثيوبيا	15	13	15	15	14	15
البرازيل	8	11	8	7	8	8
المكسيك	7	9	7	8	7	7
الأرجنتين	13	15	12	13	12	11
مصر	11	7	11	10	11	12
الأردن	10	10	13	12	13	14
الإمارات	6	12	6	6	4	6

*Ibid

يظهر الجدول(16) أنه في عام 2011 جاءت دولة سويسرا في المرتبة الأولى من حيث ترتيب التنافسية لدول العينة البالغ عددها (15) دولة، تلتها دولة الهند في المرتبة(2)، ثم دولة فرنسا في المرتبة (3)، ثم دولة الصين في المرتبة (4) وتلتها دولة جنوب أفريقيا في المرتبة(5)، ثم دولة الإمارات في المرتبة(6)، ودولة المكسيك في المرتبة (7)، ثم دولة البرازيل في المرتبة(8)، فيما جاءت دولة ماليزيا في المرتبة (9)، ودولة الأردن في المرتبة (10)، تلتها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة مصر في المرتبة (11)، ثم دولة اليونان في المرتبة (12) تلتها دولة الأرجنتين في المرتبة (13) ودولة نيجيريا في المرتبة (14) وأخيرا دولة أثيوبيا في المرتبة (15).

وأما في عام 2012 فقد جاءت دولة سويسرا في المرتبة الأولى من حيث ترتيب التنافسية لدول العينة البالغ عددها (15) دولة، تلتها دولة الهند في المرتبة (2)، ثم دولة جنوب أفريقيا في المرتبة (3)، ثم دولة الصين في المرتبة (4) وتلتها دولة فرنسا في المرتبة(5)، ثم دولة نيجيريا في المرتبة(6)، ودولة مصر في المرتبة(7)، ثم دولة ماليزيا في المرتبة(8)، فيما جاءت دولة المكسيك في المرتبة (9)، ودولة الأردن في المرتبة (10)، تلتها دولة البرازيل في المرتبة (11)، ثم دولة الإمارات في المرتبة (12) تلتها دولة أثيوبيا في المرتبة (13) ودولة اليونان في المرتبة (14) وأخيرا دولة الأرجنتين في المرتبة (15).

وفي عام 2013 حافظت دولة سويسرا على المرتبة الأولى من حيث ترتيب التنافسية لدول العينة البالغ عددها (15) دولة، تلتها دولة الهند في المرتبة(2)، ثم دولة فرنسا في المرتبة (3)، ثم دولة جنوب أفريقيا في المرتبة (4) وتلتها دولة الصين في المرتبة(5)، ثم دولة الإمارات في المرتبة(6)، ودولة المكسيك في المرتبة(7)، ثم دولة البرازيل في المرتبة(8)، فيما جاءت دولة نيجيريا في المرتبة (9)، ودولة ماليزيا في المرتبة (10)، تلتها دولة مصر في المرتبة (11)، ثم دولة الأرجنتين في المرتبة (12) تلتها دولة الأردن في المرتبة (13) ودولة اليونان في المرتبة (14) وأخيرا دولة أثيوبيا في المرتبة (15).

وفي عام 2014 حافظت دولة سويسرا على المرتبة الأولى من حيث ترتيب التنافسية لدول العينة البالغ عددها (15) دوله، تلتها دولة الهند في المرتبة(2)، ثم دولة فرنسا في المرتبة (3)، ثم دولة جنوب أفريقيا في المرتبة (4) وتلتها دولة الصين في المرتبة(5)، ثم دولة الإمارات في المرتبة(6)، ودولة البرازيل في المرتبة(7)، ثم دولة المكسيك في المرتبة(8)، فيما جاءت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة نيجيريا في المرتبة (9)، ودولة مصر في المرتبة (10)، تلتها دولة ماليزيا في المرتبة (11)، ثم دولة الأردن في المرتبة (12) تلتها دولة الأرجنتين في المرتبة (13) ودولة اليونان في المرتبة (14) وأخيرا دولة أثيوبيا في المرتبة (15).

أما في عام 2015 حافظت دولة سويسرا على المرتبة الأولى من حيث ترتيب التنافسية لدول العينة البالغ عددها (15) دوله، تلتها دولة الهند في المرتبة(2)، ثم دولة فرنسا في المرتبة (3)، ثم دولة الإمارات في المرتبة (4) وتلتها دولة الصين في المرتبة(5)، ثم دولة جنوب أفريقيا في المرتبة(6)، ودولة المكسيك في المرتبة(7)، ثم دولة البرازيل في المرتبة(8)، فيما جاءت دولة نيجيريا في المرتبة (9)، ودولة ماليزيا في المرتبة (10)، تلتها دولة مصر في المرتبة (11)، ثم دولة الأرجنتين في المرتبة (12) تلتها دولة الأردن في المرتبة (13) ودولة أثيوبيا في المرتبة (14) وأخيرا دولة اليونان في المرتبة (15).

وأما في عام 2016 حافظت دولة سويسرا على المرتبة الأولى من حيث ترتيب التنافسية لدول العينة البالغ عددها (15) دوله، تلتها دولة الهند في المرتبة(2)، ثم دولة فرنسا في المرتبة (3)، ثم دولة الصين في المرتبة (4) وتلتها دولة جنوب أفريقيا في المرتبة(5)، ثم دولة الإمارات في المرتبة(6)، ودولة المكسيك في المرتبة(7)، ثم دولة البرازيل في المرتبة(8)، فيما جاءت دولة نيجيريا في المرتبة (9)، ودولة ماليزيا في المرتبة (10)، تلتها دولة الأرجنتين في المرتبة (11)، ثم دولة مصر في المرتبة (12) تلتها دولة اليونان في المرتبة (13) ودولة الأردن في المرتبة (14) وأخيرا دولة أثيوبيا في المرتبة (15).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع:الترتيب في حجم المشاركه لدول العينة:

الجدول رقم (17) ترتيب الدول في حجم المشاركة العالمية من الأعوام 2011-2016

الدولة	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الصين	69 مؤسسه	737	64	52	55	77
الهند	125	71	130	132	120	123
ماليزيا	7	8	15	9	19	12
فرنسا	97	19	93	87	88	87
سويسرا	189	30	214	177	184	215
اليونان	6	0	6	4	2	4
جنوب أفريقيا	49	31	70	65	51	65
نيجيريا	4	15	21	31	20	18
أثيوبيا	3	1	5	2	2	2
البرازيل	15	3	28	39	35	35
المكسيك	21	6	31	35	42	37
الأرجنتين	6	0	9	8	9	1
مصر	7	2	13	11	15	6
الأردن	7	6	9	9	4	4
الإمارات	28	14	51	50	55	59

يظهر الجدول(17) أنه في عام 2011 جاءت دولة سويسرا في المرتبة الأولى من حيث حجم المشاركة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث بلغ حجم مشاركتها(189) مؤسسة، تلتها دولة الهند حيث بلغ حجم مشاركتها(125) مؤسسة، ثم دولة فرنسا حيث بلغ حجم مشاركتها(97) مؤسسة، ثم دولة الصين حيث بلغ حجم مشاركتها(69) مؤسسة وتلتها دولة جنوب أفريقيا حيث بلغ حجم مشاركتها(49) مؤسسة، ثم دولة الإمارات حيث بلغ حجم مشاركتها(28) مؤسسة ، ودولة المكسيك حيث بلغ حجم مشاركتها (21)، ثم دولة البرازيل حيث بلغ حجم مشاركتها (15)، ثم تعادلت دولة ماليزيا، والأردن، ومصر حيث حجم مشاركة المؤسسات لكل دولة من هذه الدول والبالغ(7)، كما تعادلت دولة اليونان ودولة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرجنتين حيث حجم مشاركة المؤسسات لكل دولة من هذه الدول والبالغ(6). وجاءت بعد ذلك دولة نيجيريا حيث بلغ حجم مشاركتها(4) مؤسسات وأخيرا دولة أثيوبيا حيث بلغ حجم مشاركتها(4) مؤسسات.

أما في عام 2012 جاءت دولة الصين في المرتبة الأولى من حيث حجم المشاركة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث بلغ حجم مشاركتها(737) مؤسسة، تلتها دولة الهند حيث بلغ حجم مشاركتها(71) مؤسسة ، ثم دولة جنوب أفريقيا حيث بلغ حجم مشاركتها(31) مؤسسة ، ثم دولة سويسرا حيث بلغ حجم مشاركتها(31) مؤسسة ، وتلتها دولة فرنسا حيث بلغ حجم مشاركتها (19) مؤسسة ، ثم دولة نيجيريا حيث بلغ حجم مشاركتها (15) مؤسسة، ثم دولة الإمارات حيث بلغ حجم مشاركتها (14) مؤسسة، ثم دولة ماليزيا حيث بلغ حجم مشاركتها (8) مؤسسات، فيما تعادلت دولة المكسيك ودولة الأردن من حيث حجم مشاركة المؤسسات لكل دولة من هذه الدول والبالغ(6)، تلتها دولة البرازيل حيث بلغ حجم مشاركتها (3) مؤسسات ، ثم دولة مصر حيث بلغ حجم مشاركتها (2) مؤسسات، ثم دولة أثيوبيا حيث بلغ حجم مشاركتها (1) مؤسسة، وأخيرا تعادلت دولة الأرجنتين ودولة اليونان حيث بلغ حجم مشاركتهما (0) مؤسسة.

وفي عام 2013 جاءت دولة سويسرا في المرتبة الأولى من حيث حجم المشاركة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث بلغ حجم مشاركتها(214) مؤسسة، تلتها دولة الهند حيث بلغ حجم مشاركتها(130) مؤسسة، ثم دولة فرنسا حيث بلغ حجم مشاركتها (93) مؤسسة، ثم دولة جنوب أفريقيا حيث بلغ حجم مشاركتها (70) مؤسسة، وتلتها دولة الصين حيث بلغ حجم مشاركتها (64) مؤسسة ، ثم دولة الإمارات حيث بلغ حجم مشاركتها (51) مؤسسة، ودولة المكسيك حيث بلغ حجم مشاركتها (31) مؤسسة، ثم دولة البرازيل حيث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغ حجم مشاركتها (28) مؤسسة ، ثم جاءت دولة نيجيريا حيث بلغ حجم مشاركتها (21) مؤسسة، ودولة ماليزيا حيث بلغ حجم مشاركتها (15)، تلتها دولة مصر حيث بلغ حجم مشاركتها (13)، ثم تعادلت دولة الأرجنتين ودولة الأردن حيث بلغ حجم المشاركة لكل دولة(9) مؤسسات، ثم جاءت دولة اليونان حيث بلغ حجم مشاركتها (6) مؤسسات، وأخيرا دولة أثيوبيا حيث بلغ حجم مشاركتها (5) مؤسسات.

وفي عام 2014 حافظت دولة سويسرا على المرتبة الأولى من حيث حجم المشاركة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي حيث بلغ حجم مشاركتها(177) مؤسسة، تلتها دولة الهند حيث بلغ حجم مشاركتها(132) مؤسسة، ثم دولة فرنسا حيث بلغ حجم مشاركتها(87) مؤسسة، ثم دولة جنوب أفريقيا حيث بلغ حجم مشاركتها (65) مؤسسة، وتلتها دولة الصين حيث بلغ حجم مشاركتها(52) مؤسسة، ثم دولة الإمارات حيث بلغ حجم مشاركتها(50) مؤسسة، ثم جاءت دولة البرازيل حيث بلغ حجم مشاركتها(39) مؤسسة ، ثم دولة المكسيك حيث بلغ حجم مشاركتها(35) مؤسسة، ثم جاءت دولة نيجيريا حيث بلغ حجم مشاركتها(31) مؤسسة، ودولة مصر حيث بلغ حجم مشاركتها(11) مؤسسة ، ثم تعادلت دولة ماليزيا ودولة الأردن من حيث حجم المشاركة والبالغ (9) مؤسسات لكل دولة، ثم جاءت دولة الأرجنتين حيث بلغ حجم مشاركتها(8) مؤسسات، ثم جاءت دولة اليونان حيث بلغ حجم مشاركتها(4) مؤسسات وأخيرا دولة أثيوبيا حيث بلغ حجم مشاركتها (2) مؤسسة.

وأما في عام 2015 حافظت دولة سويسرا على المرتبة الأولى من حيث حجم المشاركة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي حيث بلغ حجم مشاركتها(184) مؤسسة، تلتها دولة الهند حيث بلغ حجم مشاركتها(120) مؤسسة ، ثم دولة فرنسا حيث بلغ حجم مشاركتها (88) مؤسسة، ثم تعادلت دولة الإمارات ودولة الصين من حيث حجم المشاركة والبالغ(55)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسسة لكل دولة منهما، ثم دولة جنوب أفريقيا حيث بلغ حجم مشاركتها (51) مؤسسة، ودولة المكسيك حيث بلغ حجم مشاركتها (42) مؤسسة، ثم دولة البرازيل حيث بلغ حجم مشاركتها (35) مؤسسة، ثم جاءت دولة نيجيريا حيث بلغ حجم مشاركتها (20) مؤسسة، ودولة ماليزيا حيث بلغ حجم مشاركتها (19) مؤسسة، تلتها دولة مصر حيث بلغ حجم مشاركتها (15) مؤسسة، ثم دولة الأرجنتين حيث بلغ حجم مشاركتها (9) مؤسسات، تلتها دولة الأردن حيث بلغ حجم مشاركتها (4)مؤسسات، وتعادلت دولة أثيوبيا ودولة اليونان من حيث حجم المشاركة والبالغ(2) مؤسسة لكل دولة منهما.

و في عام 2016 حافظت دولة سويسرا على المرتبة الأولى من حيث حجم المشاركة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي حيث بلغ حجم مشاركتها(215) مؤسسة، تلتها دولة الهند حيث بلغ حجم مشاركتها(123) مؤسسة، ثم دولة فرنسا حيث بلغ حجم مشاركتها (87) مؤسسة، ثم دولة الصين حيث بلغ حجم مشاركتها (77)مؤسسة، وتلتها دولة جنوب أفريقيا حيث بلغ حجم مشاركتها (65) مؤسسة، ثم دولة الإمارات حيث بلغ حجم مشاركتها (59) مؤسسة، ودولة المكسيك حيث بلغ حجم مشاركتها (37) مؤسسة، ثم دولة البرازيل حيث بلغ حجم مشاركتها (35) مؤسسة، ثم جاءت دولة نيجيريا حيث بلغ حجم مشاركتها (18) مؤسسة، ودولة ماليزيا حيث بلغ حجم مشاركتها (12) مؤسسة، تلتها دولة مصر حيث بلغ حجم مشاركتها (6) مؤسسة، ثم تعادلت دولة الأردن دولة اليونان حيث بلغ حجم مشاركتهما (4) مؤسسة لكل دولة، ثم جاءت دولة أثيوبيا حيث بلغ حجم مشاركتها (2) مؤسسة، وأخيرا دولة الأرجنتين حيث بلغ حجم مشاركتها (1) مؤسسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: معاملات الارتباط

المطلب الأول: معاملات الارتباط للدول المشاركه في المنتدى الاقتصادي العالمي للأعوام (2011-2016)

أولا: معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية لعينة الدراسة (15) دولة للأعوام (2011 – 2016م).

الجدول رقم (18) معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية ن=90 حيث ن عدد الدول بجميع السنوات

معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
0.44*	**0.00**

يظهر من الجدول (18) أن معامل الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية بلغ (0.44) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وهذا يشير إلى وجود علاقة واضحة بين ترتيب الدول عالمياً بالمشاركه في المنتدى الاقتصادي العالمي للأعوام (2011-2016) وترتيبها التنافسي.

- **معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية حسب الدول**

الجدول رقم (19) معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية حسب الدول ن=15

الدولة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الصين	**0.22**	**0.66**
الهند	**0.11**	**0.83**
ماليزيا	**0.14**	**0.78**
فرنسا	**0.18**	**0.72**
سويسرا	**1**	**0**
اليونان	**0.58**	**0.22**
جنوب أفريقيا	**0.04**	**0.93**
نيجيريا	**0.25**	**0.62**
أثيوبيا	**0.49**	**0.32**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرازيل	0.7	0.12
المكسيك	0.14	0.78
الأرجنتين	0.68	0.13
مصر	0.43	0.38
الأردن	0.15	0.77
الإمارات	0.5	0.3

يظهر الجدول السابق ما يلي:

عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية ل 15دولة هي الصين والهند وماليزيا،والبرازيل والمكسيك والأرجنتين وجنوب أفريقيا ونيجيريا وأثيوبيا والأردن ومصر والإمارات وفرنسا واليونان ومعاملات الارتباط والدلالة الإحصائية توجد في الجدول السابق وتجدر الإشارة إلى أن دولة سويسرا احتلت المرتبة الأولى على مستوى التنافسية العالمية في جميع الأعوام(2011-2016) وبذلك لا يوجد لها معامل ارتباط. أي وجود علاقة ارتباطية.

- معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية حسب السنوات

الجدول رقم (20) معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية حسب السنوات ن=15

السنه	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
2011	0.56	0.03
2012	0.28	0.3
2013	*53.	0.04
2014	0.43	0.1
2015	0.48	0.06
2016	0.48	0.06

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر الجدول السابق ما يلي:

- وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية في عام 2011 حيث بلغ معامل الارتباط (0.56) بدلالة إحصائية مقدارها(0.03) (علاقة ارتباطية متوسطة) ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية في دولة عام 2012 حيث بلغ معامل الارتباط(0.28) بدلالة إحصائية مقدارها(0.30).

- وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية في عام 2013 حيث بلغ معامل الارتباط(0.53) بدلالة إحصائية مقدارها(0.04).(علاقة ارتباطية متوسطة).

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية في عام 2014 حيث بلغ معامل الارتباط(0.43) بدلالة إحصائية مقدارها(0.10).

- عدم وجود دلالة إحصائية ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية في عام 2015 حيث بلغ معامل الارتباط(0.48) بدلالة إحصائية مقدارها(0.06).

- عدم وجود دلالة إحصائية ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية في عام 2016 حيث بلغ معامل الارتباط(0.48) بدلالة إحصائية مقدارها(0.06).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية حسب الدول

الجدول رقم (21) معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية حسب الدول ن=15

الدولة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الصين	0.5	0.3
الهند	0.25	0.62
ماليزيا	0.04	0.92
فرنسا	0.1	0.84
سويسرا	1	0
اليونان	0.44	0.37
جنوب أفريقيا	0.01	0.97
نيجيريا	0.07	0.88
أثيوبيا	0.43	0.38
البرازيل	0.4	0.42
المكسيك	0.2	0.69
الأرجنتين	0.07	0.88
مصر	0.07	0.88
الأردن	0.25	0.62
الإمارات	0.73	0.09

يظهر الجدول السابق ما يلي: عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالميةل15 دولة هي الصين والهند وماليزيا،والبرازيل والمكسيك والأرجنتين وجنوب أفريقيا ونيجيريا وأثيوبيا والأردن ومصر والإمارات وفرنسا واليونان ومعاملات الارتباط والدلالة الإحصائية توجد في الجدول السابق .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية حسب السنوات

الجدول رقم (22) معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية حسب السنوات ن=15

السنه	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
2011	0.47	0.07
2012	0.33	0.21
2013	0.43	0.1
2014	0.41	0.12
2015	0.43	0.1
2016	0.5	0.05

يظهر الجدول السابق ما يلي:

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية في عام 2011 حيث بلغ معامل الارتباط(0.47) بدلالة إحصائية مقدارها(0.07).
- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية في دولة عام 2012 حيث بلغ معامل الارتباط(0.33) بدلالة إحصائية مقدارها(0.21).
- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية في عام 2013 حيث بلغ معامل الارتباط(0.43) بدلالة إحصائية مقدارها(0.10).
- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية في عام 2014 حيث بلغ معامل الارتباط(0.41) بدلالة إحصائية مقدارها(0.12).
- عدم وجود دلالة إحصائية ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية في عام 2015 حيث بلغ معامل الارتباط(0.43) بدلالة إحصائية مقدارها(0.10).
- وجود دلالة إحصائية ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية في عام 2016 حيث بلغ معامل الارتباط(0.50) بدلالة إحصائية مقدارها(0.05). (علاقة ارتباطية متوسطة).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: معاملات الارتباط لدول العينة المشاركه في المنتدى الاقتصادي العالمي للأعوام (2011-2016)

معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية لدول العينة وترتيب المشاركة لدول العينة

الجدول رقم (23) معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية لدول العينة وترتيب المشاركة لدول العينة ن=15

معامل الارتباط	الدلالة الإحصائيه
0.08	0.44

يظهر الجدول (23) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية وترتيب المشاركه لدول العينة حيث بلغ معامل الارتباط (0.08) بدلالة إحصائية مقدارها(0.44)

معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية وترتيب المشاركه لدول العينة

الجدول رقم (24) معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية وترتيب المشاركه لدول العينة حسب الدول ن=15

الدولة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الصين	0.77	0.06
الهند	0.06	0.69
ماليزيا	0.54	0.25
فرنسا	0.59	0.21
سويسرا	0.1	0.00
اليونان	0.66	0.15
جنوب أفريقيا	0.39	0.44
نيجيريا	0.31	0.54
أثيوبيا	0.27	0.59
البرازيل	0.62	0.18
المكسيك	0.79	0.06
الأرجنتين	0.64	0.16
مصر	0.55	0.25
الأردن	0.31	0.54
الإمارات	0.31	0.53

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر الجدول السابق ما يلي:

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية وترتيب المشاركة حسب العينة نفسها 15دولة هي الصين والهند وماليزيا،والبرازيل والمكسيك والأرجنتين وجنوب أفريقيا ونيجيريا وأثيوبيا والأردن ومصر والإمارات وفرنسا واليونان ومعاملات الارتباط والدلالة الإحصائية توجد في الجدول السابق

- وتجدر الإشارة إلى أن دولة سويسرا احتلت المرتبة الأولى على مستوى التنافسية العالمية في جميع الأعوام تقريبا(2011-2016) لا يوجد لها معامل ارتباط.

معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية وترتيب المشاركه لدول العينة حسب السنوات

الجدول رقم (25) معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية وترتيب المشاركه بالنسبة لعينة الدراسة حسب السنوات ن=15

السنه	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
2011	***0.56**	**0.03**
2012	**0.28**	**0.3**
2013	***0.53**	**0.04**
2014	**0.43**	**0.1**
2015	**0.48**	**0.06**
2016	**0.48**	**0.06**

يبين الجدول السابق ما يلي:

- وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية الدولية وترتيب المشاركة الدوليه في عام 2011 حيث بلغ معامل الارتباط(0.56) بدلالة إحصائية مقدارها(0.03). (علاقة ارتباطية متوسطة)

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية الدولية وترتيب المشاركة الدوليه في دولة عام 2012 حيث بلغ معامل الارتباط(0.28) بدلالة إحصائية مقدارها(0.03).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية الدولية وترتيب المشاركة الدوليه في عام 2013 حيث بلغ معامل الارتباط(0.53) بدلالة إحصائية مقدارها(0.04). (علاقة ارتباطية متوسطة)

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية الدولية وترتيب المشاركة الدوليه في عام 2014 حيث بلغ معامل الارتباط(0.43) بدلالة إحصائية مقدارها(.10).

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية الدولية وترتيب المشاركة الدوليه في عام 2015 حيث بلغ معامل الارتباط(0.48) بدلالة إحصائية مقدارها(0.06).

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية الدولية وترتيب المشاركة الدوليه في عام 2016 حيث بلغ معامل الارتباط(0.48) بدلالة إحصائية مقدارها(0.06).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (26) معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة لدول العينة حسب دول العينة نفسها ن=15

الدولة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الصين	0.01	0.98
الهند	0.77	0.07
ماليزيا	0.75	0.08
فرنسا	0.001	0.98
سويسرا	0.23	0.65
اليونان	0.4	0.42
جنوب أفريقيا	0.13	0.8
نيجيريا	0.21	0.69
أثيوبيا	0.7	0.11
البرازيل	0.73	0.1
المكسيك	84*.	0.03
الأرجنتين	0.09	0.86
مصر	0.31	0.54
الأردن	0.52	0.28
الإمارات	0.45	0.37

يظهر الجدول السابق ما يلي:

عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة لدول العينة نفسها15دولة هي الصين والهند وماليزيا،والبرازيل والمكسيك والأرجنتين وجنوب أفريقيا ونيجيريا وأثيوبيا والأردن ومصر والإمارات وفرنسا واليونان ومعاملات الارتباط والدلالة الإحصائية توجد في الجدول السابق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة لدول العينة حسب السنوات**

الجدول رقم (27) معاملات الارتباط بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة بالنسبة لعينة الدراسة حسب السنوات ن=15

السنه	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
2011	*0.84	0.00
2012	0.30	0.26
2013	0.17	0.54
2014	0.13	0.62
2015	0.15	0.58
2016	0.25	0.35

يبين الجدول السابق ما يلي:

- وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة لدول العينة في عام 2011 حيث بلغ معامل الارتباط(0.84) بدلالة إحصائية مقدارها(0.0).(علاقة ارتباطيه قوية)

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة لدول العينة في دولة عام 2012 حيث بلغ معامل الارتباط(0.30) بدلالة إحصائية مقدارها(0.26).

- وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة لدول العينة في عام 2013 حيث بلغ معامل الارتباط(0.17) بدلالة إحصائية مقدارها(0.54).

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة لدول العينة في عام 2014 حيث بلغ معامل الارتباط(0.13) بدلالة إحصائية مقدارها(0.62).

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة لدول العينة في عام 2015 حيث بلغ معامل الارتباط(0.15) بدلالة إحصائية مقدارها(0.58).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم وجود دلالة إحصائية بين ترتيب التنافسية وحجم المشاركة لدول العينة في عام 2016 حيث بلغ معامل الارتباط(0.25) بدلالة إحصائية مقدارها(0.35).

ملاحظات بخصوص العلاقات الارتباطية

1. وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب الدول عالميا بالمشاركة في المنتدى الاقتصادي العالمي وترتيبها التنافسي العالمي لدول العينة للأعوام من 2011-2016 بمعامل ارتباط (0.44) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)
2. وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية للأعوام 2011 بمعامل ارتباط(0.56)ودلالة إحصائية (0.03) ،2013بمعامل ارتباط(0.28) ودلالة إحصائية(0.3) بينما عدم وجود علاقة ارتباطية للأعوام 2012 بمعامل ارتباط(0.53)ودلالة إحصائية (0.04) ،2014بمعامل ارتباط(0.43)ودلالة إحصائية (0.04) ،2015 بمعامل ارتباط(0.48)ودلالة إحصائية(0.06) ،2016بمعامل ارتباط(0.48)ودلالة إحصائية (0.06) لدول العينة.
3. عدم وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية للأعوام من 211-2015 بينما وجود علاقة ارتباطية للعام 2016 حيث بلغ معامل الارتباط لعام 2011 (0.47)ودلالة إحصائية (0.07) ولعام 2015 بمعامل ارتباط (0.43) ودلالة إحصائية (0.1) وعام 2016 بمعامل ارتباط (0.5)ودلالة إحصائية(0.05).
4. عدم وجود علاقة ارتباطيه بين ترتيب التنافسية لدول العينة فقط وترتيب المشاركة في المنتدى للأعوام من 2011-2016.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب التنافسية لدول العينة فقط وترتيب المشاركة للأعوام 2011، 2012 بينما عدم وجود علاقة ارتباطية للأعوام من2013-2016.

6. وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب التنافسية لدول العينة فقط وحجم المشاركة للأعوام 2011، 2013 بينما عدم وجود علاقة ارتباطية للأعوام 2012، 2014، 2015، 2016.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

الحوار بين الشمال والجنوب تبلور منذ الخمسينات، ومطالبة كلا الطرفين بحوار فعال وبالأخص دول الجنوب النامية التي تحتاج إلى الدعم من دول الشمال التي تمتلك منظمات ذات هياكل مؤسسية دائمة على الجنوب، حيث إن منذ تعديل المنتدى الاقتصادي العالمي عزز الحوار بين دول الشمال والجنوب من خلال مشاركة الطرفين في اجتماعات المنتدى والنقاش حول المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحساسة لكل من دول الشمال والجنوب والحلول التي يقترحها الاختصاصيون لتعزيز التنافسية بمؤشراتها الاثني عشر التي يفضل أن تأخذ بها الدول لتطوير قدراتها التنافسية الداخلية والخارجية.

وفي إطار التنافسية التي يدعمها المنتدى لزيادة قدرة الدول التنافسية إن بعض الدول تتقدم في مؤشرات فرعية وتتراجع في مؤشرات أخرى يجب العمل على تطويرها لمنافسة الدول المتقدمة وأن حجم المشاركة ليس له علاقة بترتيبها التنافسي، فهو يعتمد على مقدار التقدم في المؤشرات الفرعية الاثني عشر للمنتدى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. المنتدى الاقتصادي في البداية منتدى إدارياً للدول الأوروبية للنهوض بأقتصادها، ومنذ تعديله ليصبح المنتدى عالمياً وأصبح يلعب دورا للحوار بين دول الشمال والجنوب، ويتضح ذلك من خلال حجم المشاركة في اجتماعات المنتدى للدول التي تزيد عن 65 دولة في كل اجتماع ومناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشائكة على مستوى العالم .
2. تناول الفصل الأول من الدراسة الفارق بين دول الشمال والجنوب من حيث الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتفوق فيها دول الشمال على الجنوب، وهذا يجعل الجنوب في حالة تبعية للشمال.
3. أشارت الدراسة إلى تسعة جولات حوار تبين أن الحوار كان يتم بين أطراف غير متساوية وذات أهداف متناقضة.
4. أشارت الدراسة إلى ست منظمات، ثلاث منها تدافع عن الشمال، وهي الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وثلاث تدافع عن الجنوب وهي الأوبك ومجموعة ال77 ومجموعة ال15 وتبين أن دول الشمال تمتلك منظمات ذات أسس مؤسسية تبني من خلالها القرار بينما المنظمات التي تدافع عن الجنوب ذات أنظمة مؤسسية ضعيفة.
5. تبين الدراسة في الفصل الثاني أن التنافسية العالمية تعتمد على مؤشرات فرعية عددها اثنا عشر مؤشراً وهذه المؤشرات تبين مدى تقدم وتراجع الدولة في القدرة التنافسية والنمو

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي وان المؤشرات مترابطة مع بعضها البعض وأي تراجع في مؤشر يؤثر على القدرة التنافسية للدولة.

6. يتبين من خلال الدراسة أن بعض الدول تحتل ترتيباً متقدماً في المؤشر بغض النظر عن المؤشرات الأخرى، مثلا في المؤشر الأول حصلت بعض الدول الأوروبية والإمارات من الدول العربية على الترتيب المتقدم، وأيضا في المؤشر الثاني والثالث ولكن في المؤشر الرابع حصلت اليونان المتراجعة في الترتيب على ترتيب جيد في هذا المؤشر، وأيضا في المؤشر السادس تقدمت دول الإمارات وجنوب أفريقيا وماليزيا على الدول الأوروبية التي تصدرت في أغلب المؤشرات وفي المؤشر الثامن تصدرت جنوب أفريقيا على بقية الدول المتقدمة.
7. وضحت الدراسة أن عامل الفساد من العوامل الأكثر إشكالية لتراجع الدول، وهو العامل المسيطر على دول الجنوب، وأيضا عامل عدم الاستقرار السياسي والجريمة والسرقة من العوامل ذات التأثير السلبي على تقدم الدول في الجنوب عكس دول الشمال التي تسجل معدلات فساد تكاد أن تكون معدومة.
8. تناولت الدراسة في الفصل الثالث معاملات الارتباط لدول العينة ويمكن تلخيصها كالتالي:

أ- وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب الدول عالميا بالمشاركة في المنتدى الاقتصادي العالمي وترتيبها التنافسي العالمي لدول العينة للأعوام من 2011-2016 بمعامل ارتباط (0.44)عند دلالة إحصائية (<_0.05).

ب- وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب التنافسية العالمية وترتيب المشاركة العالمية للأعوام 2011بمعامل ارتباط(0.56)ودلالة إحصائية (0.03) ،2013بمعامل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ارتباط(0.28) ودلالة إحصائية(0.3) بينما عدم وجود علاقة ارتباطية للأعوام 2012 بمعامل ارتباط(0.53)ودلالة إحصائية (0.04) ،2014بمعامل ارتباط(0.43)ودلالة إحصائية (0.04) ،2015 بمعامل ارتباط(0.48)ودلالة إحصائية(0.06) ،2016بمعامل ارتباط(0.48)ودلالة إحصائية (0.06) لدول العينة .

ج- عدم وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب التنافسية العالمية وحجم المشاركة العالمية للأعوام من 2011-2015 بينما وجود علاقة ارتباطية للعام 2016 حيث بلغ معامل الارتباط لعام 2011 (0.47)ودلالة إحصائية (0.07) ولعام 2015 بمعامل ارتباط (0.43) ودلالة إحصائية (0.1)

وعام 2016 بمعامل ارتباط (0.5)ودلالة إحصائية(0.05).

د- عدم وجود علاقة ارتباطيه بين ترتيب التنافسية لدول العينة فقط وترتيب المشاركة في المنتدى للأعوام من 2011-2016.

هـ- وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب التنافسية لدول العينة فقط وترتيب المشاركة للأعوام 2011,2012 بينما عدم وجود علاقة ارتباطية للأعوام من2013-2016.

و- وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب التنافسية لدول العينة فقط وحجم المشاركة للأعوام 2011 ،2013 بينما عدم وجود علاقة ارتباطية للأعوام 2012 ،2014، 2015 ،2016.

9. اثبت الدراسة أن هناك علاقة بترتيب الدول عالميا بالمشاركة، وترتيبها التنافسي للأعوام من 2011- 2016.
10. بينت الدراسة أن المنتدى الاقتصادي العالمي هو منتدى للأغنياء وليس للفقراء لأن معظم الشركات العملاقة من الشمال وليس من الجنوب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. أشارة الدراسة في الاجتماعات السنوية للمنتدى أن عدد الحضور يتجاوز 2500 شخصية من الشمال والجنوب، وهذا يدل على وجود تبادل للحوار بين الجانبين.

12. أشارة الدراسة من خلال دول العينة أن هناك 13 دولة من دول الجنوب و2 من الشمال وهما سويسرا وفرنسا، وكلا الطرفين من ضمن الحضور في الاجتماعات السنوية وهذا يدل على ان دول الجنوب تريد الحوار بفاعلية اكثر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

اللغة العربية

أولا: الكتب

1. البلاوي، حازم: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة) سلسلة عالم المعرفة رقم 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2000م
2. بخوش، مصطفى، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، دار الفجر للتوزيع والنشر، ط1، 2006.
3. الحسن، يوسف، الحوار الإسلامي المسيحي الفرص والتحديات، أبو ظبي، المجتمع الثقافي، ط1، 1997م.
4. حلاوة،هاني سمير،الأنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، عمان–الاردن ، دار امجد للنشر والتوزيع ،ط1، 2014.
5. زهرة، عطا محمد، النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية دراسة تحليلية للنظريات الكلية، عمان–الأردن، دائرة المكتبة الوطنية، ط1، 2013.
6. سريه، عصام، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006
7. صالحاني، عز الدين، صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، بيروت– لبنان، معهد الإنماء العربي، ط1، 1983م.
8. عبد الله، عبد الخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ط1، 1989م.
9. العرجا، زياد، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وحتى عام 2012، عمان– الأردن، أمواج للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
10. علبي، عاطف، الجغرافيا الإقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا ، بيروت – لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1409هـ– 1989م.
11. غيليبين، روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. الفتلاوي، سهيل، منظمة التجارة العالمية، عمان– الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
13. عمر،احمد، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة – مصر، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط1، 1429هـ–2008م.
14. قبلان، بشار، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، عمان– الأردن، دار عمار الدين للنشر والتوزيع، ط1، 1430هـ–2009م.
15. ليريتو، ماري فرانس، صندوق النقد الدولي، وبلدان العالم الثالث، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة، ط1، 1993.
16. محمد، جبرون، تجربة الحوار الثقافي مع الغرب (قراءة تقويمية ونموذج مقترح)،بيروت– لبنان،مركز نماء للبحوث والدراسات،ط1,2014.

ثانيا:الدوريات

1. بوقرانة، عبد الحفيظ، وآخرون، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4، 2013.
2. بيبرس، سامية، الشراكة الأوروبية المتوسطية وحوار الثقافات، مجلة السياسة الدولية، مجلد 39، عدد155، 2004.
3. الجاسم، خزعل، حوار الشمال والجنوب وأزمة الديون في دول العالم الثالث، آفاق عربية، عدد 64، 1990.
4. جمعة،حسين،ثقافة الحوار مع الآخر،مجلة جامعة دمشق،دمشق،مجلد24،العدد الثاث+الرابع،2008
5. زمام، نور الدين، سليماني، صباح، تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية، مجلة العلوم الإنسانية الاجتماعية، العدد الحادي عشر،2013 .
6. شندي، أديب قاسم، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
7. عبد الملك، منيب أسعد: ما انتهى إليه الحوار بين الشمال والجنوب، آفاق اقتصادية، مجلد 8، عدد2، 1981م.
8. عبد الناصر، وليد: التعاون بين دول الجنوب [دراسة حالة لمجموعة الخمس عشرة]، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، 1998م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. علي، مصطفى، الشمال والجنوب، الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر، مجلة جامعة دمشق، دمشق- سوريا، المجلد 27، العدد 1 + 2، 2011.
10. الغزالي، عيسى محمد، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، 2003.
11. الفيشاوي، خالد، باندونج 55-1985 ثلاثون عاما من التغيرات العالمية، مجلة التضامن المصرية، 1985.
12. لبنى، التنافسية الدولية ومؤشراتها، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 2014.
13. منتصر، جمال، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، جامعة باجي مختار، الدفاتر السياسية والقانون، الجزائر، عدد خاص،2011.
14. منصور، سامي، مؤتمر باندونج ومولد عدم الانحياز، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 80، 1985.
15. الناصر، وليد، التعاون بين دول الجنوب (دراسة حالة مجموعة الخمس عشرة) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 131، 1998.
16. نافعة، حسن، العالم الثالث في التنظيم الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، لا يوجد رقم مجلد، العدد 80، 1985.
17. ربيع، حامد عبد الله: الحوار العربي الأوروبي وتطور التعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة.
18. مخادمة، محمد علي، القانون الدولي للتنمية والنظام العالمي الجديد، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، 2004م.

ثالثا:المواقع الألكترونية

1- بوهزاع،خليل،متطلبات الحوار الاجتماعي في دول مجلس التعاون،المؤتمر السابع للجمعية الاقتصادية العمانية-التنمية المستدامة وسوق العمل،مسقط،9-10مارس2014م،ص2-3، على الرابط التالي http://www.oea-oman.org/11-oea-14.pdf
2- رويترز، ثروة أغنى 8 أشخاص في العالم تعادل ما تملكه نصف البشرية، 2017، على الرابط التالي: www.ara.reuters.com/article/entertainmentNews/idARKBN.
3- منظمة التجارة العالمية، عن المنظمة، على الرابط التالي: www.wtoarab.org.
4- الموقع الرسمي لمجموعة السبعة والسبعين، معلومات عن المجموعة، 2017/10/3 على الرابط التالي: www.g77.org/doc/.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- انظر الموقع الرسمي لمجموعة الخمس عشرة على الرابط التالي: summit,5/10/2016، www.g15.org.
6- منظمة العمل الدولية، اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة- الأورومتوسطية مقاربة عالمية، 2014 على الرابط التالي: www.arabcradunion.org.
7- دمشق: منارة، المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس)، 2016/10/27، على الرابط التالي: http://al-business.net/index.php/news/studies-reports/4274-2017-13
8- المنتدى الاقتصادي العالمي- منتدى دافوس، www.babonej.com/21269
9- السياسة الدولية،منتدى دافوس..معايير مشتركة للواقع الأقتصادي الجديد،2011/7/16 ،على الرابط التالي http://www.siyassa.org.eg/News/1536.aspx
10-أمين،أميل، منتدى تهميش فقراء الكون،جريدة الاهرام ،العدد 46808، 2015/2/1 ،على الرابط التالي http://www.ahram.org.eg/NewsQ/357535.aspx
11-النواب،أيهاب،منتدى دافوس الأقتصادي:صناعة توازن أم خلل في الأقتصاد العالمي،2017/1/19 ،على الرابط التالي http://annabaa.org/arabic/economicreports/9530
12-المنتدى الاقتصادي العالمي،2016،على الرابط التالي: www.marefa.org
13-عامر العمران، منتدى دافوس، مركز الروابط للدراسات على الرابط التالي: www.rawabetcenter.com/archives/7283
14-مكتب دبي للتنافسية،تقارير التنافسية العالمية،2015، على الرابط التالي: http://www.dco.gov.ae/Arabic/pages/internationalcompetitivenessreports.aspx
15-الطيب، دوسي محمد، التنافسية ومؤشرات قياسها، ص 2-3 على الرابط التالي: www.dois.Free.fr.maglstere

رابعا:المؤتمرات

1- الأمم المتحدة، تسوية المنازعات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، جنيف، 2003.
2- ذهبية، لطرش، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، أيام 20 – 21 أكتوبر 2009
3- مسعداوي، يوسف، القدرة التنافسية ومؤشراته، المؤتمر العلمي الدولي، الجزائر، البليدة، 8- 9 مارس 2005، جامعة ورقلة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا:التقارير

1- مجلة الاعمال العربية، تقرير المخاطر العالمية ،2017،على الرابط التالي: http://al-business.net/index.php/news/studies-reports/4274-2017-13

2- المجلس الاقتصادي الاجتماعي الاردني،تنافسية الأردن،التقرير الاقتصادي والاجتماعي ،عمان ،2015.

3- المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، تموز ، 2011.

4- مكتب دبي للتنافسية،تقارير التنافسية العالمية،2015، على الرابط التالي: http://www.dco.gov.ae/Arabic/pages/internationalcompetitivenessreports.aspx

5- وزارة تطوير القطاع العام،ابرز المؤشرات الدولية وواقع الاردن فيها،التقرير السنوي ،2016.

سادسا: رسائل الماجستير

1- الخلايلة، سلامة، مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، 2007.

2- فيصل، سمارة، 2013، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995 – 2008)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، الجزائر.

3- نادية، قاسم، ندوة برشلونة: هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001–2002.

4- هيبة الله، أوريسي، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2011– 2012.

5- أبراهيم،قدري،أثر ممارسة الحكومة المؤسسية على تنافسية الشركة، دراسة حالة الشركات المساهمة العامة الأردنية،رسالة ماجستير،كلية الأقتصاد والعلوم الادارية،جامعة اليرموك،الاردن،2009

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

A- journals and periodicals

1. andy, afinotan, north- south dialogue revisited: problems and prospects for a new international economic order, International Journal of Research In Social Sciences , vol4 , no7 , Nigeria, 2014.
2. Ganna kharlamova , olga vetelieva, The International Competitiveness Of Countries: Economic – Mathematical Approach, Economic – Mathematical Approach, Economic, Sociology, vol6,no2, 2013.

B-Reports

1- Klaus Schwab, 2017, methodology and Comphtation Global competitiveness Index 2017 – 2018 the Global competitiveness report 2017 – 2018. World Economic Forum Switzerland.
2- Klaus Schwab, 2014 , The Global competitiveness, report 2014 – 2015 world economic Forum, Switzerland.
3- Klaus Schwab, 2013, The Global competitiveness report 2013, World economic forum, Switzerland.
4- Klaus Schuap, the Gobal Competitiveness Reports 2011–2016, the Global Competitiveness Index 2011– 2016.
5- Xavier Sala – I –Martin and others, 2011, the global competitiveness Index 2011- 2016 setting the foundation for stronger productivity, world economy forum, Switzerland.
6- Xavier sala –1- martin and others, 2016, competitiveness agenda Reignite Growth: Findings from them Global competitiveness index, world economy forum.
7- Xavier sala –1- martin and others, 2013, Global competitiveness index 2013 – 2014 sustaining Growth Building Resilience, world economy Forum, Switzerland.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- Klaus schwab, 2017 – 2018 The Global competitiveness Report, World economy forum, Switzerland.
9- Xavier sala–1- Martin, 2012, the Global Competitiveness 2012 – 2013 Strengthening Recovery by raising productivity ,World economy forum, Switzerland.
10- Xavier Sala-i-Martin,2012,The Global Compititiveness 2012-2013 Strengthening Recovery By Raising Productivity, world economy forum ,Switzerland.
11- Xavier-I-Martina and others,2014,Global Competitiveness index 2014,world economy forum, Switzerland.
12- Xavier–I- Martina 2016, Global Competitiveness agendas to Reignite 14Growth Finding From the Global. Competitiveness index, world economy forum Switzerland.
13- Ciara Browne and others, 2013 The executive opinion survey: The Voice of The Business Community, WorId economy forum, Switzerland.
14- RICHARD SAMANS, 2016Competitiveness Agendas to Reignite Growth: Findings from the Global Competitiveness Index , The Global Competitiveness Index 2015–2016 Rankings,wef, Switzerland.
15- Tony, talburt, the north-south dialog ueinan of exaggerated development ambitions, university of cape cost, New York, 2014.

C-WEBSIT

1- WEF, List of Participants,2013, docs, World Economic Forum Annual Meeting ON THIS LINK https://www.weforum.orgList+Of+Participants 2013.
2- CNN, Davos: World Economic Forum in numbers, January 24, 2014,on this linkhttp://edition.cnn.com/2014/01/24/business/davos-in-numbers/index.html,

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- Jennifer Rankin, Davos – a complete guide to the World Economic Forum, 21 January 2015,on this linkhttps://www.theguardian.com/business/2015/jan/21/-sp-davos-guide-world-economic-forum.
4- wef, Who's coming to Davos 2016?, Global Agenda,on this link https://www.weforum.org/agenda/2016/01/who-s-coming-to-davos-2016.
5- Henry blodget, the truth about davos, 2011, 8:46 على الرابط التاليwww.businessinsider.com/costs-of-davos-2011-1
6- WEF,regulations statutes,cologny,2006,p5 علـــى الـــرابط التـــالي www.weforum.org/docs/wef-foundation statutes,pdf
7- WEF, history, 2017 ON THIS LINK http://www.weforum.org.
8- Goran Hyden, others, political society governance16, developing countries, Odi, UK, 2003on this link https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/4100.pdf.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (1)

1. **العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية:**حيث تبين الجداول التالية من(1-15)الاسباب وراء تقدم وتراجع الدول في القدرة التنافسية ومقدرة بالدرجة لكل دولة للأعوام 2011-2016.

الجدول رقم (1) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة الصين

ت	العامل	2011من30	2012من30	2013من30	2014من30	2015من30	2016من12	المجموع من162
1	الفساد	8.5	9.2	10.1	12.4	8.3	7.9	56.4
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	10.9	9.7	10.2	6.6	9.2	8.7	55.3
3	الحصول على التمويل	11.5	13.1	11.8	15.8	11.6	10.8	74.6
4	الأنظمة الضريبية	6.4	5.7	6.3	9.1	6.7	7.5	41.7
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	6.6	5.2	6.3	4	4	4.8	30.9
6	معدلات الضرائب	6.9	8.1	7.8	6	8.5	7.8	45.1
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	7.8	6.4	7.1	8.4	9	6.8	45.5
8	التضخم	11.6	10.2	7	6.4	5.8	8.4	49.4
9	أنظمة العملات الأجنبية	3.28	4.2	3.9	4.8	3.6	4	23.78
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	-	7.6	7.6	5	12.5	6.7	39.4
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	6.1	4	4.5	3.6	4.3	5	27.5
12	أنظمة العمل التنفيذية	4.5	2.2	3.5	4.9	3.7	4	22.8
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	2.9	1.9	3.5	4	3.1	4	19.4
14	عدم استقرار السياسة	9.9	9.9	6.2	6.3	8.1	8.8	49.2
15	سوء الصحة العامة	1.8	1.5	1.9	1	102	2.8	9.4
16	الجريمة والسرقة	0.5	1	2.8	1.8	0.6	1.9	8.6

- Ciara Browne and others, 2013 The executive opinion survey: The Voice of The Business Community, World economy forum, Switzerland.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة الهند

ت	العامل	30من2011	30من2012	30من2013	30من2014	30من2015	12من2016	المجموع من162
1	الفساد	16.7	15.8	17.3	8	10.1	10.9	78.8
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	13.5	12.8	17.5	7.6	6.6	3.6	61.6
3	الحصول على التمويل	5	6.2	3.9	10.2	8.1	2.8	36.2
4	الأنظمة الضريبية	8.7	6.2	7.6	4.5	6.3	11.7	45
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	5.5	5.1	2.2	6.3	5.5	2.5	27.1
6	معدلات الضرائب	5.3	6.2	3.4	8.7	6.8	9.6	40
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	17.0	20.4	18.1	8.1	7.3	4.2	75.1
8	التضخم	8.5	7.5	4.3	4.5	8.9	7.4	41.1
9	أنظمة العملات الأجنبية	9.3.	0.7	2.9	8.4	5.7	4.6	23.23
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	3	2.8	3.8	6.1	7.3	23
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	3.3	2.7	3	4.7	1.5	6	21.2
12	أنظمة العمل التنفيذية	6	5.7	5.8	6.5	5.5	4.4	33.9
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	0.8	2.8	2.8	6.4	7.3	5.7	25.8
14	عدم استقرار السياسة	6.1	7.6	6.6	4.8	9.6	3.6	38.3
15	سوء الصحة العامة	0.6	0.7	0.7	2.8	3.3	8.5	16.6
16	الجريمة والسرقة	0.7	1	1.2	4.6	11.5	7.4	26.4

Ibid

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة ماليزيا

ت	العامل	2011من30	2012من30	2013من30	2014من30	2015من30	2016من16	المجموع من166
1	الفساد	9.6	12.17	14.4	17	8.6	8.8	70.57
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	12.9	13.8	14.7	8.8	10.8	8.4	69.4
3	الحصول على التمويل	10.6	5.8	6.2	9.7	10.2	12.4	54.9
4	الأنظمة الضريبية	2.9	4.1	3	4.4	6.1	4	24.5
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	8.7	9.2	7	3.9	7.6	5.9	42.3
6	معدلات الضرائب	4	6.6	6.2	6.6	6.5	5	34.9
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	6.4	3.4	3.1	4.260	6.5	2.6	26.26
8	التضخم	5.8	3.6	5.3	6.4	5.1	6.9	33.1
9	أنظمة العملات الأجنبية	5.5	1.8	2.8	3.4	3.3	7.1	23.9
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	-	5.2	8	5.1	9.2	7	34.5
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	0.7	9.2	9.5	5.8	7	5.9	38.1
12	أنظمة العمل التنفيذية	10.4	8.2	6.1	3.4	5.3	7.2	40.6
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	2.9	2.2	3.3	5.2	2.4	8.1	24.1
14	عدم استقرار السياسة	8.3	4.3	3.3	5.9	6.4	6.3	34.5
15	سوء الصحة العامة	0.9	1.1	1	0.9	0.5	1.2	5.6
16	الجريمة والسرقة	4.1	4.5	6.2	9.5	4.7	3.3	32.3

Ibid

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة سويسرا

ت	العامل	30من2011	30من2012	30من2013	30من2014	30من2015	16من2016	المجموع من166
1	الفساد	0.3	0.4	0.6	0.0	5.5	0.2	7
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	14.6	12.8	14.8	11.3	15.8	15.6	84.9
3	الحصول على التمويل	10.3	7.8	7.7	9.2	10.6	7.6	53.2
4	الأنظمة الضريبية	12.1	10.5	13	10.3	11.6	15.6	73.1
5	القوى العاملة غير المتعلمة بما في الكفاية	18.3	14.1	15.4	21.2	10.1	12.5	91.6
6	معدلات الضرائب	7.1	6.7	8.7	5.9	6.3	9.3	44
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	4.4	2.3	21.8	1.9	2.5	3.2	36.1
8	التضخم	2.5	1.1	1.3	0.7	1.2	0.2	7
9	أنظمة العملات الأجنبية	4.2	9.1	3.5	2.7	4.6	3.4	27.5
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	9.8	8.8	8.9	9	10.3	46.8
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	3.6	2.6	4.5	4.2	4.6	3.2	22.7
12	أنظمة العمل التنفيذية	14.6	12.7	9.9	11.6	14.4	14.4	77.6
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	0.7	0.1	0.2	0.6	1.2	0.0	2.8
14	عدم استقرار السياسة	5.08	9.6	7.7	1.9	7.5	3.9	35.68
15	سوء الصحة العامة	1.4	0.2	0.0	0.2	0.0	0.0	1.8
16	الجريمة والسرقة	1.1	0.0	1.1	0.5	0.2	0.5	3.4

Ibid

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (5) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة فرنسا

ت	العامل	2011من30	2012من30	2013من30	2014من30	2015من30	2016من24	المجموع من 174
1	الفساد	0.9	0.8	0.9	0.3	1.6	0.0	4.5
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	9.1	7.5	8.8	10.3	12.1	11.7	59.5
3	الحصول على التمويل	14.1	16.5	13.5	12.1	11.4	3.6	71.2
4	الأنظمة الضريبية	17.8	13	14	15.3	14.5	19.2	93.8
5	القوى العاملة غير المتعلمة بما في الكفاية	0 .4	3.1	1.5	1.9	2.9	3.9	13.3
6	معدلات الضرائب	20.3	14.5	2.2	17.8	19	23.4	97.2
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	2.3	1.8	0.6	1.6	3.1	0.6	10
8	التضخم	1.4	1.8	1.3	0.6	0.8	0.8	6.7
9	أنظمة العملات الأجنبية	1.4	1.8	0.3	1.3	2.6	0.5	7.9
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	11.8	9.8	5.7	6.3	7.3	35.36
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	2.2	1.5	1.1	1.3	2.8	2.6	45.1
12	أنظمة العمل التنفيذية	23.8	20.6	20.5	24.3	20	23.8	34.3
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	0.2	0.4	0.2	0.6	0.6	0.5	54.5
14	عدم استقرار السياسة	3.1	4.7	7.3	7.1	1.5	1.8	16.9
15	سوء الصحة العامة	0.0	0.4	0.2	0.0	0.2	0.0	0.8
16	الجريمة والسرقة	0.3	0.2	0.2	0.0	0.7	0.0	3.6

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (6) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة اليونان

ت	العامل	30من2011	30من2012	30من2013	30من2014	30من2015	20من2016	المجموع من 170
1	الفساد	13.0	11.6	6.9	4.3	5.4	3.6	44.8
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	22.1	21.0	21.2	19.8	14.7	15.6	114.4
3	الحصول على التمويل	13.8	19.8	22.4	22.4	21.1	14	113.5
4	الأنظمة الضريبية	0.9	11.9	14.5	9.4	11	12.11	59.81
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	11.8	0.8	0.3	1.5	0.8	0.6	15.8
6	معدلات الضرائب	8.5	7.4	9.8	9.4	8.3	17.1	60.5
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	3.6	1.8	2.8	2.4	3.9	3.8	18.3
8	التضخم	0.7	0.2	0.1	0.0	0.2	1.1	2.3
9	أنظمة العملات الأجنبية	0.1	0.0	0.1	0.0	0.2	1	1.4
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	0.7	1.9	2.6	2.2	0.8	8.2
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	3.2	1.1	0.3	0.6	1.5	0.9	7.6
12	أنظمة العمل التنفيذية	8.2	5.7	5.2	4.1	5.4	3.5	32.1
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	2.5	3.8	2.2	2.3	5	9.3	25.1
14	عدم استقرار السياسة	10.6	14	12	14.2	16.4	17.6	84.8
15	سوء الصحة العامة	0.1	0.0	0.4	0.1	0.9	0.1	1.6
16	الجريمة والسرقة	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4

Ibid

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (7) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة جنوب أفريقيا

ت	العامل	30من2011	30من2012	30من2013	30من2014	30من2015	20 من2016	المجموع من170
1	الفساد	11.5	9	9.7	11	6	12.3	59.5
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	19.6	16.4	19.3	14.8	17.6	17.7	105.4
3	الحصول على التمويل	3.5	4.4	1.4	2.2	3.5	1.8	16.8
4	الأنظمة الضريبية	0.8	0.7	0.4	1.5	1	0.8	5.2
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	16.8	19.7	19.7	16.9	10.9	12.9	96.9
6	معدلات الضرائب	0.5	0.7	0.4	1	1.5	2.6	6.7
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	8	10.8	7	9.8	13	4.2	52.8
8	التضخم	1.1	0.6	0.1	1.5	0.6	1.7	5.6
9	أنظمة العملات الأجنبية	1.9	1.3	0.6	2.1	1.3	1.7	8.9
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	3.4	1.4	3	1.7	0.2	9.7
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	5.5	3.7	7.7	5.2	4.7	4.8	31.6
12	أنظمة العمل التنفيذية	16.1	18.5	19.4	19.8	18.3	17.5	109.6
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	0.0	0.0	0.1	0.2	0.0	1.5	1.8
14	عدم استقرار السياسة	3.2	6.1	5.7	7.4	12.4	12.8	47.6
15	سوء الصحة العامة	1.8	0.3	0.3	1.2	0.3	0.6	4.5
16	الجريمة والسرقة	9.8	4.1	6.7	2.5	7.3	6.9	37.3

Ibid

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (8) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة أثيوبيا

ت	العامل	30من2011	30من2012	30من2013	30من2014	30من2015	20 من2016	المجموع من166
1	الفساد	8	13.9	12.3	12.4	8.2	14.4	69.2
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	10.6	12.8	13.8	14.1	9.3	7.3	67.9
3	الحصول على التمويل	21.5	14.9	11.4	12.5	10.6	10.7	81.6
4	الأنظمة الضريبية	10.3	7.8	8.7	5.9	3.2	6.4	42.3
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	4.5	5.9	3.1	3.4	3.6	4.2	24.7
6	معدلات الضرائب	4.9	3.8	10.4	6.9	8	9.3	43.3
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	5.5	7.1	3.7	7.6	7	7.1	38
8	التضخم	12.6	12	10.3	7.1	6.4	6.9	55.3
9	أنظمة العملات الأجنبية	13.9	5.7	16.4	13.8	8.8	10.4	69
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	1.3	1.4	1.7	3.7	4.2	12.3
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	4.3	2.5	4	6	4.5	4.7	26
12	أنظمة العمل التنفيذية	0.2	1.7	0.3	0.2	7.8	2	12.2
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	0.2	0.0	0.6	0.1	3.6	5.6	10.1
14	عدم استقرار السياسة	3.3	9.6	3.5	4	8	2.2	30.6
15	سوء الصحة العامة	0.1	1	0.0	0.1	3	0.9	5.1
16	الجريمة والسرقة	0.1	0.0	0.0	0.5	4.4	3.6	8.6

Ibid

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (9) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة نيجيريا

ت	العامل	30من2011	30من2012	30من2013	30من2014	30من2015	24من2016	المجموع من174
1	الفساد	17.7	18.1	21.3	19.6	19.7	15.9	112.3
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	3.2	4.2	8.1	7.4	8.4	9.5	40.8
3	الحصول على التمويل	22.8	22.7	18.1	17.7	12.7	13.5	107.5
4	الأنظمة الضريبية	2.8	2.3	1.8	2.2	1.9	2	13
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	0.5	1.6	4.1	6	4.4	3.6	20.2
6	معدلات الضرائب	3.4	1.1	1.2	2.1	2	1.1	10.9
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	19.9	17.6	23.5	26.1	26.5	22.2	135.8
8	التضخم	5.3	4.1	1.6	1.8	3.4	2	18.2
9	أنظمة العملات الأجنبية	3.3	1.8	1.3	1.3	4.8	12.8	25.3
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	0.9	1.5	1.2	1.8	0.6	6
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	1.2	1.7	3.5	3.1	2.6	3	15.1
12	أنظمة العمل التنفيذية	1.9	0.7	1.5	0.4	0.6	0.7	5.8
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	0.3	4.7	0.5	0.6	0.3	0.7	7.1
14	عدم استقرار السياسة	8.3	10.9	9.1	7.5	8.7	11	55.5
15	سوء الصحة العامة	1.4	1.2	0.5	0.3	0.5	0.0	3.9
16	الجريمة والسرقة	5.8	6.5	3.4	2.6	1.6	1	20.9

Ibid

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (10) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة البرازيل

ت	العامل	30من2011	30من2012	30من2013	30من2014	30من2015	16 من2016	المجموع من166
1	الفساد	6.4	6	7.3	8.8	12.2	13.6	54.3
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	10.5	11.1	17.9	12.8	11.5	11.9	75.7
3	الحصول على التمويل	3.3	3.9	2.6	3.4	6.5	3.8	23.5
4	الأنظمة الضريبية	16.6	18.17	16.8	18.2	9.5	12.5	91.77
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	8.6	7.4	5.8	6.1	6.9	4.8	39.6
6	معدلات الضرائب	19.3	17.4	15.1	18.2	15.4	15.9	101.3
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	15.1	17.5	19.7	15	12.2	7.8	87.3
8	التضخم	1.7	0.3	0.3	1.4	2.5	2.5	8.7
9	أنظمة العملات الأجنبية	2.6	2.1	0.4	0.6	0.2	0.2	6.1
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	1.8	1.2	1.1	.2	2.8	8.9
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	0.2	0.6	0.6	0.8	1.2	0.9	4.3
12	أنظمة العمل التنفيذية	12.2	10.5	11.7	15	13.5	8.7	71.6
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	0.2	0.5	0.5	0.0	1	3.4	5.6
14	عدم استقرار السياسة	0.1	0.9	2.7	2.4	4.9	9.2	20.2
15	سوء الصحة العامة	1.0	0.8	0.3	0.1	0.752	1.7	4.6
16	الجريمة والسرقة	1.3	1	0.3	0.8	0.4	0.8	4.6

Ibid

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (11) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة الأرجنتين

ت	العامل	2011من30	2012من30	2013من30	2014من30	2015من30	2016من 24	المجموع من 174
1	الفساد	12.5	16.9	11.2	10.9	11.2	11.2	73.9
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	9.1	13.6	8.7	6.5	5.8	7.5	51.2
3	الحصول على التمويل	9.1	12.7	8.9	11.3	12.6	11.7	66.3
4	الأنظمة الضريبية	7.5	10.5	6.1	5.9	2.5	3.9	36.4
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	2.8	9.3	1.3	0.7	1.8	2.6	18.5
6	معدلات الضرائب	5.9	7.5	5.3	5.9	11.3	15.9	51.8
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	3.6	7.1	4	4.1	3.6	4.9	27.3
8	التضخم	21.5	5.4	19.2	19.1	18.3	23.1	106.6
9	أنظمة العملات الأجنبية	0.9	4.8	17.2	16.6	17	3.1	59.6
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	-	3.4	1.3	0.3	1	0.8	6.8
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	3.7	3.2	0.8	1.3	1.2	1.5	11.7
12	أنظمة العمل التنفيذية	9.6	2.7	6.8	6.2	5.6	5.8	36.7
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	1.6	1.2	0.5	0.3	0.3	0.7	4.6
14	عدم استقرار السياسة	11.4	1.2	7.14	7.5	5.6	5.9	38.74
15	سوء الصحة العامة	5.2	0.4	0.4	0.0	52	0.2	58.2
16	الجريمة والسرقة	2.8	0.3	0.9	1.3	2	1.1	8.4

Ibid

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (12) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة المكسيك

ت	العامل	2011من30	2012من30	2013من30	2014من30	2015من30	2016من 24	المجموع من174
1	الفساد	15.2	13.4	18	18.6	20.2	22.5	107.9
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	14.2	14.2	13.9	13.3	13.6	12.1	81.3
3	الحصول على التمويل	14.2	10.1	9.9	9.8	8.3	7	59.3
4	الأنظمة الضريبية	10.7	9	10	14.5	8.4	8.6	61.2
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	4.2	4.3	4.2	3.7	3.6	5.1	25.1
6	معدلات الضرائب	8.0	9.3	4.6	8.1	10.1	9.4	49.5
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	5.8	6.4	6.7	6.1	7.6	6.7	39.3
8	التضخم	1.1	1.3	0.8	1.1	1.1	1.7	7.1
9	أنظمة العملات الأجنبية	0.6	0.4	0.3	0.4	0.6	0.7	3
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	3.7	4.5	3.1	4	3.7	19
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	2.5	2	2.8	1.6	1.5	0.4	10.8
12	أنظمة العمل التنفيذية	9	9.3	7.5	4.1	4.5	4	38.4
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	0.8	0.6	0.5	0.3	0.3	1.6	4.1
14	عدم استقرار السياسة	3.8	1.7	1.5	1.8	2.9	2.3	14
15	سوء الصحة العامة	0.4	0.3	0.6	0.4	0.2	1.2	3.1
16	الجريمة والسرقة	16.5	16.3	14	12.9	13.3	12.7	85.7

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (13) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة الأردن

ت	العامل	30من2011	30من2012	30من2013	30من2014	30من2015	26 من2016	المجموع من176
1	الفساد	10.4	6	6	12.2	4.9	7.15	46.65
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	12.8	8.8	8.8	8.2	8	9.11	47.7
3	الحصول على التمويل	12.6	10.9	10.9	9.5	18.8	8.7	71.4
4	الأنظمة الضريبية	9.6	7	57	9.7	5.4	7.5	96.2
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	7.5	8.5	8.5	6.6	11.3	4.5	46.9
6	معدلات الضرائب	12.1	11.4	11.4	9.54	9.8	13.4	67.64
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	2.9	4.9	4.9	6.1	5.6	10.5	34.9
8	التضخم	7.3	7.5	7.5	5.1	2.3	6.4	36.1
9	أنظمة العملات الأجنبية	0.7	0.4	0.4	3.6	0.9	1.7	7.7
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	4.4	4.4	1.6	4.9	1.3	16.6
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	9.1	5.2	5.2	3.4	4.4	3.3	30.6
12	أنظمة العمل التنفيذية	5.6	11.5	11.5	13.4	9.1	6.6	57.7
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	3.4	3.2	3.2	2.8	2.5	2.1	17.2
14	عدم استقرار السياسة	4.9	8.8	8.8	2.8	10.8	13.6	49.7
15	سوء الصحة العامة	0.4	0.4	0.4	1.6	0.5	2.7	6
16	الجريمة والسرقة	0.9	1.1	1.1	3.9	0.7	1.2	8.9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (14) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة مصر

ت	العامل	2011من30	2012من30	2013من30	2014من30	2015من30	2016من 24	المجموع من174
1	الفساد	7.3	6.3	7.5	7.7	4.1	7.7	40.6
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	9.1	5.3	1.9	2.7	10.5	2.7	32.2
3	الحصول على التمويل	10.6	5.6	7.8	10.2	9.2	10.2	53.6
4	الأنظمة الضريبية	3.2	5.4	2.5	3.1	3.9	3.1	21.2
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	13.4	5.3	6.4	51.4	10.1	5.4	92
6	معدلات الضرائب	2.3	4.6	2.5	3.9	3.2	3.9	20.4
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	5.5	3	4.5	5.5	7.2	5.5	31.2
8	التضخم	4.6	2.5	3.7	3.2	5	3.2	22.2
9	أنظمة العملات الأجنبية	4.0	3.8	5.7	8.4	7	8.4	37.3
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	3.8	1.2	1.7	1.5	1.7	9.9
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	7.31	4.3	5.4	5.4	10.4	5.4	38.21
12	أنظمة العمل التنفيذية	8.2	6.5	2.1	4.1	4.4	4.3	29.6
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	6.4	17.4	14.17	12.5	6.1	12.5	69.07
14	عدم استقرار السياسة	13.6	17.0	22.9	21	11.8	21	107.3
15	سوء الصحة العامة	1.3	0.9	0.3	0.9	1	0.9	5.3
16	الجريمة والسرقة	3.6	9.7	9.3	4.3	4.5	4.3	35.7

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (15) العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية لدولة الإمارات

ت	العامل	2011من30	2012من30	2013من30	2014من30	2015من30	2016من 20	المجموع من170
1	الفساد	1.9	1.4	1.4	2.1	2.1	1.6	10.5
2	عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	7.4	6.7	6.7	4.7	4.7	7.1	37.3
3	الحصول على التمويل	22.8	19.1	19.1	13.9	13.9	18	106.8
4	الأنظمة الضريبية	0.7	0.7	0.7	1.4	1.4	0.6	5.5
5	القوى العاملة المتعلمة بما في الكفاية	12.8	16.4	16.4	14.4	14.4	12	86.4
6	معدلات الضرائب	3	1.6	1.6	0.6	0.6	1.2	8.6
7	عدم كفاية الإمداد بالهياكل الأساسية	3.7	3.2	3.2	2.6	2.6	2.6	17.9
8	التضخم	7.1	7.7	7.7	15.2	15.2	12	64.9
9	أنظمة العملات الأجنبية	9.4	4.1	4.1	2.2	2.2	5.6	27.6
10	عدم كفاية القدرة على الابتكار	–	5.7	5.7	5	5	5.8	27.2
11	سوء أخلاقيات العمل في قوة العمل الوطنية	8.6	6.1	6.1	7.9	7.9	7.4	44
12	أنظمة العمل التنفيذية	13.4	19.2	19.2	19.9	19.9	18.1	109.7
13	عدم استقرار الحكومة / الانقلابات	0.3	0.7	0.7	2	2	0.8	6.5
14	عدم استقرار السياسة	4.7	6.5	6.5	4.4	4.4	5.2	31.7
15	سوء الصحة العامة	3.3	0.8	0.8	1.7	1.7	1.4	9.7
16	الجريمة والسرقة	1	0.2	0.2	2	2	0.6	6

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Al Khawaldeh, Ala'a Mohammad, The Impact of the North-South dialogue through the Davos Forum on Global Competitvness , Master thesis, Yarmouk University, 2017 / 2018, Supervisor (Prof. Nedam Barakat)

This study aims at identifying the role of the world economic forum (Davos) in increasing global competitiveness and finding results and solutions to make the dialogue more active between the two parties, and if the world economic forum achieved the ambition for which it sought in order to reinforce dialogue between North and South countries in the Forum through the subjects it deals with, and if the countries had been able to benefit from it through participating with their companies and businessmen and others. Did they progress in the global competitiveness? Was the dialogue active between the developed North countries and the developing south countries?

The descriptive method, analytical method, historical method and comparative method were used to describe the international competitiveness phenomenon which began to have interest since 1979 in the International Economic between countries of North and South. The researcher also used the historical approach to study some of the dialogue rounds between countries of the North and South through different periods. He also used the analytical approach to analyze countries participating in the annual meetings and the ranking in the global competitiveness and the relationship between them and the analyze indicators for each country to know which of these countries progress in one of these indicators.

The world Economic Forum was at the beginning like an European forum to improve European economy. Later it changed into a global forum for all countries from North to South to reinforce dialogue and present reports for global competitiveness and

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

advice for countries to follow in order to improve global competitiveness for each country according to the twelfth indicators for competitiveness.

The study found that the world economic forum succeeded in making the dialogue more active through participating of many countries in the meetings related to the forum. There is also a clear linked relationship between the ranking of the participating countries and the global competitiveness ranking for the years 2011-2016. there is no existence of a relationship among the sample countries, which means that the dialogue is not significantly linked to the size of global participation.

Keywords: Davos Forum, North countries, South countries, dialogue, global competitiveness.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com